

# الإسلام

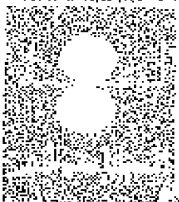
والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

أحمد  
المنجد  
وفاء

يوسف كمال



Bibliotheca Alexandrina  
مكتبة الإسكندرية





الإِسْتِزْلَامُ  
والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع  
القاهرة

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

طبعة مزينة ومنقحة

تأثر الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المتصورة ش.م.م

الإدارة والمطابع : المتصورة ش.م.م الإمام محمد عبده الجامعة لآداب

٢٤٢٧٢١ / ٢٥٦٢٢٠ / ٢٥٦٢٢٠

المكتبة : إمام كلية الطب ٢٤٧٤٢٢ من ب ٢٢٠ ٢٢٠٨ (٢٢٠٨) DWP-A



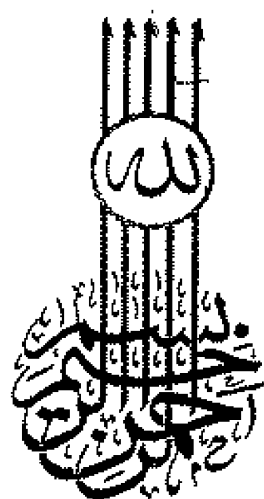
أضواء على الاقتصاد الإسلامى

④

# الإسلام

والمذاهب الاقتصادية المعاصرة

يوسف كمال



بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

إن النظام الذى يرضاه المجتمع لنفسه ينمو عضويا من معتقد الإنسان عن الكون والحياة ودور الإنسان فيه ، ولا يمكن عزل أى نظام اجتماعى عن جذوره العقدية ومعلوم أن النظام يعنى أشكال العلاقات والتقاليد والمؤسسات التى تسود حياة الناس وأنشطتهم والسياسات والقوانين التى تحكمها .

فالمدرسة الغربية تقوم فلسفتها أساسا على مبدأ الحرية ، إنهم يتصورون الكون آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل ، ذلك لأن فى الإنجيل كما يزعمون ( دج ماثله لله وما القيضر لقيصر ) . ومن هنا قام النظام على تأليه الإنسان على الأرض .

وعلى أساس هذه المبادئ نما نظام المنافسة الحرة ، واعتبر الربح أهم حوافز الإنتاج ، والمنفعة والإشباع غايته ، وأبيح الربا على نطاق واسع ، وأقر تفاوت الدخل بالاحتكار ، فما انتهى المطاف إلا إلى الاستغلال والربا ، والاحتكار والحروب والأزمات ، مما أفاض فيه الكتاب .

وكما هو شأن البشرية فى ترديها من النقيض إلى النقيض ، كان رد الفعل هو ظهور الشيوعية على حطام الرأسمالية ، مستفيدة من مظالمها الاجتماعية .

وأساس الشيوعية الفلسفى هو المادية الجدلية التى تقوم على تأليه المادة ، وتدعى أنها أصل الوجود ، وأن الحركة تتم عن طريق التناقض والصراع ، وأن الحياة المادية ، وخاصة ما تعلق منها بشئون الإنتاج ، هى التى تنشئ الصراع الاجتماعى والثقافى والسياسى والدينى والأخلاقي .. وترى الشيوعية أن سبب الصراع هو الملكية فهى وسيلة الاستغلال عندهم ، والدين أفيون يُسْتَعْلَى به الضعفاء لمصلحة المستغلين ،

وطريق الخلاص هو دكتاتورية البروليتاريا التي تصدر الملكيات سبب الصراع<sup>(١)</sup> . . .  
. . . فكان التأميم والتخطيط والدكتاتورية .

وكان لرد الفعل المتطرف للشيوعية أثره الذى شهدناه اليوم ، ونسمع الكثير من  
مآسيه على ألسنة أصحابه أنفسهم ، وحين انتصرت الفطرة بعد خراب ودمار ودماء  
واضطهاد ، عادوا مرة أخرى إلى الأسرة والملكية والخوافز .

ومن العجب أننا نجد المجتمعات التى تحاول أن تقلد هذا المذهب فى نظمها  
تتسلسل إليها عقائدها دون إرادة منها ، فنجد عند الدعوة إلى نظم الرأسمالية يسود  
مفهوم العلمانية ، الدين لله والوطن للجميع ، وحين يسود مفهوم الملكية الجماعية  
يسود معها الحملة على الدين ، وتشويه أصوله ورجاله ، يزعم أنه رجعية وأفيون  
للشعوب

ونظرة الإسلام إلى المادة موضوع الاقتصاد مرتبطة بتفسيره للكون والحياة ،  
إن الغاية من الوجود هى العبادة ، والمادة وسيلة تعين عليها ، وهى فى هذه الحالة  
ضرورية لأنها وسيلة للعبادة ، فلا عبادة إن لم يحصى الإنسان ، ولأحياة إن لم تعمس  
الدينيا .

إن عبادة الإنسان لله تضمن له الحرية التى ينشدها ، فهى تحرره من عبودية  
هواه بالتقوى ، وتحرره من عبودية الناس بمعرفة الله فلا يرتبط بأى إنسان رباط العبد  
بالسيد . إن إيمانه بالله وهو الخالق وهو الرازق يحره تماما من أى لون من ألوان  
العبودية ، لا يخشى إلا الله على رزقه ولا يخاف من أحد على حياته ، فينطلق حرا  
ضرورة بعبوديته لله .

ومن هنا كان التوجيه الاقتصادى فى الإسلام يقوم أصلا على مبدأ الحرية ،  
حرية الفرد فى ممارسة أعماله لينمو بروحه ، وكلما ضاق نطاق هذا المبدأ كان ذلك  
أبعد عن روح الإسلام ومنهاجه ، إن الفرد الذى يعيش تابعا لغيره ويأتمر بأمره ويعيش  
فى كنفه تضيق أمامه فرصة الاختيار ، وتضعف بالتالى حججة سؤاله عن عمله .

ولهذه الحقيقة كان حساب العبد فى الإسلام أقل من حساب الحر ، فى .

(1) Fundamentals of Marxism-Leninism Moscow 1964 p.6 2.g edition Edited by cleemna Dutt

Progress Publishers .

= عن الشيوعية نظريا وعلميا . كتاب هنت ترجمة دا ، الكتاب العربى ١٩٥٧ .



التكليف وفي العقوبة ، قال تعالى : ﴿ ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ (١) .

والإسلام لا يترك هذه الحرية بإطلاقها ، ولكن كما هي طبيعته يضعها في الوسط الفاضل ، الذي لا إفراط فيه ولا تفريط ؛ لأن الانحراف يؤدي إلى تقييد حرية الآخرين ، أو الإضرار بها ، والحكمة من هذا أن الفرد يؤثر في المجتمع ويتأثر به .. إن مطالبة الإنسان بالفضيلة تكليف هام ، مافى ذلك من شك ، يقوم الفرد به ، باختياره ويسأل عنه . ولكن انتشار الرذيلة في المجتمع عائق يمنع الفرد من اختياره ، لأنه يربط حريته بأثقال تكبه على وجهه كلما أسعفته الاستقامة . لهذا كان للمجتمع أن يضع قيودا على حرية الفرد ، التي أضرت بقدرة غيره على ممارسة حريته . ومثل آخر هو المحتكر ، فإن الاحتكار يتصل بمبدأ ممارسة المحتكر لحرية ، إلا أن هذا الاحتكار يقيد حرية الآخرين ويضرهم ، ويعوق احتياجاتهم ، لهذا وجب أن تقف حرية الفرد عند هذه المعالم التي قيد فيها الإسلام مفهوم الحرية .

فالتوجيه الاقتصادي في الإسلام وإن قام أصلا على مبدأ الحرية الفردية مقيد بالصالح العام لضمان حرية الآخرين . فالأصل هو الحرية ، ومادونه استثناء يعود إليه . هذه بعض أوجه مفهوم الوسط بين الفردية والجماعية في مفهوم الحرية التي تبدأ بمصلحة الفرد ، وتنتهي عند مصلحة الآخرين .

وأمر آخر في اتصال المنهج بالعقيدة ، أن المادة في الإسلام ، وهي الدنيا خلقت لتكون وسيلة للآخرة . وهي نقطة افتراق كبيرة بين منهجين : إذا كانت الدنيا غاية في ذاتها ، فما علينا إلا أن نبحث عن الإنسان الاقتصادي ، ويصبح الإشباع المادي موضوع التحليل . وهذه هي أزمة العصر ، والسر وراء كل ضياع نراه في قيم الناس ، وكل خراب نلمسه في صراع الدول والشعوب ، أما إذا كانت الدنيا معبرة إلى الآخرة ، فإن ذلك البناء المادي يهتز من أعماقه ، ويصبح من الضروري إعادة البناء على أساس جديد .

١٦ . الفكر الاقتصادي فردنالد زويج الدار القومية للطباعة والنشر من ١٦ .

(١) سورة البحل آية ٧٥ .

فالنظام المالى ليس إلا انعكاسا للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى (١) ،  
الذى هو بدوره انعكاس لعقيدة المجتمع ، وبهذا يتشكل النظام المالى ، ويتحرك فى  
طريق إنمائى ، ويتكرر أدواته للمالية العامة ، أى النفقات العامة ، والإيرادات  
العامة ، فعن طريق تحديد نوع النفقات وحجمها تتحدد الإيرادات وقدرها .  
وهذه الأدوات إذن تخدم مجتمعا رأسماليا ، أو مجتمعا اشتراكيا ، أو مجتمعا  
مسلميا ، بصور مختلفة كما وكيفا باختلاف العقيدة التى يؤمن بها الناس .

فالاشتراكية تقوم أدواتها على تأمين عناصر الإنتاج ، وعلى تخطيط الاستهلاك  
والاستثمار . فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة والخبرة من الإسلام مستخدما خبرتها  
وأدواتها كان فى قلب الاشتراكية تأميما وتخطيطا ، وليس له بذلك من الاقتصاد  
الإسلامى إلا اسم على غير مسمى ، وكان همه إثبات أن الإسلام يقوم على التأمين  
والتخطيط .

والرأسمالية تقوم أدواتها على حرية التملك والكسب دون قيد ، لهذا كان من  
أدواتها الربا والضريبة والتأمين ، بل والاحتكار ، فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة  
والخبرة من الإسلام وغالبا لا يقترب إلا بعد الأربعين ، بعد تخرج ثقافات الجامعات  
الوضعية بالداخل والخارج ، فإنه لا يجد محيصا تحت ضغط خلفية الثقافة والخبرة  
وبؤرة الاهتمام والآمال إلا استخدام هذه الأدوات ، فيلوى عنق الإسلام نحو إباحة  
الربا ، ويجعل الضرائب والتأمين أصلا والزكاة مسألة شخصية ، ثم يسمى ذلك  
اقتصادا إسلاميا .

ولهذا كانت نقطة البدء فى الاقتصاد الإسلامى ، هى اكتساب الخبرة ،  
فقهها واقتصادا ، واستخدام الأدوات التى أراد الله للاقتصاد أن يقوم عليها .

وبهذا الفهم نجد أنفسنا وجها لوجه أمام النظام الاقتصادى الإسلامى .  
الزكاة فى مقابل الضرائب والتأمين .  
المشاركة فى مقابل الربا والفرر .  
القسط فى مقابل الاحتكار والتسعير .

---

(1) Dalton H. Pincipals of Public Finance London 1948. P 3 .

وهنا نتحرر من النظام الاقتصادى الذى نما فى حضن الرأسمالية ، أو الاشتراكية ، ونتعرف على النظام الاقتصادى الحق ، المرشد بالحلال ، المحرر من الحرام ، الذى استوى عوده على كلمة لاإله إلا الله محمد رسول الله .

وسنبداً بدراسة الرأسمالية ، ثم الاشتراكية ، ملتزمين بهذا المنهج ، فنوضح الجذور العقيدية كمذهب ، ثم نتحدث عن النظام الاقتصادى .  
وسنقتصر على دراسة النموذج الأصيل لهذه النظم ، والبشر فى الحقيقة اليوم قد اختلفت مذاهبهم تحت تأثير السلبيات الناتجة عن كلا المذهبين ، فتباينت الدول فى المدى التى تأخذ به من كل مذهب ، ولكن لا يخرجون عن المذهبين ، فإذا انهار الأساس الذى يقوم عليه كل مذهب وانتكس نظامه ، كان بالتالى حكماً على النظم المختلطة بالتبعية .



الباب الأول

## **النظام الاقتصادي الرأسمالي**



## النظام الاقتصادي الرأسمالى

إن الغرب اليوم قد تخلص من دينه وعبد العقل والعلم ، وهذه الفلسفة تسمى بالعلمانية secularism وهى التى ميزت عالم الغرب اليوم ، وتسلمت إلى كل جوانب الحياة فيه<sup>(١)</sup> .

ويلخص كاتب غربى أسس العلمانية فيما يلى :

الأول : الاعتقاد بأن التقدم البشرى يمكن أن يقاس بمقاييس علمانية ، وأن المقاييس الخلقية العلمانية التى لا تتجاوز المصلحة البشرية الزمنية تكفى لتفسير تاريخ البشر ، وتنظيم شئونهم .

والثانى : هو مذهب إمكان تحقيق الكمال البشرى تحقيقا غير محدود .

والثالث : الاعتقاد بأن القول بوجود الحقيقة الموضوعية فى دراسة التاريخ ، والمجتمع البشرى ، قول ملىء بالمعنى ، وأن الذكاء وحسن النية يمكن أن يرقيا إلى مستوى من الحياد لا يحد منه الشذوذ الشخصى ، أو المركز الاجتماعى ، أو الوضع التاريخى ، ولذلك يجد هذا الافتراض معنى كبيرا فى اعتبار التقدم فى العلم الاجتماعى له إمكانية موضوعية ، ويتوقع من مثل هذا التقدم أن يعطى الإنسان قدرة متزايدة للسيطرة على مصيره .

وأخيرا : ثمة اعتقاد بأن المجتمع يمكن أن يعالج فى حدود أجزائه ، وليس من الضرورى أن يفهم أو يعاد تكوينه كلاً واحداً أو دفعة واحدة ، وهذا هو الاعتقاد بأن التقدم الاجتماعى يمكن أن يتم بواسطة وسائل تشريعية أو قضائية أو إدارية ، تنظم قصداً من أجل ذلك وعن طريق إعادة بناء النظم البشرية قسما قسما ، لاعن طريق

---

(١) مستقبل الحضارة يوسف كمال عماد ص ٩ ، ١٠ دار الوفاء ١٩٨٨ م طبعة أولى ... طبعة ثانية .

الاهتداء الروحي أو الدعوة الخلقية لتطهير القلوب ، أو تدخل القوى الخارجية الفجائي (١) .

وظهر ذلك الطابع العلماني ليكون بديلا عن الطابع المسيحي في المجتمع الأوروبي ، ثم المجتمع الإنساني بعد ذلك ، وتبلور هذا الاتجاه بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م على إثر الصدام الدامي مع الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى ، وقد كان للكنيسة السلطان على الناس بدعوى النيابة عن الله ، وكان لابد أن يرفض المجتمع دعوى الكنيسة ، ويرفض معها كل مابقى من جذور الإيمان . ومن هنا نشأت فلسفة فصل الدين عن الدولة أو العلمانية ، للتحرر من سلطان الكنيسة .

---

(١) أزمة الإنسان الحديث ص ٥٤ ، ٥٥ تشارلز فرنكل . ترجمة . نقولا نهاده دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٩ .  
مرحمن بها من مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر .



## الفصل الأول

### الأساس العقدي للرأسمالية

لقد تنجى الدين عن حياة أوروبا بعد هزة عنيفة أصابته منذ العصر الوسيط ، وترجع هذه الهزة إلى أسباب يتعلق بعضها بالمسيحية نفسها ، ويرجع البعض الآخر إلى سلوك رجال الدين ، ونوجز هذه الأسباب فيما يلي .

١ — لقد كانت سيادة النصرانية على روما عن طريق قسطنطين نكبة عليها . يقول أبو الحسن الندوي : ( انتصر النصارى في ساحة القتال ، وانهزموا في معترك الأديان ، ربحوا ملكا عالميا ، وخسروا ديننا جليلا ؛ لأن الوثنية الرومية مسخت دين المسيح ومسخته أهله . وكان أكثر مسخا له وتحريفًا هو قسطنطين الكبير ، حامى دمار النصرانية ، ورافع لوائها ، يقول درابر : دخلت الوثنية والشرك النصرانية بتأثير المنافقين ، الذين تقلدوا وظائف خطيرة ومناصب عالية في الدولة الرومية بتظاهروهم بالنصرانية ، ولم يكونوا يحتفلون بأمر الدين ، ولم يخلصوا له يوما من الأيام ، وكذلك كان قسطنطين ، قضى عمره في الظلم والفجور ، ولم يتقيد بأوامر الكنيسة الدينية ، إلا قليلا في آخر عمره سنة ٣٢٧ م . إن الجماعة النصرانية وإن كانت قد بلغت من القوة بحيث ولت قسطنطين الملك ، لكنها لم تتمكن من أن تقطع دابر الوثنية ، وتقتلع جرثومتها ، وكانت نتيجة كفاحها أن اختلطت مبادئها ، ونشأ من ذلك دين جديد تتجلى فيه النصرانية والوثنية سواء بسواء ، وهناك يختلف الإسلام عن النصرانية إذ قضى الإسلام على منافسه « الوثنية » قضاء باتا ، ونشر عقائد خالصة بغير غش<sup>(١)</sup> .

٢ — والمسيحية كدين تنمها التوراة ، فالإنجيل مصدق لها . وقد حرف اليهود فيها ما حرفوا ، واضطهدوا المسيحيين اضطهادا أبعدهم عنها ، وكان الواجب أن يسلم الزمام إلى الإسلام ، الرسالة الخاتمة ، ليقود الإنسانية إلى غايتها حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، فواجه المجتمع الأوروبي حين نهضته عقيدة تعجز عن تنظيم

(١) ماذا يحسر العالم بالمخططات المسلمين ص ١٦٦ / ١٦٧ ( أبو الحسن الندوي ) دار الكتاب العربي الطبعة السادسة ١٩٦٥ م .

المجتمع ، ودفعه إلى الأمام ، فكان لابد أن يثور عليها ، وأن يعتمد على قدراته المحدودة ، ونزواته في التخطيط لمجتمعه .

ويصل ( جون استيوارت ) في هذا النقد للمسيحية إلى القول :  
( بينما يحتل الواجب نحو الدولة مكانا واسعا في أخلاق الأمم الوثنية ، ويطغى أحيانا حتى على الحرية الفردية ، فإننا لانجد في الأخلاق المسيحية الخالصة أى التفات إلى ذلك الركن الكبير الذى هو الواجب ، أو حتى الاعتراف به . إن القاعدة التى تقول : « إن الحاكم الذى يعين شخصا في وظيفة بينما يوجد بين رعيته من هو أكفأ لها منه ، إنما هو آثم نحو الله والدولة » هى قاعدة نحبها في القرآن لافى العهد الجديد ، وإن مافى الأخلاق المسيحية من اعتراف قليل بالواجب نحو الجماهير ، إنما هو آت من مصادر إغريقية ورومانية لامصادر مسيحية ، وأما أخلاق الحياة الخاصة ، فكل مافىها من فكرة الشهامة والنبيل ، وسمو التفكير والكرامة الشخصية ، وحتى الحب بالشرف إنما هى مشتقة من ذلك الجانب الإنسانى في تربيتنا لا من الجانب الدينى . وما كان له أن ينبثق من معيار فى الأخلاق لا يقيم وزنا إلا للطاعة (١) .

وبلغ هذا السخط قمته بسلوك رجال الدين . فلقد أضافوا إلى الدين اختلافات ليست منه ، اعتبروها نهاية العلم ، ومزجوا به فلسفة أرسطو ، وأجبروا المنطق والعلم أن يسيرا دائما وفق هذا المزيج .

ولقد اقتصر حق تفسير الكتاب المقدس على البابا وأعضاء مجلسه من الطبقة الروحية الكبرى ، وسوى فى الاعتبار بين نص الكتاب المقدس وفهم الكنيسة الكاثوليكية .

وكان أغرب ما حدث هو فضيحة صك الغفران ، وهو قطعة من الرق يبذل فيها الوعد للمذنب لقاء قدر من المال بإنقاص المدة التى سوف يمكثها فى المطهر ، وكان هذا أحسن وسيلة لجمع المال .

وكان على العلماء أن يختاروا بين المسيحية والعقل ، فأخذ رجال الكنيسة فى التنكيل بالعلماء ، حرقا وصلبا وسجنا . فمثلا : ( كوبرنيكس وجاليليو ) ، وكان

(١) بحث فى الحرية جون استيوارت ص ١٢٥ ، ١٢٦ ترجمة دار القنطرة العربية ١٩٥٧ م .

لا ينكر جهدها العلمى ، قد اضطهدا نتيجة لفكرة الكنيسة الأوروبية عن الوجود ومركز الأرض فيه ، وكانت محاكم التفتيش وسجونها مثار دعر بين الناس ، هذا الصراع بين الكنيسة والعلم ، كان السبب المباشر لتطرف الاتجاه التجريبي المادى ، وما صاحبه من فهم للدين على أنه خرافة وأساطير .

٣ — وزاد الأمر سوءا بإقبال رجال الدين على الدنيا ، واقتناء الإقطاعيات والقصور ، فارتبطت مصالحهم بالطبقة الغنية ، واستغلوا الدين فى تخدير الفقراء ، ومنعهم من المطالبة بحقوقهم . لقد كانت معيشة القسس وترفهم يفوقان ترف الأشراف ، واستحوذ عليهم الجشع وحب المال ، حتى إن المناصب والوظائف تباع علنا ، ووصل بهم الأمر أن يراىوا أو يرتشوا . لقد حاربوا الناس فى عقولهم ، وسلبوهم أرزاقهم ، فامتألت النفوس بالمرارة ، واشتعلت بالحقد ، وكانت النتيجة غاية فى السوء .

لهذا لم يكن غريبا أن يكون شعار أشهر ثورتين فى أوروبا دليلا على مدى سحق الناس على رجال الدين ، ونفورهم من الدين ، فمن شعارات الثورة الفرنسية ( اشتقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس ) . ومن شعارات الثورة الشيوعية ( الدين أفيون الشعوب ) . وغالى الفرنسيون خصوصا ( فولتير ) فى تمجيد العقل فيما يسمون عصر التنوير ، حتى إنهم اتخذوا امرأة حسناء من نساء باريس رمزا أطلقوا عليه ( إلهة العقل ) ، وأخذت العقيدة الدينية فى الذبول ، حتى أصبح الإلحاد مفخرة الأندية ، حتى أندية الكنيسة نفسها .

وهنا ذاعت النزعة المادية فى الفلسفة ، ولم يؤمن الوضعيون إلا بالمحسوس ، حيث يقول أتباع الوضعية المنطقية : ( لا موجود إلا المحسوس ) (١) .

فلسفة الغرب :

افتتح الفلسفة الحديثة حضارة الغرب فيلسوفان شهيران :

أولهما : ( ديكارت ) ، وأضع منهج البحث الاستنباطى ، ومن ورائه أتباعه الفرنسيون والألمان وغيرهم .

(١) قصة الفلسفة الحديثة — أحمد أمين — زكى نجيب محمود — ص ١٦٥ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧ م .

ثانيهما : ( فرنسيس بيكون ) واضع منهج البحث التجريبي ، ومن ورائه المدرسة الإنجليزية .

وكانت هذه الاتجاهات ثورة على المدرسين الذين تابعوا ( أرسطو ) ، وتزعمهم القس ( توما الأكويني ) وعلى أيديهم شلت القوى الفكرية ، وحيث حرية البحث .

ولقد لاحظ المؤرخون التشابه بين ( ديكارت وبيكون ) في ربط الفلسفة بالحياة العملية ، فالغاية من الفلسفة ليس مجرد العلم كما ذهب أرسطو ، وإنما تحقيق رفاهية البشر .

فالفلسفة العقلية ، وإن بدأت بتمجيد العقل ، والإشادة بسلطانه ، إلا أنها كانت كفلسفة التجريبيين في اتصالها بالحياة العملية<sup>(١)</sup> .

وكان أثر بيكون كبيرا إذ اندفعت أوروبا وراءه ، تثق بالعلم ولا تؤمن إلا بالتجربة ، وظهر الفيلسوف الفرنسي ( كومت ) *Compte* في القرن التاسع عشر ( سنة ١٧٩٨ م — ١٨٥٧ م ) فأسس المذهب الوضعي *Positivism* ، وهو يقوم على فلسفة لا تعتبر شيئا حقيقيا واقعا إلا الموضوع الوضعي الذي جاء إثر التجارب الحسية ، وأمكن اختباره بالحس ، وكان معنى هذا إخراج الأفكار الروحية والغيبية من أى نظرة إلى الحياة ، حيث الطبيعة هي المصدر الوحيد وماوراءها وهم وخیال .

ولقد كان ( لودفيج فرباخ ) *Ludweg Furbach* ( سنة ١٨٠٤ — ١٨٧٢ م ) تلميذا لكومت ، وتوضح أهمية هذا الفيلسوف في أنه كان همزة الوصل بين ( هيجل وماركس )<sup>(٢)</sup> ، حيث قام مذهبه على اعتبار المادة هي أصل الوجود وغايته

وهذا كله أفرخ رواد المدنية الأوروبية المعاصرة ( دارون وماركس وفرويد ) . ويعتبر ( دارون ) أهمهم ، حيث ابتكر نظريته في التطور وأصل الأنواع ؛ لتتلاءم مع ذلك الاتجاه المادى الذى غزا أوروبا ، واعتبر الإنسان حيوانا متوقفا من الأمميا

(١) أسس الفلسفة ( توفيق الطويل ) ص ٤٦ مكتبة النهضة العربية سنة ١٩٦٧ .

(٢) الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالامتعمار الغربى — د. محمد البهى ص ٢٦٤ .

Ameba، وبهذا يقرب للعقل تفسيراً للوجود والإنسان على أساس حسي عقلى .  
وفرويد على نفس الدرب نسج بنسيج ( دارون ) فى الدراسات النفسية ،  
وشرح السلوك البشرى على أساس الغريزة الجنسية . فالجنس هو المحرك الأول ، والدافع  
الأصيل للإنسانية ، ويشمل هذا التفسير الفرد والجماعة ، والأخلاق والدين ، والفن  
والفكر .

وأكمل ماركس الحلقة فى العلوم الاجتماعية فرسم حلقة التطور الاجتماعى على  
أنه لا يحركها سوى الإشباع المادى ، وأن أدوات الإنتاج هى التى تطورت بالإنسان ،  
فأثر آلات العمل الغاية يؤدى للباحث فى أحوال المجتمع الماضية مهمة كالمهمة التى  
تؤديها عظام الحفريات للباحث عن تطور الإنسان من حيوان ، وكيفية صنعها تبين  
لنا هذه الأدوار ، وما الفكر والدين والفن إلا انعكاسات لهذا الواقع المادى<sup>(١)</sup> .

ولقد ساد الفكر الأمريكى منذ أواخر القرن الماضى المذهب العلمى  
( البراجماتزم ) ، هذا المذهب الذى يقول بأن الفكرة لا تكون فكرة إلا إذا كان فيها  
ما يدل على نوع السلوك الناجح وإلا فهى وهم . فبدلاً من الحكم على المعنى  
بالرجوع إلى أصوله أو بالاستدلال من مبادئ أولية ثابتة ، أخضع ( وليم جيمس )  
— صاحب المذهب — المعنى لاختيار العمل ، فأخضع الفكرة للأشياء . وعند ( جون  
ديوى ) أن الفكر أداة كالمعدة والرجلين ، ومقياس الفكر هو — بناء على ذلك —  
قيام الفكر بأداء وظيفته أداء صحيحاً ، أى فهم الحياة والتحكم فيها .

فالماركسية والبراجماتية هما القطبان اللذان يجذبان إليهما مستقبل المدنية  
الأوروبية فى العصر الحديث .

وقد تخدع العقول بعض مظاهر مازالت باقية فى أوروبا من بقايا المسيحية ،  
بحيث تتصور أنها مازالت مؤثرة فى المجتمع . فنجد من يقول : إنه مازالت للكنيسة  
سلطان فى توجيه السياسة الداخلية للمجتمعات الأوروبية الحديثة ، بل وعلاقة هذه  
الشعوب بعضها ببعض الآخر . بل إن من الأحزاب السياسية التى نشأت فى  
المجتمعات الأوروبية الحديثة من حمل اسم الأحزاب المسيحية ، على نحو ما هو موجود  
فى بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ، وتتلقى هذه الأحزاب التوجيه والمساعدة من

(١) نقد الاقتصاد السياسى كارل ماركس مكتبة وهبة الطبعة الثامنة ١٩٧٥ م ترجمة محمد عباى ص ٢١ ، ٢٢  
مكتبة المعارف بيروت ١٩٦٧ .

الكنيسة ، ونحن نرى المنظمات التي نشأت — كالجزويت والفرير والبعثات التبشيرية والجامعات المتخصصة والأندية المتعددة في المجالات الأدبية والسياسية والاجتماعية ، وفي نشاط الفاتيكان السياسي — دليلا يستمدده القائلون بأثر الدين في المجتمع الأوروبي الحديث ، حيث إن له إذاعة خاصة ، وصحيفة رسمية ، وتمثيلا سياسيا في معظم دول العالم ، وهي كلها تقوم على توجيه المسيحية في جميع أنحاء العالم ، وتدلى برأيها في المسائل السياسية العالمية ، مما جعل نفوذ الكنيسة هاما على البلاد المسيحية .

إلا أننا لانستطيع أن نقول إن الدين هو الذى يوجه . فالمسيحية كما بينا تعجز تماما عن أن تكون قوى محركة للمجتمع ، ولهذا ملكت الثغرة بالاتجاه الوثنى الرومانى ، الذى يمثله في العصر الحديث الأفكار المادية ، ماركسية وبرجماتية وخلافهما . إن الذى بقى هو نفوذ الكنيسة وليس نفوذ المسيحية . وهذا هو تفسير ذلك الانحلال الاجتماعى الرهيب والانحيار الخلقى والروحي في المجتمع .

ويرى كاتب غربي أن الأسس التي قامت عليها العلمانية والتي سبق أن ذكرت في أول الفصل قد أدت إلى :

( نظرية باطلة بشأن المعرفة وأخرى مثلها بشأن الأخلاق ، وفي فلسفة للتاريخ مستحيلة ، ففي نظريتها في المعرفة أنكرت على الناس مقدرتهم على أن يعرفوا أية حقائق مطلقة ، ومن ثم فقد اختارت أن تعين مدى الحقائق كلية في حدود ما يستطيع الإنسان ، وطبيعته الواهنة ، أن يكتشفه بنفسه ، ... ونجم عن ذلك أنها في نظريتها في الأخلاق تترك قوانين الإنسان الخلقية دون أى مقياس خارجي يمكن أن تقاس به . فالطبيعة البشرية — بما فيها من شذوذ فردي وعواطف متقلبة واتجاه طاغ نحو توكيد ذاتها — هذه الطبيعة البشرية رفعت إلى منزلة قاض يصدر حكمه في قضاياها هو فيها فريق . فالإنسانية التي تتركز حول الإنسان لاتعدو كونها إحياء لنظرية قديمة عفى عليها الزمن هي نظرة السوفسطائي بروتاغورس القائلة بأن الإنسان هو مقياس لكل شيء .

... ونتائج ذلك تشمل جميع ألوان النكبات في العصر الحديث . فالمذهب القائل بأن الإنسان مقياس لكل شيء ينشأ عنه على سبيل المثال أن الاختلافات

الخلقية إنما هي قضية ذوق ، وهو اعتقاد أصبح وبائيا في المجتمع الحديث ، ويستتبع هذا أن السلطة الاجتماعية إنما تقوم على القوة ولاشئ آخر ، وهو الاعتقاد الذي أخذه الفاشيون والشيوعيون عن ( الليبراليين ) المتسامحين ، وجردوه من حواشيه ، ثم إذا لم يكن للكون تصميم خلقي أسمى من المصالح البشرية فإنه ينتج عن ذلك أن الإنسان وحده وعن طريق ذاته فقط يعد طريق خلاصه ، وبذلك تسلم الثقافة الليبرالية نفسها لنوع من المذاهب العقلية معرض للشطط ، إنها لا تحسب حسابا للقوى التي تفوق العقل ، وتستطيع هي وحدها أن تسمو بالناس فوق ذواتهم ، وليس باستطاعتها أن تيسر للناس عونا مصدره قوى أكبر من قوتهم ، ولا تنبئهم كيف يمكن لما فوق التعقل أن ينسكب في ذواتهم ، فيوحى إليهم ويشع النور في حياتهم ، وعلى هذا النحو ترك الناس عاجزين عن مكافحة القوة غير المتعلقة في نفوسهم ، ذلك بأن العقل البشري ضعيف غير دافئ ، ودوما تغلب عليه التوازع غير العاقلة ، ومالم يتح للناس نور ودفع أقوى من العقل يصارعون بهما قوة ماهو دون العقل فإن العقل نفسه مقضى عليه بالخذلان . وبانتصار فإن الاعتماد التعقلي البسيط على قوى العقل البشري لتكييف المصير البشري فيه شيء من الخذلان الذاتي ، والمذهب العقلي لا يتمكن حتى من إنقاذ حياة العقل .

وأخيرا فإن فلسفة التاريخ التي تركز حول الإنسان قد جردت التاريخ البشري بكامل أحداثه ومحاله من كل معنى ، ذلك إن لم يكن ثمة وجهة نظر تقول بالأبدية خارج التاريخ نفسه تمكنا من الحكم ككل ، فإن أجزاء التاريخ كلها تصبح مجردة من الغاية والمعنى ، ولا يبقى في التاريخ كله أى معنى من المعاني .

. . . إن المنطق البسيط الناجم عن هذا الاعتقاد هو الذي دفع بالإنسان الحديث إلى مذهب العدمية القانطة النائرة الهدامة ، وجعل من المتعذر عليه الارتباط اقتناعا بأى مشروع أو قضية اجتماعية ، إلا إذا اعتزم عامدا متشككا أن يجعلها جزءا من حركة دمه ، فالجماهير الضائعة التي لاجدور لها في المجتمع الحديث والتمجيد القلق التعس للأشياء الدنيوية تمجيذا بلغ حد التآليه يقض مضاجع العالم الحديث ويذهله . والوطنيات الهستيرية واتخاذ القادة أربابا ، والعقائد الشديدة التعصب ، والحب التافه للمخترعات الآلية ، ومذاهب العنف . هذا كله هو صنع فلسفة للتاريخ ، لا تؤمن بوجود الحقائق الأزلية ، فالذي فعلته الليبرالية هو أنها قوضت أركان

السلطة الخلقية في العالم الحديث<sup>(١)</sup> .

يقول الأسقف وليم لورانس : ( يتتاب شعبنا نوع من الارتياب في أثر الثراء المادى في السلوك الأخلاقى . إننا نجعل من النذر التى قصمت الثراء الكبير ، ونسأله ما إذا كان الرخاء المادى ينجح ، فى المدى الطويل إلى تحلل الأخلاق .

ويؤكد لنا التاريخ هذا الارتياب . ونجىء هذه الرؤى من زوال عظمة سادوم وعموره ، وبابل ، وروما والبنديقية ومن سقوط أمم عظيمة أيضا . ولتسأله عما إذا كانت إنجلترا وهى فى عز ثروتها وسلطانها ، قد بدأت الآن تزرع ماسوف تحصده الزوايع فى المستقبل ....

وإذا كان تعليلنا المستمد من التاريخ ، والتجربة والإنجيل صحيحا ، فنحن كشعب مسيحي نكون قد ألقينا الإنجيل واعتنقنا الطقوس الوثنية ، واتجهنا إلى انهيار يتضاءل أمامه سقوط روما<sup>(٢)</sup> .

أما وإن المدنية الغربية قد استبعدت الدين عن تنظيم حياتها ، وعبدت المادة وأخلصت لها ، فإننا لانستطيع أن نصفها بغير وصف الوثنية .

والوثنية عبادة أسلوها مختلف ، ولكنها تنفق جميعا فى مضمونها وهسو تقديس المادة واحترامها ، لافرق فى ذلك بين الإنسان الذى كان يعيش فى الغابات ، والإنسان الذى يعيش فى القرن العشرين ، كلاهما لاترهبه إلا الطبيعة ، ولا يحرکه سوى الدافع المادى ، وماعبد الفرس النار إلا لاعتقادهم أنها تهيم الحياة ، وليس من الضرورى أن تشابه شعائر هذه الوثنية ، فهى تختلف على مدى العصور فى مختلف البيئات .

هذا باختصار هو المناخ الثقافى الذى نمت بأرضه الرأسمالية كنظام اقتصادى . والاقتصادى ( جورج سول ) يتحدث عن الأساس العقدى للرأسمالية فيقول :

( أخذت الأفكار تزدهر بوفرة فى القرن الثامن عشر ، وتجمعت مؤثرات عدة

(١) أزمة الإنسان الحديث ص ٥٦ : ٦٢ نقلت من عرض مؤلف هذا الكتاب لأراء مارتين المخالفة له فى معرض المناقشة لكتابه : Scholasticism and Poitics , True Humanism تأليف تشارلز فرنكل ترجمة الدكتور نقولا زياده .

(٢) الاقتصاد الأمريكى مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات . إعداد وتقديم آرثر جونسون . دار المعارف سنة ١٩٨١ ترجمة عابدة صليب ص ٤٧ ، ٤٨ .



على تنشيطها ، ومن ذلك نمو المدن ، مما ساعد على تجمع الناس ، ويسر تبادل الآراء المتنوعة ، وازدياد الثروة وسهولة السفر في عالم أكبر نطاقاً ، فاتسعت الآفاق ، وتقدمت العلوم ، وازداد البحث عن مذاهب فكرية جديدة تحل محل القديمة .

واعتمد الناس خلال القرون التي سبقت من قبل العهد الذي نحن بصددده . على القدامى من أمثال أرسطو وآباء الكنيسة ، يلتمسون عندهم المعرفة بشأن العالم الخارجى عن دائرة ما يعيشون فيه ، وكفاهم أن يعودوا إلى أولئك الأئمة ليستخلصوا من كتاباتهم تفسيراً لأية ظاهرة ، وحل المنطق الاستنباطى محل دقة الملاحظة وعمق النظرة والتجربة ، غير أن نفراً من ذوى العقول القوية ، أخلوا يكتسبون معرفة جديدة أكثر دقة وذلك عن طريق دراسة الطبيعة ذاتها ، في تواضع وبالأسلوب الموضوعى ... فالإدراك بأن الأرض ليست مركز العالم بل تدور حول الشمس ، والكشف الذى اهتدى إليه هارفى بشأن الدورة الدموية والنظريات التى طلع بها نيوتن عن الجاذبية والحركة ... كل هذا أعقبه عشرات من الملاحظات لها مغزاها وأهميتها ، وإن كانت أقل شأنًا ودرجة .

فإذا كانت المصادر القديمة قد أخطأت في نظرتها إلى العالم الطبيعى ، كما كانت كذلك مخطئة في نظراتها إلى الدين وقوانين السلوك البشرى ، فقد أصبح كل شيء موضع التساؤل والشك .

وأصبح البحث ينصب على تفسير النتائج والأسباب بالنسبة إلى السلوك البشرى ، سواء أكان مرغوب فيها ، أم غير مرغوب ، عن طريق قوانين الطبيعة بدلا من البحث عنها في إرادة الله ، كما قالت الكتب المقدسة والمذاهب الكنسية ، ومعنى هذا بتعبير آخر أن علمنا أن نسترشد في أعمالنا وتصرفاتنا بالعقل ، دون سلطة القدامى وآرائهم !

لقد سيطرت فكرة الآخرة على المذاهب السائدة خلال العصور الوسطى ، وإن لم تسيطر دائما على العادات والتقاليد ، فالجمال الدنيوى بما فيه الحياة الإنسانية نفسها ليس سوى مكان يستعد فيه الناس للحياة بعد الموت ، بما تشتمل عليه من عقاب وثواب ، فكان على المرء أن يتخمل الألم ، وهو عالم أنه ليس إلا مقدمة لما يتوقع في حياة مستقبلية ، أما الدافع الفكرى على تقويم العادات الاجتماعية ، أو ازدياد

الرفاهية الدنيوية ، فكان ضئيلا ، اللهم إلا من حيث الفائدة الروحية ، التي يمكن أجتناؤها .

والآن تحول الاهتمام فأصبح محصورا في تحسين الحياة على الأرض ، وكشفت العلوم والمخترعات عن إمكانيات الأرض لذاتها . . لقد كانت المكاسب المادية ظاهرة في كل شيء وكان لاحد لها ، من حيث وجود أساليب أفضل وأيسر لإنتاج الأشياء وسرت روح المغامرة .

وصار لزاما على الذين نبنوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل لذلك ، ووجدوه في الطبيعة ، أما الذين ظلوا على استمسكهم بالدين ولو باللسان وإن لم يكن في الواقع كما فعل أغلبهم فقد اعتقدوا أن الله يعبر عن إرادته بالكشوف الجغرافية وقوانينها . وليس بوسيلة مباشرة (١) .

---

(١) المذاهب الاقتصادية الكبرى . جورج سول ت / د. راشد البراوي مكتبة النهضة ط ٤ ص ٤٩ ، ٥٢ .  
سنة ١٩٦٥ م .

## الفصل الثانى

### أسس النظام الاقتصادى الرأسمالى

ازدهر المجتمع الغربى ماديا منذ القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص فى انجلترا سواء عن طريق التقدم التكنولوجى أو استغلال الأسواق عن طريق الكشف الجغرافى والاستعمار ، وهذا مايسمى بعصر الثورة الصناعية .

( فمع وصول القوة البخارية أزاحت الموانع التى كانت تقف فى وجه التعقيد الآلى ، وانتشار الآلات وكبر حجم العمليات التى تستطيع الآلات إنجازها ، وتطلبت الثورة التقنية — إلى حد ما — تراكم قوة دافعة ذاتية ، طالما أن كل تقدم فى الآلة كانت له نتائجها التى تتمثل فى زيادة تخصيص الوحدات والفريق البشرى الذى يتولى إدارتها ، وكذلك تقسيم العمل عن طريق تبسيط حركات العمل الفردية ، مما ييسر سبل التوصل إلى المزيد من المخترعات التى جعلت الحركات المبسطة تؤدى بواسطة الآلة <sup>(١)</sup> .

وهنا ظهر ذلك الجهاز الإنتاجى الضخم ، وتطور من البخار إلى الكهرباء ، ومن الكهرباء إلى الذرة ، وتضاءل اعتماد الصناعة التحويلية على الجهد العضلى بتقديم الكفاءة الآلية وأساليبها ، سواء فى توفير العمل أو فى زيادة الإنتاج أو تنوعه وتحسينه ، وزادت معارف الإنسان ومهاراته وخبراته فى تسخير الموارد والانتفاع بخيراتها .

وظهرت الصناعة جنباً إلى جنب مع الزراعة ، وحلت النقود والمصارف محل المقايضة فى التعامل ، واختصرت المسافات عن طريق الطائرات ، والاتصالات عن طريق البرق والهاتف ، حتى أصبح العالم بلداً واحداً .

الفضل للمسلمين :

وإذا كان لنا أن نقر بإيجابيات التقدم المادى والرفاهية فيلزمنا إثبات فضل

---

(١) دراسات فى التطور الرأسمالية . موريس دوب ت : روف عباس حامد ص ٢٩٠ دار الكتاب الجامعى أكتوبر سنة ١٩٧٨ م .

المسلمين في ذلك :

١ - فلم تبدأ النهضة في أوروبا إلا بعد أن انتقل التعليم من الأديرة إلى الجامعات ، وإلا بعد أن حطمت العلوم الإسلامية أوهام الكنيسة . ومن المعلوم أن رجال النهضة الذين قاموا بحركة الثورة الفكرية كانوا يدرسون الكتب العربية ، فروجر يكون الذى سبق أهل زمانه في معارفه وطريقة بحثه أخذ ثقافته العلمية من الأندلس ودرس فلسفة ابن رشد .

( لقد كانت قرطبة أعظم منهل للعلوم والمعارف في أوربا ، وضارعت في هذا المضمار كلا من القسطنطينية وبغداد والقاهرة ، كان عدد سكانها نصف مليون نفس وبها ثلاثمائة حمام عام . وسبعون دارا للكتب . وفيها من الطرق المرصوفة المضاءة ليلا ما تبلغ جملته أميالا كثيرة يضيق عنها الحصر ، فكانت بكل هذه المظاهر عروس المدن ، سابقة بعدة قرون كلا من معاصريها ( لندن وباريس ) اللتين كانتا لا تزالان في حالة همجية ، فضلا عن أنها كانت كعبة للثقافة يجمع إليها حكام الولايات الصغيرة المسيحية بشمال أسبانيا ) (١) .

٢ - وفي كتاب بناء الإنسانية **Making of Humanity** يقول مؤلفه **Briffault** ( أن روجر يكون درس اللغة العربية والعلم العربى في مدرسة أكسفورد على خلفاء معلمى العرب في الأندلس ، وليس لروجر يكون ولا لسميه الذى جاء بعده الحق في أن ينسب إليهما الفضل في ابتكار المنهج التجريبي ، فلم يكن روجر يكون إلا رسولا من رسل العلم والمنهج الإسلامى التجريبي إلى أوروبا المسيحية ) (٢) .

٣ - ولم تكن الكشوف الجغرافية التى عجلت بظهور الثورة الصناعية لزيادة اتساع السوق إلا من علوم المسلمين وتجارهم ) .

يقول جيمس نير جريف : ( وعلى أى الأحوال جمع العرب في أيديهم تجارة العالم

---

(١) موجز تاريخ الشرق الأوسط ( جورج كيرك ) ترجمة : عمر الاسكندراني ص ٥٩ ، ٦٠ مركز الشرق الأوسط دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧ سليمة حسن ( سلسلة الألف كتاب ) .

(٢) تجديد الفكر الدينى في الإسلام . محمد إقبال ص ١٤٩ ، ١٥٠ . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٨ م طبعة ثانية ( لنا محفوظات على التصورات العقيدية لمحمد إقبال ولكن مايعيننا هنا توثيق ما نقله ) .

كيفما كانت ، ثم أخذت التجارة تنتشر باطراد ، وأخذ البشر يدركون فوائدها ، وقد وجدوا بالتدريج أنه من الخير أن يتبادلوا منتجات إقليم بمنتجات إقليم آخر ، وأن هناك وفراً في الطاقة لو بذلوا بعض الجهود في نقل الحاصلات من إقليم إلى آخر عما لو أنتجت جميع الحاصلات في الإقليم ذاته ، حتى لو كان ذلك ميسوراً ، وأخذت تطرق عقولهم فكرة وجود طريق مائي يمتد إلى الهند وجزرها (١) .

فمادة العلوم والمنهج التجريبي والكشوف الجغرافية ارتشفها الغرب من المسلمين ، ونوا على أرضها مدنياتهم المعاصرة .

إلا أنها كانت نهضة في المادة ، أتلقت النفس الإنسانية ، ولطختها بالأرواح ، حقاً هناك وفرة مادية ونهضة تكنولوجية ، وزيادة في الرفاهية كما وكيفا ، استطاع الإنسان بالعلم والميكنة أن يسخر خيرات السماوات والأرض من أعماق المحيط إلى مسارات الفضاء ، إلا أنها كانت نهضة علمية مؤذية ورقياً مادياً خطيراً .

فبدلاً من أن يستخدم الإنسان العلم في إسعاد البشر استخدمه في الاستكبار والإفساد ، وبدا هذا الذكاء الإنساني سيفاً مسلطاً على الإنسانية جمعاء ، لأنه فقد المثل الأعلى والغرض النبيل ، وأخذ يتجه بالإنسانية إلى اليأس والانتحار ، ويتفنن في إرهاب البنيان المادى للإنسان والنسيج المكون للأسرة ، ويطفئ شعلة الروح بالتمرغ في الرذيلة ، ويتنافس في تطوير أدوات الهلاك التي يمكن أن تقنى البشرية في لحظات .

٤ — وهناك فضل آخر للمسلمين غير العلم ، وهو المنهج ونظام الحياة الذى عاشه المسلمون وقلده الغرب فقد كانت أوروبا تعيش عصر الإقطاع حيث لاحق للملكية إلا للإقطاعى والفلاحون رقيق فى الأرض .

انطلق الغرب من علم المسلمين ونظامهم الاقتصادى ومؤسساتهم المالية ليقوم اقتصاداً هائلاً ، نجح فيه بقدر ما أخذ عن المسلمين من نظم الحرية والملكية والميراث والربح ، وانتكس بقدر ما بعد عن نظام الإسلام فى ممارسة الحرام من احتكار وربا وأكل مال بالباطل .

---

(١) الجغرافية والسبادة العالمية . ( جيمس غير جريف ) ترجمة على رفاعى الأنصارى ص ٢١٧ . سلسلة الألف كتاب الهيئة المصرية العامة للكتاب .

فقد قام النظام الرأسمالى كما تحدثنا على مبدأ الحرية ، ثورة على الإقطاع والكنيسة ، وظهر هذا الهدف فى النظام الاقتصادى ، فبدأ بمدرسة الطبيعيين **Phsiocrates** التسمى دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقاداً بأن الظواهر الاقتصادية تخضع لنظام طبيعى تحكمه قوانين أبدية ثابتة ، تنفع الإنسان إذا لم يتدخل فيها ، وإذا حقق الفرد مصلحته تحققت مصلحة المجموع فلا تعارض ، ورفعوا شعار ( دعه يعمل يمر **Laissez Faire Laissez Passez** ثم جاء آدم سميث **Adam Smith** فى بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين (١) ، وكان رفيقاً لجيمس وات الذى كان ينسب إليه اختراع الآلة البخارية ، وقد وضع سميث أصول المذهب الرأسمالى على قاعدتين :

١- الحرية الاقتصادية ومايتلوها من حق الملكية والميراث والربح .

٢- قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة .

ونادى فى كتابه ثروة الأمم سنة ١٧٧٦ م بأن تقتصر مهام الدولة على الحراسة ، من دفاع وعدل ، ومساعدة الناس فيما لايقدرّون عليه من أعمال عامة كالمرافق .

وظيفة الملكية :

إن قيام النظام الرأسمالى على احترام حق الملكية الخاص قد أفاد هذا النظام كثيراً وأدى إلى تقدمه المادى لما يلى :

١ - تنشيط الحافز على نمو وتراكم الثروة : فالإنسان يحب المال حباً جما ، وبهوى زيادته وجمعه ، لهذا يجد فى داخله حافزاً لايمهداً لتنمية هذا المال وزيادته .

٢ - وهذا يؤدى به إلى الدخول فى كافة الطرق التى تريده ، فيخاطر ويرتاد المجهول للحصول على مزيد من المال ، وهذا يفتح باب الكشف ، ويؤدى إلى مزيد من التسخير للموارد .

٣ - يدفع هذا الحافز الإنسانى إلى حفظ الثروة ، وعدم تبديدها أو الإسراف فيها ، فأرضه لايفضل عن تخصيصها حتى لايبور ، وآلته لايكمل عن صيانتها

(١) المذاهب الاقتصادية الكبرى ص ٦٢ ، ٦٣ .

حتى لا تتلف ، ومبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتى لا تهدم ، وهذا ينمى الثروة العامة ، ويحافظ عليها ، ويخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسبب والإهمال الذى يظهر فى الملكية العامة .

٤ ..... الاعتدال فى الاستهلاك ، وتوفير المدخرات التى تتحول إلى استثمارات ، تزيد من ثروته ، وبالتالي تفتح آفاق التقدم الاجتماعى وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج .

ولا يمكن أن تتحقق هذه الإيجابيات إلا بضمان حق الميراث وحق الربح .

#### الميراث :

وحق الملكية الخاصة لأمضى له إذا لم يكن لصاحبه حق التصرف ، ومن ضمن هذه الحقوق توريثها للأهل الذين هم امتداد له ، ولو ألغى حق الإرث فلأمضى لحق الملكية والحفاظ عليها وتنميتها ، حيث سيزهد المالك فى ذلك وينعكس على المجتمع بالإسراف وقلة الإنتاج على كل فئات المجتمع ، وليس على الأغنياء فحسب ، حيث الجميع يشقون فى تنمية الثروة والحفاظ عليها لأسباب ، منها : ترك الأولاد على مستوى من الحياة يسر عليهم ، وهذا يريح المالك ويشبع رغبة عميقة فى كيانه .

#### الربح :

المالك فى داخله حافز غريزى لا يبدأ لتنمية ماله ، والربح هو وقود هذه الحركة ، التى تدفع للتنمية والتقدم ، حيث المالك يكسب الفرق بين ما يتكلفه فى عملية الإنتاج وثن السلعة فى السوق .

وارتفاع معدل الأرباح فى صناعة ما ، يشير إلى رغبة المستهلكين ، فيسرع دافع الربح لإشباعها .

وهنا تتحقق رغبات الناس بدافع الربح ، ولما كان المالك يسعى إلى أكبر ربح فإنه يحاول أن يقلل تكاليفه إلى أدنى حد ، وهذا يرشد استخدام الموارد .

ودافع الربح هو الذى يحرك المخاطرة ، التى بدونها لا تتحقق الطفرات الثورية فى الإنتاج .

## المنافسة :

ينبع مبدأ المنافسة أيضا من قاعدة الحرية ، فالبائعون لهم حق الحرية في اختيار السلعة التي يبيعونها ، ولهم حق الدخول في السوق وعرض سلعهم ، والمشترون لهم حق اختيار شراء نوع وكمية السلع التي تشبع حاجاتهم ، وأصحاب عوامل الإنتاج من أرض ورأسمال وعمل يعرضون سلعهم دون قيود ، ويتنافس أصحاب الأعمال على الحصول عليها دون اتفاق .

هذه المنافسة الحرة القائمة على عرض عدد كبير من البائعين لسلعهم دون قيود أو اتفاق ، وطلب عدد كبير من المشتريين للسلع دون قيود أو اتفاق ، هو الأساس الأول للسوق الحرة .

والحفاظة على المنافسة تنبع من المزايا التي تحققها وهي :

١ — استخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة . وبلوغ الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية المختلفة في كافة الأنشطة الاقتصادية حدها الأقصى الذي تقل عنده تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن .

٢ — الحرية الواسعة للمستهلك في اختيار الأنواع والأصناف المختلفة من السلع والخدمات ، واتجاه المنتجين لتحقيق رغباته وتفضيلاته ، مما يحمي المستهلك من الاستغلال ، علاوة على حصول المستهلكين على السلع والخدمات بأسعار تتساوى مع متوسط تكاليف إنتاجها .

٣ — حرية المنتجين في الدخول إلى الصناعات وخطوط الإنتاج التي تعطيهم أكبر أرباح ممكنة .

٤ — حرية اختيار عوامل الإنتاج لأنسب الوظائف والمهن وجهات العمل ، مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية .

٥ — تتناسب المنافسة والنمو الاقتصادي حيث تقدم حافزا قويا لكفاءة الإنتاج ، واستخدام أحدث طرق الإنتاج ، وتطوير منتجات وخدمات جديدة ، وتهيئة فرص أكبر للاختراعات والتقدم الفني .

٦ — مساهمتها في الاستقرار الاقتصادي ، وذلك نظرا لمرونة الاقتصاد



التنافس ، وقدرته على التكيف مع الظروف المختلفة ، مما يجعل عدم الاستقرار فيه أقل منه في حالة الجمود التي تصاحب الاحتكار ، ويجعله يحقق التوازن تلقائيا ، كما أنه أقل عرضة للتضخم المزمن ، الذي يرجع بدرجة كبيرة لفعل المشروعات الضخمة ، والاتحادات العمالية الكبيرة .

٧ — حماية العامل من الاستغلال ، بتنافس المنتجين على عمله ودفع أحسن أجر له .



## الفصل الثالث

### سلبات الرأسمالية

الحرية المطلقة دون قيود فساد ، فعندما لا توجد شريعة تحرم أكل المال بالباطل فلا تعاقب الاحتكار والربا ، يصير المال دولة بين الأغنياء ، وحينئذ تنتزع الرحمة من الصدور ينسى الفقير والمسكين والغارم وابن السبيل ، ويطحن المحتاجون ، ويترفع المستكبرون .

وهذا ما حدث فعلا في اقتصاديات الرأسمالية ، فبقدر ماتحقق لها من الوفرة والرفاهية بإقرارها الغرائز الفطرية التي يقرها الإسلام من حرية وملكية ومنافسة بقدر ما انتكست بممارستها للحرام ، دون رادع من ربا واحتكار ، وإهدار لحقوق الفقير والمسكين .

( إن هذه الحرية تشبه نظام المرور في مدينة ليس فيها قواعد مرورية ، وستكون نتيجة هذه الحالة أن سائقى سيارات النقل الضخمة يحصلون على أكبر قسط من الحرية ، وذلك على حساب سائقى السيارات الصغيرة ، وسائقو السيارات الصغيرة يهددون سائقى الدراجات البخارية ، وهؤلاء يهددون المشاة ، فالقوة هنا هي التي تحكم ، أما الضعيف فحقه مهدر ، وهنا لا تكون للحرية معنى ، إلا حرية الغنى في استغلال الفقير ، وتحكم القوى في مقدرات الضعيف )<sup>(١)</sup> .

### الاحتكار :

تتمثل مشكلة النظام الرأسمالى في غياب المنافسة الكاملة ، وتدهور معدلات الأجور الحقيقية ، وقصور الطاقة الشرائية .

فمن خلال العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك والقطاع المنتج لسلع الاستثمار نجد — في حالة ثبات التقدم التكنولوجى وسيادة الاحتكار — أن النمو الاقتصادى يتم عن طريق تخفيض معدل الطلب الاستهلاكى ، الذى يؤثر

---

(١) التخطيط الاقتصادى د. على لطفى ص ١٣ المطبعة الكسالية القاهرة سنة ١٩٧١ م .

يلوهر على عملية التراكم ( إنتاج سلع الإنتاج ) ، ومن هنا ينخفض معدل الربح ، ويسود التشائم بين رجال الأعمال ، وتظهر البطالة ، وتلك هي معضلة النظام الرأسمالي .

فالاحتكار هو العقبة الأساسية التي تعوق النمو في النظام الرأسمالي ، وتشده لمصيدة الركود ، أما في حالة المنافسة فإن الأمر يختلف لأنه في حالة المنافسة يوجد توافق بين التكاليف والأسعار ، فالأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية ، وليس من المتصور في حالة المنافسة أن تزيد الأجور بدون زيادة الإنتاجية ، كما أنه ليس من المتصور أيضا أن تزيد الإنتاجية دون أن يقابل ذلك زيادة مناظرة في الأجور . وأن توجد مشكلة خاصة بنقص حجم الطلب الفعال ، ولا بأنعدام الحوافز للتراكم ، وتحقيق التقدم ، نظراً لأن النظام في حالة توازن مصحوب باستقرار سعري ، غير أن آلية المنافسة تتلاشى مع الزمن ، إذا لم يوجد رادع يمنع ظهور الاحتكارات ، وما يترتب عليها من مظالم تقليل الإنتاج ورفع الأسعار وهذا ما حدث في الغرب ، يقول موريس دوب :

( والحقائق الخاصة بالتركز الصناعي في العالم الحديث ثابتة لاحتياج منا إلى توكيد ، ففي بريطانيا — كما هو معروف — كان هذا الاتجاه ملحوظا بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، وإن كانت ممارسته أقل قوة ..

ويبين البحث المعروف الذي أعده السيد تشابمان والأستاذ اشتون في عام ١٩١٤ أنه في صناعة المنسوجات القطنية تضاعف حجم شركة الغزل ( النموذجية ) فيما بين عامي ١٨٨٤ ، ١٩١١ . وفي عام ١٨٨٤ كان القليل من شركات الغزل يملك ما يزيد عن ٨٠ مغزل بينما كان أكثر من ثلث تلك الشركات في عام ١٩١١ قد بلغ ذلك الحجم ، على حين هبط عدد شركات الغزل الصغيرة — التي كانت تملك ٣ ألف مغزل فأقل بين عامي ١٨٨٤ — ١٩١١ — من النصف إلى ما دون الثلث .

وفي صناعة الحديد كان متوسط الطاقة الإنتاجية في المصنع — إذا أخذنا في حسابنا حجم أفران الصهر والعدد الذي تملكه كل شركة — قد بلغ أكثر من الضعف فيما بين عامي ١٨٨٢ — ١٩٢٤ ، وفي عام ١٩٢٦ كانت هناك ١٢

مجموعة كبيرة من منتجات الحديد تقوم بإنتاج ما يقرب من نصف الإنتاج الإجمالي للحديد الغفل ، وما يقرب من ثلث إنتاج الصلب ، وفي عام ١٩٣٩ كانت ثلاث من الشركات الكبرى تنتج ٣٩٪ من إجمالي إنتاج الحديد والصلب ، وإذا أخذنا الصناعة البريطانية ككل نجد أن نحو نصف الإنتاج وما يقرب من نصف العمالة كان يتركز عام ١٩٣٥ في الوحدات الإنتاجية الكبرى ، التي تستخدم كل منها أكثر من ألف عامل .

وفي ألمانيا هبطت نسبة شركات الفحم ، التي كانت تنتج أقل من ٥٠٠ ألف طن سنويا من ٧٢٫٧٪ عام ١٩٠٠ إلى ٢٣٫٧٪ عام ١٩٢٨ ، بينما زادت نسبة شركات الفحم التي تنتج ما يتراوح بين النصف مليون طن سنويا من ٢٧٫٢٪ إلى ٦٠٫٢٪ ، وارتفع إنتاج أفران صهر الحديد في ألمانيا فيما بين عام ١٩١٣ — ١٩٢٧ بنسبة ٧٠٪ للفرن الواحد ، وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع إنتاج الحديد والصلب في عام ١٩٢٧ يتركز في أيدي خمسة من كبار المنتجين .

وفي فروع معينة من الصناعات الكيماوية ، كانت هناك نسبة كبيرة من التركيز بصورة غير عادية — تصل إلى درجة الاحتكار الكامل في بعض البلاد . ووفقا لما جاء في تقرير بنك درسندر ، كانت شركة فارين تنتج نحو ١٠٠٪ من الإنتاج القومي لصباغة الخيوط الصناعية في ألمانيا عام ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ، وكانت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية المحدودة تتحكم في ٤٠٪ من الإنتاج البريطاني ، كذلك مؤسسة كوهلمان تنتج حوالي ٨٠٪ من الإنتاج القومي في فرنسا ، وكان الترسن الألماني مسئولا عن ٨٥٪ من الإنتاج القومي للخيوط الأروية بينما كانت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية مسئولة عن حوالي ١٠٠٪ من الإنتاج البريطاني ، ومؤسسة كوهلمان عن حوالي ٣٠٪ من الإنتاج الفرنسي وشركة مونتكاتيني عن ٦٠٪ من الإنتاج الإيطالي وكانت شركة ديون دي نيمور في الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في نسبة هائلة من الإنتاج القومي ما في ذلك شك (١) .

( وقد سجلت أحداث عامي ١٩٦٧ — ١٩٦٨ الذروة لما يقرب من عشر سنوات من تركيز صناعي حول وجهة الصناعة البريطانية : عندما تكونت مجموعة

---

(١) دراسات في تطور الرأسمالية . موريس دوب . ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ . يوفف عباس حامد . دار الكتاب الجامعي سنة ١٩٧١ م .

البريتش ليدل اندموتور كورسوريش في عام ١٩٦٨ باندماج البريتش مونتور هولسدينج وليلاندموتور جمعت عشر شركات كانت مستقلة في عام ١٩٦٠ . كذلك كان إنشاء الإنترنتاشيونال كومبيوترز ليمتد ، أكبر شركات حاسبات الكترونية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة تتابع اندماجات موزعة على عشر سنوات وتعلق بالمجمل بتسع منشآت أو أقسام منشآت ... وعرف الهيكل الاقتصادي لفرنسا بكامله تحولا مسرحيا خلال العشر سنوات . إذ تجمع شركتا أوزيتورويندل - ميدلور في يديهما منذ ذلك الحين ثلثي إنتاج الفولاذ الخام ، وامتصت الشركة العامة للكهرباء وشركة تومسون هيرستون - هوتشكيس براندت منشآت تمثل ٤٥ ٪ من رقم أعمال القطاع ... (١) .

( كان الشكل الأكثر دلالة على المنشأة الصناعية الدولية في فترة ما بين الحربين هو الكارتل . كان هذا النموذج يشمل كل أشكال الحالات من التبادل البسيط للمعلومات عن الأسعار والمعلومات إلى تقسيم الأسواق ، وكانت الأهداف النوعية لكل كارتل مختلفة ولكن الهدف الرئيسي كان دائما ذاته ، المحافظة على الأسعار والأرباح ، وإقامة آليات تسمح للمنشآت أن توفق بين مصالحها المتناقضة دون أن تتخلى عن الجوهرى فيها ....

وكانت قد ظهرت على المسرح في العقود السابقة شركات وحدة عملاقة ، امتصت عددا كبيرا من المنشآت الأصغر منها . من البديهي أنه كان أسهل على شركات مثل الصناعة الامبريالية الكيماوية ( اى . س . اى ) البريطانية ، و ( اى . جى . فارين ) الألمانية ، و ( الدوبون ) و ( الكيماوية المتحدة ) الأمريكيتين التفاهم فيما بينهما أكثر مما لو كان الأمر بين العديد من المنشآت الصغيرة الإنجليزية والألمانية والأمريكية للمنتجات الكيماوية التي ابتلعها هؤلاء العملاقة ...

في الكارتل الأول للفولاذ الذى تكون في عام ١٩٢٦ شرعت الشركات الرئيسية المنتجة للفولاذ في ألمانيا ، اللوكسمبورج ، وبلجيكا والساو وفرنسا في وضع مصالحها المشتركة فيما بينها . وتقرر أن يخصص لكل بلد حصة إنتاج وتصدير وأن يكون الأعضاء الذين يتجاوزون حصصهم عرضة للغرامة . ظهر تشكيل هذا الكارتل

(١) هذه الشركات متعددة الجنسيات التي تمكناص ٩٨ - ١٠٤ ستوفرتوغندعات . ترجمة شهاب الشريف منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى دمشق ١٩٨١ م

في أعين المعاصرين له كمحادثة ذات مدى تاريخي كبير ...

تكون كارتل النفط رسميا في عام ١٩٢٨ عندما اتفقت شل والأينجلوبرسبان — أصبحت الآن بريتش بتروليوم — وستاندرد أويل (نيوجرسي) ، الشركات النفطية الثلاثة الأكثر ضخامة في العالم على توحيد مصالحها ، خارج الولايات المتحدة الأمريكية وعلى تقاسم منشآتها وعمّ الاتفاق بعد ذلك على شركات أخرى هائلة في أسواق مختلفة . وقبل بصورة عامة ، حتى من قبل وكالات التصدير السوفيتية ، اتفق أعضاء الكارتل على تحديد أسعار متماثلة وعلى عدم اختلاس زبائن بعضهم البعض ... ) (١) .

### أساليب الاحتكار :

( ونحن نعلم الآن عن الفظائع التي ارتكبتها شرطة الصناعة ضد العمال ، ودفع الأجور عينا ، وطردهم الذين يغضبون سادتهم من البيوت التي كان يملكها أصحاب الأعمال ، وسلطة صاحب العمل التي كانت تمتد إلى القضاء على العامل ، بسبب أفكاره أو نشاطه عن طريق حرمانه من العمل ، وإدراج اسمه على القائمة السوداء عند أصحاب الأعمال ، ومحاكاة القضاة المحليين لأصحاب الأعمال عند تطبيق القانون أو تفسيره الذي حرم الطبقة العاملة — لوقت طويل — من حق الاتحاد ، وحق تكوين الجمعيات السياسية المستقلة .

وفضلا عن البلاد التي سادتها الفاشية ، تقدم لنا أمريكا الدليل الكامل على السلطات التي مارستها المؤسسات الكبرى لحرمان العمال من حقوقهم في الاتحاد والتعبير عن آرائهم ، فقد خابت آمال المشرعين الاتحاديين بعد صدور القانون القومي لعلاقات العمل عام ١٩٣٥ ، ووردت تفاصيل تلك القضية في السجلات الضخمة الخاصة بـلجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس الشيوخ والتي عرفت باسم ( لجنة لافوليت ) ، وتفوح من بعض أطراف تلك القصة رائحة العصور الوسطى ، حيث كانت المؤسسات الصناعية الكبرى تستخدم العصابات ضد عمالها ، وتدخلت دوائر الأعمال والإدارة المحلية بأساليب شبيهة بتلك التي تتبعها ألمانيا فلجأت إلى استخدام الجواسيس المخصوصين ،

(١) هذه الشركات المتعددة الجنسيات التي تحكمنا . ص ٣٢ — ٣٧ .

والرشوة والاعتقال على نطاق واسع (١) .

( أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن محصول القمح الشتوى لعام ١٩٧٨ سيقبل بنسبة ١٣٪ عن العام الماضى ، وقالت مجلة « نيويورك تايمز » أن وزارة الزراعة تعزى هذا الهبوط فى الإنتاج إلى تخفيض المزارعين الأمريكيين المساحة المزروعة ، كرد فعل لهبوط الأسعار ، ويأتى هذا الإعلان الواضح عن انخفاض الإنتاج فى وقت أعلن فيه عن التهام النيران لأكبر عدد من مخازن الحبوب الأمريكية .

ففى كانون الأول عام ١٩٧٧ أعلن عن نشوب ثلاث حرائق خلال أسبوع واحد فى مخازن الحبوب الأمريكية .

إن تفسير هذه الظاهرة بضيف نقطة سوداء أخرى إلى تاريخ الاحتكارات الإمبريالية الأسود ، وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء فسنجد أن هذه الاحتكارات خلال أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ قد أغرقت آلاف الأطنان من الحبوب والبن والمواد الغذائية الأخرى فى البحار ، فى الوقت الذى كانت فيه شعوب برمتها تتضور جوعا وماتت ملايين من البشر جوعا .

كما أنفقت دول السوق الأوروبية المشتركة ١٢٧ مليون مارك ألماني لإتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر ، وإبادة قطعان الماشية خلال عام ١٩٧٤ ، وأنفقت بريطانيا أكثر من ١٢ مليون باون استرليني لإتلاف كميات كبيرة من منتجات الألبان بنفس العام أيضا (٢) .

وهناك من الاقتصاديين من يردون الأزمات إلى اتحادات المنتجين ، باتفاقهم أو مجرد تفاهمهم على عدم خفض الأسعار ، فى حين لا ترتفع الأجور إلا بنسبة بسيطة . من هؤلاء الاقتصاديين ليدرز فى ألمانيا وب . ه . دوجلاس P. H. Douglas فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد بين دوجلاس فى كتابه Controlling Depression نيويورك سنة ١٩٣٥ أنه فى حين زادت إنتاجية

(١) دراسات فى تطور الرأسمالية موريس دوب ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على ص ٩٥ ، ٩٦ .  
دار الرشيد للنشر بالعراق سنة ١٩٧٩ م .



العمال بحوالي ٢٥٪ في هذه الفترة فإن الأجور زادت بمقدار ٨٪ فقط ، في حين هبطت الأسعار بمقدار ٢٪ ، وفي حين أن الإنتاج الكلي قد زاد بمقدار ٣٧٪ ، فإن القوة الشرائية ( الدخل الحقيقي ) لم تزد إلا بمقدار ١٨٪ في طبقة الأجراء ، وأقل من هذه النسبة في طبقة أرباب العمل (١) .

والمنتج الذي يسعى إلى الربح لن يتطوع بإنتاج سلعة رخيصة ، يطلبها المحتاجون من قاعدة الجماهير المريضة ، ولكن الربح ستختل وظيفته لسوء الدخل ، واستثمار الاحتكاريين والربويين سيوجه إلى إنتاج السلع الكمالية التي يطلبها القادرون على الدفع ، ويقل إنتاج السلع الضرورية ، فالإنتاج يتجه للأغنياء ، ضاربا عرض الحائط باحتياجات الفقراء .

### الاحتكارات والمصارف الربوية :

وقد ارتبطت المصرفية الربوية ارتباطا وثيقا بالاحتكارات ، فنشطت في خدمة الاحتكارات ، حيث قل الطلب على السلع لإفقار الناس ، وقلة دخولهم بامتصاص القوى الاحتكارية لدخولهم برفع الأسعار ، فهدد ذلك الرأسمالية بالأزمات ، وهنا تدخلت المصرفية الربوية عن طريق الإقراض ، والبيع بالتقسيط الذي دخل كل بيت في العالم الرأسمالي ، وطحن الجمهور بطاحونتين : الاحتكار الذي يغلى الأسعار ، والربا الذي يمتص بقية الدخل ، ويهدد حياتهم بالإفلاس ومصادرة الممتلكات .

وتتضح بذلك العلاقة بين المؤسسات الاحتكارية والمصرفية الربوية .

( إن مصرف تشيز مانهاتن تملكه عائلة روكفلر التي تمتلك شركة استاندرد « أويل أوف نيو جيرسي آكسون » النفطية التي تعتبر إحدى الشركات النفطية العالمية .. وكذلك مصرف فرست سيتي ناشيونال تملكه شركة جيتي النفطية الأمريكية ، التي لها مصالح عديدة في الوطن العربي ) (٢) .

---

(١) الأزمات والسياسات النقدية عبد المنعم الهنا ص ٨١ ، ٨٢ مكتبة النهضة المصرية ط ٣ سنة ١٩٥٥ .  
(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على الاقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد علي ص ٩٥ ، ٩٦ دار الرشيد للنشر العراق ١٩٧٩ م .

ونظرا لأن الاحتكار أضعف القوة الشرائية للناس ، استخدم الاحتكار البنوك لتشيط الشراء بالدين . والتعامل ببطاقات الائتمان تحول إلى هوس لدى البريطانيين الذى بلغت ديونه لشركات الائتمان ١٣٧ ألف مليون جنيه استرلينى ، أى ضعف ما كان عليه قبل أربعة أعوام .

والخبراء يحذرون من الظاهرة الجديدة بقولهم أن المستوى البريطانى بات الآن يطفو على بحر من الائتمان ، الذى كان سببا فى انتعاش نشاط الشركات المصدرة لبطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية الأخرى ، على نحو لم يعرف من قبل ، لكن ذلك كان أيضا سببا فى جلب البؤس والشقاء لعدد متزايد من الأسر ، التى أصيبت بهوس الائتمان فى الثمانينات ووقعت فريسة له ، فأصبحت تعيش بالاقتراض ، لأن بطاقات الائتمان تغرى على الشراء .

وإسان ميلر رئيس مجلس رابطة يسوت التمويل التى تتعامل فقط فى الشراء التأجيرى ( أو مايعرف بالشراء بالتقسيط ) يقول : ( إن كل مستهلك كان لدينا لرابطته بمبلغ ٧٥٠ جنيه عام ١٩٨٠ لكن هذا الرقم تصاعد بحلول شهر ديسمبر كانون الأول ١٩٨٤ ، إلى ١٢٠٠ جنيه أى بزيادة قدرها ٦٠ ٪ ( ستون بالمئة ) .

لكن الرقم الذى يعطيه ميلر هو فقط جزء من كل ، لأن الذى يتحدث عنه هو ظاهرة الشراء بالتقسيط ، ولاتدخل فى ذلك بطاقات الائتمان البلاستيكية المعروفة مثل ( فيزا ) و ( أمريكا اكسبريس ) و ( وبائر كليكارد ) ... إلخ . ذلك لأن جملة المديونية لها جميعا بلغت ١٧٣ ألف مليون جنيه استرلينى خلال العام الماضى ( ١ ) .

هذه النهاية السريعة التى انتهت إليها الرأسمالية ، من ربا واحتكار واستعمار ، استغلها الاشتراكيون وحللوها واستخدموها يريدون بها الباطل ، فلقد بين لينين المعالم الخمسة الأساسية للرأسمالية فيما يلى :

١ — تركيز الإنتاج ورأس المال إلى الحد الذى يولد الاحتكارات التى تلعب دورا حاسما فى الحياة الاقتصادية .

(١) جريدة الشرق الأوسط - ٦ / ٤ / ١٩٨٩ — ١٦ / ١ / ١٩٨٩ م .

٢ — امتزاج رأس مال الصناعة وظهور أقلية مهيمنة من رجال المال ، نتيجة ( للرأسمالية الحالية ) .

٣ — تصدير رأس المال الذى أصبح بالغ الأهمية بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ — فتكوين احتكارات رأسمالية دولية تقسم العالم فيما بينها .

٥ — إتمام التقسيم الإقليمى للعالم أجمع بين أعظم الدول الرأسمالية .

فتكوين الإمبراطوريات مرحلة فى التطور الرأسمالى متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الحالية وازدياد أهمية تصدير رأس المال ، وابتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية وإتمام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الأرضية على الدول الرأسمالية العظمى<sup>(١)</sup> .

#### الاحتكار الدولى والاستعمار الاقتصادى :

بدأت المرحلة الأخيرة من مراحل الاقتصاد الرأسمالى الدولى بالحرب العالمية الثانية ، واستمرت حتى بداية السبعينات .

وانتهت الحرب بتحطيم الكثير من رأس المال فى دول المحور ( ألمانيا إيطاليا واليابان ) ، ودول الحلفاء فى أوروبا ، وخروج رأس المال الأمريكى من الحرب ليتصدر الموقف فى العالم الرأسمالى ، وإنتاجية العمل فى أمريكا أعلى مما تكون ، وقدرتها على المنافسة فى سوق الصادرات العالمية لا تقاوم ، وعمليتها تقف بالتالى إلى جانب الذهب كعملة العملات ، ويدور النظام النقدى الدولى الرأسمالى حول الدولار سيد العملات ، وتؤكد لرأس المال الأمريكى الهيمنة على السوق الدولية .

إن اقتصاد السوق الدولى الدولية التضخم فى ثانيا الركود أزمة هيكلية ، وليست دورية ، بدأت من نهاية القرن التاسع عشر ، منذ بدء سيطرة الاتجاه الاحتكارى ، وإفقار البلاد المتخلفة عن طريق الاحتكارات ، وسلبيها بالتجارة

---

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية . لينين . ترجمة راشد البراوى ص ١٠١ ، ١٠٢ الطبعة الثالثة ١٩٥٤ مكتبة النهضة المصرية .

الخارجية . ثم لف حبل الديون حول عنقها بالمصرفية الدولية .

ومنذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن الميلادي نمت الشركات متعددة الجنسيات وتوسعت بمعدلات كبيرة ، حتى سيطرت على الجزء الأعظم من التجارة والإنتاج في العالم الرأسمالي ، وهي منتشرة في أقطار العالم .

والشركة متعددة الجنسيات هي كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها في بلدين أجنبيين على الأقل<sup>(١)</sup> . وحيث تحقق أكثر من جزء هام من مبيعاتها ، وتديرها في إطار استراتيجية موحدة لصالح البلد الأم .

وكل وحدة من هذه الوحدات لا تؤدي إلا وظيفة إنتاجية جزئية ومتخصصة داخل المشروع المتعدد الجنسيات ، ومن ثم فليس لها أى سيطرة على العملية الإنتاجية الكلية<sup>(٢)</sup> .

ويختلف هذا النوع من الشركات عن الشركات الاحتكارية الأولى — ترست وكارنل — في أن الأولى كانت محلية في عملياتها . ونشاطها الدولي كان يدار بواسطة تحالف بين رؤساء المشروعات وليس عن طريق التحكم المباشر من المركز الرئيسى للشركة<sup>(٣)</sup> .

ويوضح الجدول التالى توزيع الشركات المتعددة الجنسيات على أساس الملكية القومية حيث يسجل أكثر من ٢٠ منشأة متعددة القوميات من ناحية الإيراد الأجنبى لعام ١٩٧٧ مع الدولة المالكة ، ويتبين منه أن عدد المنشآت المتعددة القوميات الأمريكية المنشأ ( وعددها ٩ ) أكبر من أية دولة مستثمرة أخرى ، فألمانيا الغربية وبريطانيا يعتبران في المرتبة التالية حيث تملك كل منها أربع شركات .

---

(١) الشركات المتعددة الجنسية . ميشال حيرقان . ترجمة شركة انترسيس للنشر ص ٧ ، ٨ .

(٢) الشركات المتعددة القومية . د . حسام عيسى ص ١٩ ، ٣٦ المؤسسة العربية للدراسة والنشر .

(٣) الشركات الدولية . د . محمد الفيومي محمد ص ١٣ : دار المطبوعات الجامعية سنة ١٩٨٢ .

الشركات العشرين الكبرى المتعددة القوميات في العالم  
على أساس الإيرادات الأجنبية في عام ١٩٧٧ (١)

الشركات الأجنبية ٪ من الإجمالي	الإيرادات الأجنبية ( بالملايين )	الشركة / البلد
٧٢.٥	٤٤,٣٣٣	إيكسون — الولايات المتحدة ( Exxon )
—	—	رويال دوتسن — مجموعة شل — بريطانيا وهولندا
٨١.٠	٢٢,٢٠٠	بريتش بتروليوم — بريطانيا
٥٩.٠	٢٠,٤٨١	موبيل — الولايات المتحدة
٦٦.٢	١٨,٩٢٧	تكساكو — الولايات المتحدة
٣٥.٠	١٤,٩٨٥	فورد — الولايات المتحدة
٢٢.٤	١٤,٧٢	جنرال موتورز — الولايات المتحدة
٦٠.٩	١٤,١٥٠	استاندارد أويل أوف جلف — الولايات المتحدة
٩.٠	١٣,٥٩٢	فيلبس — هولندا
٥٢.٤	١١,٠٤٠	انترناشيونال بيزنس ماشين — الولايات المتحدة
٥٦.٧	١٠,٠٢٣	انترناشيونال تليفون أند تلغراف — الولايات المتحدة
٥١.١	٩,٢٢٩	جلف أويل — الولايات المتحدة
—	—	يونيلفر — بريطانيا — هولندا
—	—	نستله — سويسرا
٧٠.٣	٨,٠٣٥	باير — ألمانيا
٥٨.١	٧,٧١٧	فولكس فاجن — ألمانيا
٥٠.٥	٧,٢٩٤	سايمز — ألمانيا
—	—	كومباين فرانسميز دي بترول — فرنسا
٨٣.٥	٦,٤٦٩	ب. أ. ب. — الدستري — بريطانيا
٥٢.٤	٦,٣٢٠	دايملر — بنز — ألمانيا

(١) العلاقات الاقتصادية الدولية . جون هيدسون ومارك هارندر . ترجمة د . طه عبد الله منصور د . محمد  
عبد الصبور علي . ص ٧١٠ — ٧١٢ . دار المربع الرياض سنة ١٤٠٧ هـ .

و ( يرى البعض أن عدم مرونة السوق الأمريكي بسبب سيادة نظام احتكار القلة Oligopoly يجعل من الصعب جداً على الشركات الاحتكارية الكبرى أن توسع نطاق سيطرتها على السوق الداخلى .

وترى نظرية الرأسمالية الاحتكارية للاقتصاديين الأمريكيين ( سويسزى وباران ) أن الظاهرة الأساسية التى تميز الاقتصاد الأمريكى فى مرحلته الاحتكارية هى الزيادة المستمرة والمضطردة الفائض الاقتصادى وهو فائض يصعب استيعابه داخليا . ذلك أنه ليس من صالح الشركات الاحتكارية الكبرى — فى بحثها الدائب على أعلى معدلات الأرباح الممكنة — زيادة قدراتها الإنتاجية زيادة كبيرة حتى تبقى الأسعار مرتفعة فى السوق ، كما أن هذه الشركات ولنفس السبب تتحاشى منافسة بعضها البعض فى ميدان التجديد الفنى والتكنولوجى ، ومن ثم فلا يبقى لديها وسيلة لاستغلال الفائض الاقتصادى المتركم لديها إلا الاستثمارات الخارجية المباشرة (١) .

و ( لقد بدأ هذا الاتجاه نحو العالمية على يد الشركات الأمريكية الكبرى ، التى دأبت منذ نهاية الحرب العالمية ، وبشكل خاص منذ الخمسينات ، على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة ، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية فى كندا ودول أوروبا وأمريكا اللاتينية فى إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة .

وسرعان ما حدثت الشركات الأوروبية حذو الشركات الأمريكية ، بعد أن استردت أوروبا أنفاسها بعد الحرب العالمية الثانية ، وأعادت بناء قوتها الاقتصادية ... ولقد جاءت معاهدة روما سنة ١٩٥٧ ، التى أنشأت السوق الأوروبية المشتركة دفعة جديدة للشركات الأوروبية فى هذا الاتجاه ... وأخيرا جاء دور الشركات اليابانية لتدخل هى الأخرى معترك الدولية ، رغم أن هذا الدخول جاء متأخراً بعض الشيء بالمقارنة بالشركات الأمريكية والأوروبية ، إلا أن معدل نمو الاستثمارات الدولية للشركات اليابانية فى السنين الأخيرة ، ينبىء بأن هذه الشركات سوف تلعب دوراً

(١) R . Rowthorn S . Hymer Ententionol Big Business , Cambridge University Press 1971-

P . 69 .

Poul A . Poran and Poul M . Swezy , Monopoly Capital -

Monthly Review Press . New York PP 14 , 52 , 1780

عن الشركات المتعددة القوميات ، د حسام عيسى ص ٣١ . ٣٢ .

متعاطفا في المجال العالمي (١) .

( هذه المشروعات تنتج اليوم سدس الحجم الكلي للإنتاج العالمي خارج المعسكر الاشتراكي ، وأن الأصول السائلة للمائة شركة الأولى منها كانت تبلغ في عام ١٩٧٢ حوالي ٢٧ بليون دولار ، بل إن رقم مبيعات بعض هذه الشركات يتعدى حجم الناتج القومي لكثير من الدول الرأسمالية المتطورة ... ) (٢) .

( وحقيقة الأمر أن هناك تشابها ظاهريا بين الشركات التجارية الكبرى التي عرفتها الرأسمالية في مطلع القرن السابع عشر وبين الشركات المتعددة القوميات الحديثة . فمن ناحية الشكل القانوني نجد أننا في كلتا الحالتين إزاء شركات مساهمة ، فمن المعروف أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي أنشئت في عام ١٦٠٠ ، وشركة الهند الشرقية الفرنسية التي أنشئت في عام ١٩٦٤ قد اتخذتا شكل الشركة المساهمة . ونفس الشيء بالنسبة للشركات المتعددة القوميات التي تعرفها اليوم .

وكذلك فكما أن شركات القرن السابع عشر التجارية كانت أداة الرأسمالية الناشئة ، في تحقيق التراكم الأولى لرأس المال ، على المستوى الدولي قبل الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية ، فإن الشركات المتعددة القوميات ، هي اليوم أداة الرأسمالية الاحتكارية في تحقيق تراكم رأس المال على المستوى الدولي ... وأخيرا فإن ثمة تشابها في القوة الاقتصادية ومدى السيطرة على التجارة الدولية بين هذين النوعين .... ) (٣) .

إلا أن شركات القرن السابع عشر التجارية كانت تستمد قوتها وسيطرتها الاقتصادية من القوة والسيطرة السياسية للدول النامية لها ... في إطار النظام الاستعماري التقليدي لتقوم باستغلال ثروات المستعمرات والاتجار فيها .. بينما الشركات متعددة القوميات تستمد قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمي من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن تفوقها الفني

ورغم أن استثمارات الشركات المتعددة القوميات ، والذي بلغ حوالي ١٣٠

(١) الشركات المتعددة القوميات . ص ٥ — ٧ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٧ .

(٣) الشركات متعددة القوميات . ٢ . حسام عيسى ص ٩ — ١١ .

بليون دولار سنة ١٩٧١ يتركز في البلاد الرأسمالية المتطورة تعدده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أن حجم هذه الاستثمارات بالقياس إلى الحجم الكلى للاستثمارات يتجه إلى البلاد النامية . ذلك لأن الاتجاه العام للاستغلال يصر على إبقاء الدول النامية في مرحلة متخلفة دائما وفق قيود حديدية لتقسيم العمل الدولى يبقى الدول المتقدمة دائما في قمة التخصص والمعرفة الفنية والرفاهية المادية<sup>(١)</sup> .

( فوفقا للتقديرات المتاحة عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة وهى عن عام ١٩٧٧ سيطرت الشركات عابسة القومينات على ٩٢ ٪ من هذه التجارة ، ونحو ثلاثة أرباع هذه التجارة قامت بها شركات أمريكية الأصل وشركاتها التابعة فى الخارج ...

وكان نحو ٩٥ ٪ من هذه التجارة يتم بين الشركات عابرة القومية وطُرف مستقل ، على حين أن ٤١ ٪ منها تمت بين هذه الشركات ومشروعاتها التابعة والمنسبة فى الخارج : أى تجارة داخل شبكة هذه الشركات . وقد تزايد هذا الدور بصفة مستمرة . فإذا اعتمدنا على أرقام الفترة ( ١٩٦٦ — ١٩٧٧ ) نجد أن الصادرات الأمريكية قد تزايدت إجمالا بنسبة ٣٠٠ ٪ على حين زادت صادرات الشركات الأمريكية عابرة القومية بنسبة ٤٣٠ ٪ .

أما بالنسبة للمملكة المتحدة فقد سيطرت الشركات عابرة القومية على نحو ٨٢ ٪ من إجمالى الصادرات فى سنة ١٩٨١ . وسيطرت الشركات ذات الأصل البريطانى على ٥١ ٪ من الصادرات البريطانية ، ومثلت التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية نحو ٣٠ ٪ من الصادرات فيما بين أوائل السبعينات وأوائل الثمانيات . أما بالنسبة لبقية البلدان المتقدمة فقد وجدت دراسة لصادرات ٣٢٩ شركة أم ، أن التجارة داخل شبكة الشركات تصل إلى نحو الثلث عام ١٩٧٧ . ووصل نصيب التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية نحو ٣٠ — ٣٥ ٪ من إجمالى صادرات الشركات الأوروبية . على حين كانت هذه النسبة ٤٥ ٪ للشركات ذات الأصل الأمريكى ، و ٢٠ ٪ للشركات ذات الأصل اليابانى .

وتمثل التجارة داخل شبكة الشركات عابرة القومية أحد مظاهر الجناح

(١) نفس المصدر ص ١٠ — ١٥ .



الاحتكاري ، أو الممارسات التقييدية داخل السوق الدولية . بل إن هذا المظهر ينفي من الأساس فكرة السوق ، كما تبلورت في أعمال الاقتصاديين التقليديين (١) .

( وتسجل سكارتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأشكال الآتية كنهائج شائعة للممارسات التقييدية للشركات عابرة القومية ، وخصوصا في البلاد المضيفة النامية :

أ — فرض القيود على الواردات نتيجة لاتفاقات توزيع الأسواق والمنتجات التي تعقدها الشركات غير الوطنية .

ب — تحديد الأسعار .

ج — اتفاق الشركات غير الوطنية ، أو تواطؤها على اتخاذ تدابير تتعلق بإمداد البلدان النامية بالواردات وتحديد أسعارها . وتشيع تلك الممارسات الميزة للكارتلات في الفروع الصناعية التي تمثل المجالات الرئيسية لواردات البلدان النامية (٢) .

### دور المصرفية الدولية :

ولقد ظهرت الاتحادات البنكية على الصعيد العالمي وهي بطبيعتها متعددة الجنسيات وهي تعمل على الدمج المتزايد ( وربما كانت اتحادات البنوك العملاقة أعلى صور التحالف بين الاحتكارات البنكية أو النموذج الذي شاع كثيرا لهذه التحالفات هو بنك الكونسورتيومات الدولية ، وهذه الكونسورتيومات هي الأقرب إلى الاتفاقات الكارتلية لتوزيع الأسواق أكثر منها اندماجات قانونية ، وقد اتسع نطاق هذه التحالفات مع التوسع الهائل في مجال الأعمال الائتمانية الدولية ومع تراكم الفوائض البنوكية العربية بعد عام ١٩٥٤ ، وإغراق كثير من الدول النامية في الاقتسراض الخاص (٣) .

( وتستطيع البنوك بل والشركات عابرة القومية في المجالات الأخرى أيضا أن

(١) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية . د . محمد السيد سعيد . عالم المعرفة سنة ١٩٨٧ من United Nations Centre on Transnational Corporations , Selected issues . New York 1985 . P . 364 .

(٢) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ص ٤١ ، ٤٢ . (٣) نفس المصدر ص ٤٩ .

تتلاعب بالمضاربة في أسواق النقد عن طريق تحريك هذه الأموال عبر الحدود ، أو تحويلها من عملة لأخرى . بل إن تحرك جزء صغير من الاحتياطات النقدية الهائلة لدى سوق العملة الأوروبية كفيل بإحداث أزمة طاحنة (١) .

( وقد هبط الاستثمار المباشر في الدول النامية من ١٨٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٧٫٨٪ سنة ١٩٨٣ بينما زاد الإقراض المصرفي من ١٥٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٣٦٪ سنة ١٩٨٣ ووصل حجم المديونية الإجمالية للدول النامية إلى ٥٩٣ بليون دولار سنة ١٩٨٥ وبلغت الفائدة ١٧٪ في المتوسط ) (٢) .

( ويقدر أنه بالنسبة لأكثر ثلاثة عشر بنكا أمريكيا وصلت الأصول الأجنبية إلى نسبة ٢١٪ من إجمالي الأصول في نهاية سنة ١٩٧٥ مقارنة بـ ٨٫٥٪ عام ١٩٥٠ كما ارتفعت العوائد المحمولة إلى البنوك الأم من البنوك التابعة لها ومن فروعها من الخارج بمعدل ٣٧٪ في نفس الفترة ) (٣) .

#### التأثير السياسي :

والشركات المتعددة الجنسيات لا تعمل في البلاد المسلمة إلا في قطاعات المصارف والاستيراد والصناعات والاستخراجية . وهي لا تؤدي إلا النمو المتوازن بحال أدت أحيانا إلى ثروة كما في حالة البترول . ولا تقوم هذه الشركات كما تفعل في جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية بالاستثمار الصناعي .

وأول ما تفكر فيه هذه الشركات عندما تقرر العمل في أي بلد . هو قتل المنافسة المحلية فتشتري الشركات المحلية القائمة . وهذا يؤدي إلى إضعاف الإنتاج المحلي ويزيد من تبعية الدولة الاقتصادية للرأسمالية الدولية .

وتوظف الشركات المتعددة الجنسيات شخصيات قيادية بها . وتستخسلم قدراتها المالية في تجنيد هذه العناصر في داخل الأجهزة التنفيذية .

( ففى دراسة قديمة لريتشارد بارنيت وجد أن ٦٠٪ من الوظائف العليا في وزارات الخارجية ، والدفاع ، والخزانة ، والتجارة ، والبيت الأبيض في الولايات المتحدة

(١) نفس المصدر ص ٥٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٥٢ .

(٣) نفس المصدر ص ٤٧ .

قد شغلت بشخصيات لها خلفية قوية في مجتمع الأعمال وخاصة شركات التمويل والصناعة والقانون (١).

وخرافة الديمقراطية تبخرت ( من خلال التلاعب بالرأى العام حيث تستطيع شركات الأعمال الضخمة التأثير على السلوك التصويتى ومن ثم اختيار الحكومة . وتقوم هذه الأخيرة بتطبيق سياسات خارجية ومحلية تتلاءم مع مصالح الشركات العملاقة ... وإلى جانب أن رجال الأعمال يشكلون نسبة كبيرة في الكونجرس ، فإن مؤسسات الأعمال تستطيع توجيه الرأى العام الذى يختارهم ، ثم هى بعد ذلك تستطيع شراء ولائهم وتهديدهم بالتدخل الحاسم ضدهم فى الانتخابات المقبلة ... وتستطيع الشركات عابرة القومية ، أن تحصل على مزايا ، تحت تهديد إحباط الأهداف والسياسات الحكومية ، عن طريق التلاعب بالمتغيرات الكبرى ، فى خططها الاقتصادية على المستويين المحلى والعالمى (٢) .

وتستطيع هذه الشركات التأثير على الأوضاع السياسية فى الدول ، وعلى سبيل المثال ، نجحت الشركات الأمريكية فى الإطاحة بحكومة ليندسى ، الرئيس المنتخب فى شيلى . ( وتفيد الوثائق التى تكشف عن هذه الحرب ، أنها قد تمت على جبهة واسعة شملت قيام البنوك الأجنبية بالامتناع عن تمويل التجارة الخارجية . وخلقوا بالتالى أزمة خائفة فى إمدادات الغذاء . ونظمت هذه الشركات إضرابا اقتصاديا ، عن طريق إغلاق كافة الشركات الأجنبية فى المجال الصناعى والخدمات .. ويشمل هذا الإضراب قيام عناصر محلية بشلّ المواصلات والموانئ والاتصالات الخارجية .... والشركات متعددة الجنسيات الأمريكية لها مساعدون وعملاء فى الخارج ، يبلغ عددهم ٢٥ ألف شخص ، بينا لشركات أوروبا الغربية واليابانية ٣٠ ألفا . ومهمة هؤلاء الوكلاء - أفراد أو مجموعة أفراد ينتظمون فى مجموعة خاصة كما فى السوق الأوروبية المشتركة - هو تصريف البضائع التى تنتجها هذه الشركات ، التى تسيطر على ٥٠ ٪ من تجارة الصادرات فى العالم الرأسمالى فى الوقت الحاضر .

ولإنجاز هذه المهمة يلجأ العملاء إلى مختلف الوسائل ، والمضاربات تصل إلى

(١) الشركات عابرة القومية . د . محمد السيد سعيد ص ٧٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٦ ، ٧٧ .

حد التجسس ، وتقديم الرشاوى ، وقد تمكن عملاء هذه الشركات عام ١٩٧١ من تصريف ٤٠٪ من مجموع الصادرات في الدول النامية .

ولعل آخر صبيحة في عالم البورجوازية هي فضائح شركة لوكهيد لبيع الطائرات عام ١٩٧٦ ، التي امتدت شبكة الرشاوى فيها من هولندا إلى إيطاليا ، ومن إيطاليا إلى اليابان ، مروراً بالكثير من البلدان النامية والبتروولية منها بشكل خاص ، مثيرة زواج سياسية في أكثر من بلد أوروبى ، فقد دفعت هذه الشركات الاحتكارية مالا يقل عن ١٢ مليون دولار كرشاوى ، كشفت عنها اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكى المكلفة بالنظر وفتح في نشاط الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات (١) .

( يعرف و . ج . كينيون جوى رئيس الفرع البريطانى للشركة الأمريكية زونسون واجبات المدير فيقول : على المدير أن يتخلى عن كل موقف قومى وأن يفهم أن عليه أن يمارس ولاءه في الدرجة الأخيرة لمساهمي الشركة الأم وأن يدافع عن مصالحهم حتى وإن كانت لا تتطابق بصورة ظاهرة مع المصلحة القومية للبلد الذى يعمل فيه ، فيمكن أن تظهر نزاعات في بعض مجالات مثل تحويل أموال في لحظة أزمة وطنية أو تحويل مصنوعات من فرع إلى آخر أو تحويل تيارات تصدير ) (٢) .

( ومن السادر بصورة قصوى ومهما كانت مصالح الشركة متعددة في نواح أخرى ، أن يشغل أجنبى منصب مسؤولية في مجلس إدارة الشركة الأم ... أو على حد تعبير أحدهم : يجب قبول واقعة أن الوسيلة الوحيدة للصعود إلى مركز رفيع في شركتنا هو الحصول على جواز سفر أمريكى ) (٣) .

ولكن في أعماق هذه الشركات عناصر خطيرة تقضى عليها إن عاجلاً وإن آجلاً : منها عناصر الصراع بين الملاك والعمال . وعناصر الصراع بين إدارة الشركة والسلطات . وعناصر الصراع بين الشركة الأم والدول المضيفة . وعناصر الصراع على

---

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية . فايز محمد على . دار الرشيد للنشر بالعراق . سنة ١٩٧٩ . ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) هذه الشركات المتعددة الجنسيات التى نمتلكها . كريستوفر توغندهات .

(٣) نفس المصدر السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٤ .

تقسيم الأسواق إذا ما أفاق العالم الثالث من سباته .

### سلاح التكنولوجيا :

وهذه الشركات تحتكر مصادر التجديد التكنولوجي في العالم الرأسمالي مما يعطيها قدرة هائلة في مجال التجارة الدولية .

وامتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو السلاح الأساس في يد الشركات متعددة الجنسيات ، في فرض سيطرتها حتى على الشركات الأخرى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة ، وفي الولايات المتحدة تستخدم تلك الشركات بعض مواردها في وضع الطاقة البحثية للجامعات ومراكز البحوث في خدمة مصالحها عن طريق عقود البحث ، كما تلعب دورا هاما في ظاهرة هجرة العقول من العالم الثالث<sup>(١)</sup> .

ولابد من التنبيه أن التكنولوجيا الغربية نمت في أطر عقدية وثقافية خاصة . فإذا لم يتوفر للمجتمع موقف عقدي وثقافي واع وحى عند نقل هذه التكنولوجيا ليصوغها في دائرة عقيدته وثقافته ، فإنه سيتحول إلى تقليد بليد مسلوب الهوية غير قادر على الإبداع .

( وهذه الشركات تنقل عادة تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها ، وأنها تحصل على ثمن باهظ لما تقدم من معرفة حقيقية أو وهمية ، وأنها لا تهتم إطلاقا بمدى ملائمة ما تقدم من تكنولوجيا لظروف الاقتصاد القومي والمجتمع ... بل إن المعرفة الفنية وما يتصل بها من معدات وقطع غيار تصبح الحبل السري الذي يربط صناعات الدول النامية بالشركات عابرة الجنسيات )<sup>(٢)</sup> .

جاء في تقرير الأمم المتحدة عن الشركات المتعددة القوميات ، أن الدول النامية ، تدفع لهذه الشركات كل عام مبالغ هائلة ؛ مقابل نقل التكنولوجيا ، ومقابل الخدمات الإدارية والفنية التي تقدمها هذه الشركات لولياتها العاملة في هذه الدول . ووفقا لإحدى التقديرات التي وضعت في نهاية الستينات ، فإن المبالغ التي تدفعها سنويا ست من الدول النامية هي الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا وسيرى لانكا تمثل أكثر من ٧ ٪ من قيمة صادرات هذه الدول مجتمعة ، وأكثر من ١/٣ ٪ من قيمة إنتاجها القومي .

(٢) نفس المصدر ص ٦٢ .

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية . ص ٧٧ ، ٧٨ .

ووفقاً لإحصاء آخر يشمل ١٢ دولة نامية تمثل ٦٥ ٪ من مجموع سكان الدول النامية تنتج حوالى ٥٦ ٪ من مجموع إنتاج الدول النامية كلها . بلغت قيمة ما تدفعه هذه الدول سنوياً للشركات المتعددة القوميات مقابل الخدمة الفنية والإدارية ونقل التكنولوجيا حوالى ١٥ مليار دولار .. وهو ما يزيد على نصف مجموع رؤوس الأموال الخاصة التى تتلقاها الدول النامية جميعاً كل عام (١) .

وفى واقع الأمر فإن نظام الملكية الخاصة للتجديد التكنولوجى يفرز سيطرة الشركات عابرة القومية على حقوق استخدام التجديدات . وبالتالي يجعل هذه الشركات سيطرة على معدلات الشروع التكنولوجى وخاصة عندما تتمتع باحتكار حقيقى للتجديد .

وأحد مظاهر هذه السيطرة فى حال التهديد لموقع احتكارى ، هو تقليص الفجوة الزمنية بين الاختراع وتطبيقاته على الإنتاج ، وبين أجيال المنتجات ، ولكن لكى يكون لهذا الأسلوب فاعلية فى مجال تعزيز الاحتكار ، لابد من أن يصبح التغيير والتجديد التكنولوجى بحد ذاتهما ، إحدى أسس المنافسة الاحتكارية . ويتم ذلك جزئياً عن طريق السيطرة الإعلانية ...

والحال أن ثمت فارقاً هائلاً بين البلاد المتقدمة والمتخلفة فى مجال القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها . فالغالبية الساحقة من الدول المتخلفة لا تملك القدرة على التجديد والاستيعاب الفعالين للتكنولوجيا وملاءمتها للظروف المحلية .

وفوق ذلك فإن الشركات عابرة القومية عندما تنقل التكنولوجيا سواء إلى مشروعاتها التابعة ، أو لشركات محلية فى البلاد النامية المضيفة فإنها تقيد إمكانيات شيوخ هذه التكنولوجيا إلى مجمل الاقتصاد . وذلك بفرض قيود عديدة فى اتفاقيات الترخيص (٢) .

### أساليب الاستغلال :

الهدف النهائى للشركات المتعددة القوميات هو زيادة معدلات أرباح رأس

(١) عن الشركات المتعددة القوميات . ص ١٩٢ .

Multinational Corporations in World development P . 50 .

(٢) نفس المصدر ص ١٤٧ .

المال المسيطر ، والممثل قانونا في الشركة الأم . ووسيلتها في ذلك استغلال الاختلافات القائمة في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي بين الدول المختلفة داخل المحيط الاقتصادي العالمي ....

وتستخدم الشركة المتعددة القوميات أساليب مالية ومحاسبية متعددة ومتنوعة لتحقيق هذه الاستراتيجية الكلية ولكن أيا كان مدى تنوع وتعدد هذه الأساليب فهي تعتمد في نهاية الأمر على ما تمارسه الشركة الأم من سيطرة على الذمم المالية لشركاتها الوليدة . الأمر الذي يتيح لها أن تطبق هذه « الذمم » ما يطلق عليه الأستاذ ( كلود شامبو ) تعبير : ( الترجمة المالية والمحاسبية لنظرية الأولويات المستطرفة ) ، حيث تستطيع الشركة الأم بمحض إرادتها ، ووفقا لما تقتضيه مصلحتها الذاتية أن تنقل الأرباح التي تحققها إحدى الشركات الوليدة إلى شركة وليدة أخرى ، أو تستخدم بعض الأصول المالية المملوكة لإحدى وليداتها لتمويل نشاط شركة وليدة ثانية . بعبارة أخرى فإن الأرباح أو الخسائر تظهر في حسابات هذه الشركة أو تلك وفقا لنتائج النشاط الذاتي لأي منهما ، ولكن تبعا لما تقتضيه مصلحة المشروع المتعدد القوميات الذي يهيمن عليه الشركة الأم . وهكذا تنتقل الأرباح وغيرها من أموال الشركات الوليدة من دولة إلى أخرى دون اعتبار لمصالح الدولة المضيفة ، ولا لمصالح الأطراف الأخرى التي ترتبط بالشركات الوليدة كالمساهمين المحليين إن وجدوا ، أو الدائنين المحليين (١) .

وبالتالي يسهل التهرب من الضرائب والتحايل على القوانين وتزييف الأرباح مما يضر بالمساهمين المحليين . كما تعتمد إلى استغلال التناقضات بين الأنظمة المالية والنقدية المتعددة على المستوى العالمي ، لاستغلال تقلبات سعر الصرف وللحصول على أرخص تمويل لشركاتها .

وقد اتضح في دراسة للشركات الأمريكية في الخارج ، أنها تمول أكثر من ٦٠ ٪ من عملياتها من مصادر محلية سواء بسواء غير الأرباح المعاد استثمارها ، أو من القروض من المصارف المقامة في الدول المضيفة (٢) .

(١) الشركات المتعددة القوميات ص ١٨٠ .

(٢) الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ص ٤٧ .

وتعتمد الشركات الأجنبية من حيث التمويل الجارى ، وأحيانا التمويل الرأسمالى على المدخرات المحلية ، التى تحصل عليها عن طريق البنوك المحلية ، والبنوك الأجنبية المرتبطة بها ، والتى تقبل الودائع من مواطنى الدولة ، التى تمد الشركة نشاطها إليها ثم عن طريق بيع جزء غير مسيطر من أسهم الشركات التابعة لها لعناصر محلية (١) .

و ( تفرض هذه الشركات عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية فى التنمية ، مثل الأنشطة التجارية والمصرفية والسياحية وما إليها ، وحين تشتغل بالصناعة تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية ، ولا تكون فى متناول دخولها ، وإنما تستهلكها الأقلية الغنية ، وهكذا يؤدى الاعتماد عليها فى التصنيع إلى الظاهرة المعروفة بازدواجية الاقتصاد Dual economy حيث ينقسم الاقتصاد القومى إلى قطاعين .

**الأول :** حديث ، مرتبط عضوياً بالرأسمالية العالمية ، من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ، ومجالات التسويق ، ولا يضم إلا نسبة محدودة من السكان .

**الثانى :** تقليدى ، يسيطر عليه الجمود والتخلف ، ويضم غالبية السكان ، ولا سيما الفلاحون ، ويواكب هذا ازدواج الاقتصادى ازدواج اجتماعى ، حيث تتزايد الفروق بين الطبقات وبصفة خاصة بين الأقلية الغنية ، المرتبطة بالمشروعات الأجنبية ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بل وحضارياً . وأغلب السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية ، وارتفاع الأسعار نتيجة للارتباط الوثيق بالأسواق العالمية ، وتتبنى الأقلية الغنية أنماط الاستهلاك والسلوك السائدة فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، فتدفع بالطبقات الوسطى والدولة والمجتمع كله فى اتجاه استهلاكى يبدد كل فائض اقتصادى يتبقى بعد تحويل أرباح الشركات الأجنبية (٢) .

وهى بذلك تثبت الأحقاد والانقسامات فى المجتمع بين فئة غنية باستمرار وفئة يزداد فقرها .

(١) الشركات الرأسمالية والاحتكارية ص ٦٢

(٢) نفس المصدر . ص ٦٣ ، ٦٤ .



وفي تجربة الانفتاح في مصر لاحظنا مدى دقة وصدق .. هذه الملاحظة على سلوكها الاقتصادي .

### استغلال التجارة الخارجية :

لقد كان العالم الثالث مكتفيا غذائيا قبل عصور الاستعمار ، لكن الحكم الاستعماري قتل هذا الاكتفاء بتشجيع المحصول الواحد للتصدير للمصانع الغربية كالقطن والكافور والمطاط .

( وكما يكتب تونتون كلارك بصورة لاذعة من النيجر في تلك الفترة ... كان الشعب النيجري مكتفيا بذاته ، أما الإدارة الاستعمارية فلم تكن كذلك ... وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة التي هي من صنعهم هو إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير وخصوصا الفول السوداني والقطن ... كان القطن لا زما لمصنع النسيج الفرنسية حيث تسيطر بريطانيا على معظم مصادره ... أما الفول السوداني فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام في ذلك الحين ) (١) .

( وتحصل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على مايزيد على ١٠ ٪ من سعر البيع للمستهلك النهائي وحتى وإن بيعت كما هي . ونجد أن سعر القمح الأمريكي ارتفع فيما بين عام ١٩٦٨ : ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٤ ٪ في حين لم يرتفع سعر الكافور مثلاً في نفس الفترة أكثر من ٥ ٪ ) (٢) .

( وقد كان الموز في الفترة من ١٩٧٠ : ١٩٧٢ يمثل ٥٨ ٪ من إجمالي مكاسب التصدير لبنا ٤٨٤ ٪ بهندوراس ، ٣١ ٪ للصومال ... انخفاض سعره نحو ٣٠ ٪ خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت أسعار السلع المصنعة .

ففي عام ١٩٦٠ كانت ثلاثة أطنان الموز تعادل ثمن جرار . وفي عام ١٩٧٠ أصبح نفس الجرار يتكلف مايعادل ١١ طناً من الموز ) (٣) .

( ووفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي قامت شركات البلاد المتقدمة باستثمار نحو

---

(١) صناعة الجوز وعراقة الندر . جوزيف كولير وفرانسيس مورلين . ترجمة أحمد حسان ص ١٢٤ . سلسلة عالم المعرفة . الكويت سنة ١٩٨٣ م .

(٢) نحو نظام اقتصادي جديد . د . إسماعيل عبد الله ص ٤٧ ، ٤٨ . الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٧

(٣) صناعة الجوز وعراقة الندر . ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

من ٣ إلى ٦ بليون دولار في البلاد النامية في الفترة من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ ، وليسكنها حصلت في المقابل على نحو من ٢٠ بليون دولار كدخل لهذا الاستثمار ، وهو ما يعنى أن البلاد المتقدمة قد حصلت على نحو ٧ إلى ١٣ بليون دولار . . . . وفي الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٤ كان الاستثمار المباشر المسجل دخوله في ٦١ دولة نامية يصل إلى ٨٤٥٠ مليون دولار ، وكان الدخل الموصول إلى البلاد المتقدمة من هذه البلاد كمدفوعات من الشركات التابعة والمنتسبة يصل إلى ٣٩٧٨٦ مليون دولار ، ويعنى ذلك أنه خلال أربع سنوات خسرت الدول النامية نحو ٣ (٣١) بليون دولار نتيجة لعمل الشركات عابرة القومية فيها . والملاحظة الأساسية هنا هي أن الدول النامية المنتجة للبترول هي الخاسر الرئيسي ، أو المساهم الأكبر في التمويلات العكسية من الدول النامية إلى البلاد المتقدمة الأم للشركات عابرة القومية (١) .

( وليس من الصعب أن نربط بين ظاهرة تدهور شروط التجارة ضد صالح الدول النامية من ناحية ، وإدماج هذه البلاد إدماجا أقوى في شبكة الإنتاج الدولي التي تديرها الشركات عابرة القومية من ناحية أخرى .

فقد سيطرت المشروعات التابعة للشركات عابرة القومية على أهم مصادر الدخل ، والتصدير في البلاد النامية وهي صناعة الاستخراج . وقد كانت تلك الصادرات تتجه تلقائيا إلى الشركة الأم ، ومن هنا فقد كانت أسعار التصدير من المواد الأولية تتحدد وفقا لحاجات هذه الشركات . وبمثل ذلك أصل ظاهرة أسعار التمويل باعتبارها أسعارا تفرض ربح الاحتكار فتحمله أساسا الدول المتخلفة ، ويتضمن السبب الرئيسي لهبوط شروط تجارتها ، والتجارة غير المتكافئة بصورة أعم هذه البلاد مع الدول المتقدمة .

وقد استمرت الشركات عابرة القومية في التحكم إلى حد بعيد في تجارة الدول النامية من المواد الاستخراجية حتى بعد أن جردت هذه الشركات من الملكية المباشرة . . . فإن هذه الشركات هي وكالات التسويق العالمية الأساسية لهذه المواد (٢) .

(١) الشركات عابرة القومية ص ١٣٩ .

W . A . Monsor , The Financial Role of the Multinational Enterprises , London , 1973 P . 53

Cassel and Co , Ltd U . N . Commission Table 111 - hp 5 P . 251 .

(٢) نفس المصدر . ص ١٤٤ .

لقد وقف العالم المسلم اليوم على حافة الهاوية ، بتفرقه اقتصاديا ، وبعده عن التكامل ، فقد نقصت عوائد المواد الخام التي يعتبر جنوب العالم مصدرا أساسيا لها ، والتي يستهلك الشمال كما هائلا منها . فضلا عن أن الشمال أخذ في زيادة إنتاجيته من المواد الخام - التي ليست وقفا كمورد من موارد الكون على الجنوب - ومن الغريب أن الدول الصناعية تلجأ إلى تصعيد إجراءات الحماية أمام القليل من منتجاتنا الصناعية كالمنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية ، التي تعطىها العمالة الرخيصة قدرة على المنافسة .

- ولننظر إلى هذه الظاهرة ( في سنة ١٩٧٤ بلغ فائض الدول النفطية ٦٠ بليون دولار ، تحملت الدول الصناعية عجزا مقابل ٣٤ بليون دولار ، وتضاعف عجز الدول النامية من ١٠ - ٢٠ بليون دولار ، ولم تمض خمس سنوات حتى نجحت الدول الصناعية في تحميل عجزها على الدول النامية ، فتوازنت وأصبح فائض الأوبك بأكمله ماثلا في عجز عند الدول النامية )<sup>(١)</sup> .

( إن حصة البلدان النامية من المواد الخام في الاستيراد العام لبلدان أوروبا الغربية تبلغ زهاء ٧٠ ٪ ، والمستورد الكبير الآخر هو الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تبلغ حصة البلدان النامية من استيرادها العام زهاء ٧٤ ٪ ، وفي سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية ، اشتد دور اليابان كمستورد للمواد الخام من البلدان النامية ، وتصدر الخامات إلى اليابان بصورة رئيسة بلدان جنوب شرق آسيا والشرق الأدنى والأوسط ، التي بلغت حصتها عام ١٩٧٠ م ٧ و ٦٨ ٪ من مجموع استيراد اليابان من الخامات .

وأسلوب التبادل غير المتكافئ الذي تطبقه منذ زمن بعيد الاحتكارات الاستعمارية في علاقاتها التجارية مع المستعمرات والبلدان التابعة هو أسلوب احتكاري ، تقوى فيه الاحتكارات عدم التكافؤ في التبادل بمساعدة الأسعار الاحتكارية ، ومعنى ذلك أن الأسعار على بضائع المواد الخام في البلدان النامية توضع بمستوى منخفض في الوقت الذي تنمو فيه أسعار التجهيزات الصناعية والماكينات ، وبموجب حسابات سكرتارية هيئة الأمم المتحدة هبطت الأسعار

(١) مأزق الاقتصاد العالمي . د . حازم البيلاوي . مجلة العربي أبريل سنة ١٩٨١ ص ٣٠ .

الوسيط للخدمات في الفترة ما بين ١٨٧٦ - ١٩٣٨ أكثر من ٣٠ ٪ بالمقارنة مع أسعار المصنوعات الجاهزة وهذا الواقع يشهد على الإملاق الدائم للبلدان المنتجة للمواد الخام (١) .

إن هيكل صادرات البلاد المسلمة يشكل السلع الزراعية والمواد الخام ٩٠ ٪ فتحوّلت شروط التجارة لصالح الدول الشمالية لمرونة الطلب على المواد الأولية ، وقلة مرونته على المواد الصناعية للشمال ، ولقد انخفضت الأسعار النسبية بين المواد الأولية والصناعية إلى ٢٠ ٪ ، فيما بين منتصف الخمسينات والسبعينات ، ونقص الصادر من المواد الأولية ٥ ٪ ، وزاد الوارد من الصناعات ١٠ ٪ ، ولا تزال هذه النسب تتحرك في غير صالح البلاد المسلمة .

والخلاصة : أن استنزاف الأمة المسلمة اليوم بعد أن كان ظاهرا بالاستعمار ، أصبح أكثر نزفا مع الاستقلال ، بهذه القيود الشيطانية التي كتم بها الغرب على أنفاسنا .

( وفي داخل السوق العالمية ليست السلع هي التي تحدد بالدقة توزيع القدرات الإنتاجية ، وإنما القوى الاقتصادية التي تواجه إحداها الأخرى ، والتي تؤثر علاقات القوى بينها داخل السوق وخارجه . وبشكل عنيف في اتجاهات التبادل . ومن الحقائق المعروفة جيدا أن القوى الاقتصادية المسيطرة على العالم الرأسمالي تطورت خلال العقود القليلة الماضية ، حتى أصبحت قادرة على تحديد شكل التبادل والعمليات الاقتصادية المتصلة به وفقا لمصلحتها الذاتية . ولتحقيق هذا كانت في احتياج إلى قوى مالية ضخمة ومؤسسات اقتصادية راسخة ، واحتكار جزئي أو كلي للسوق ، وتمتطيع القوى الاقتصادية الأضخم في مثل هذا التنظيم توجيه التبادل لأغراضها الذاتية سواء في الصادرات أو الواردات .

وبزبد الوضع خطورة أن البلدان النامية مضطرة لأن تجري الجانب الأكبر من تجارتها الخارجية مع البلدان الرأسمالية ، كما أن تركيز رأس المال في أيدي القوى الرأسمالية يتسم بسيطرة مائة شركة ضخمة معظمها أمريكية على ٢٠ ٪ من الإنتاج الصناعي للعالم الرأسمالي .

(١) الشركات الرأسمالية الاحتكارية .. ص ١٢٦ ، ١٢٧

ولا يزال هناك وضع أكثر تطرفا يسود فروع الصناعة التى تنتج المواد الخام حيث أن ٧٥ ٪ من المصادر الطبيعية فى البلاد الرأسمالية فى قبضة ثلاثين ، احتكار (١) .

### الدولار اللص :

( وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات الدور الأساسى فى إيجاد عملة دولية ، لا تخضع مباشرة لرقابة أى بنك مركزى ، وكان أشهر صورها مايسمى بـ ( الدولارات ) ، والأصل فيه إستحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية ، تودع فى بنوك أوروبية تتولى بدورها إقراضها ، وإعادة إقراضها بنفس الطريقة التى توجد بها البنوك التجارية فى داخل كل دولة ... فلا تخضع لرقابة سلطات النقد الأمريكية ... ، لأنها مودعة خارج الولايات المتحدة ... كما أن البنوك المركزية الأوروبية لا تراقب حركتها عن كثب ، لأنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة فى أية دولة على حدة ، بل تستخدم أساسا فى معاملات دولية ) (٢) .

فقبل قيام الحرب العالمية الأولى كان العالم يسير على قاعدة الذهب مما أدى إلى تثبيت أسعار الصرف بين العملات على أساس الوزن ، وكان التوازن الداخلى يخضع لمقتضيات التوازن الخارجى عن طريق دخول الذهب وحركته ، ومنذ الأزمة العالمية حتى الحرب العالمية الثانية اضطرت أسعار الصرف بالخروج عن قاعدة الذهب .

ولم تستطع اتفاقية بريتون وودز التى وقعت فى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٤ أن تستمر ، وقد كانت مهمتها أن تحافظ على استقرار أسعار صرف العملات ، بتعهد من الدولة على أساس من الذهب ، وتحول النظام إلى الأخذ حقيقة بقاعدة الدولار الذى كان قابلا للصرف بالذهب ، لأنه عملة دولة قوية تحمل محل الذهب ولم يكن ذلك إلا للدولار ، المستند على الاقتصاد الأمريكى ، الذى لم تدمره الحرب العالمية الثانية ، وقد ظل الدولار قابلا للتحويل إلى ذهب لغير المقيمين حتى ألغى ذلك فى أغسطس سنة ١٩٧١ . وبذلك استمد الدولار قوته من كونه دينا عاما قصير الأجل « أذن خزانة » على الاقتصاد الأمريكى ، لحامله الحق فى الحصول على قيمته سلعاً وأصولاً أمريكية ، وهى حقوق طويلة الأجل ، وكان ذلك مشارا اعتراض ديتجول فى

(١) التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . جوزيف بوجنار . ترجمة : أحمد القصير ص ٣٤ ، ٣٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ م .  
(٢) الشركات الرأسمالية الاحتكارية ص ٥٩ .

الستينات ثم التجاء فرنسا إلى تحويل دولاراتها إلى ذهب ، وكان إيقاف تحويل الذهب في ١٩٧١ نهاية لنظام بريتون وودز وأخذت الدول في تعويم عملاتها وماتلا ذلك من فوضى .

والدول الإسلامية تحصل على الدولار من بيعها لسلع وخامات وأصول إلى أمريكا والدول الأوروبية ثم تودعه دون استخدام كاحتياطي .

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة النقدية في تخفيض سعر الدولار ، لتحقيق مكاسب للاقتصاد الأمريكي على حساب مالكي الدولار . وأخذت الضغوط التضخمية تظهر خصوصا مع حرب فيتنام ، مما أفقد الدولار قيمته .

وفي ١٢ / ٢ / ١٩٧٣ خفضت قيمة الدولار ١٠ ٪ واستمر التخفيض ليصل إلى ٦٠ ٪ حتى سنة ١٩٧٩ ، وزاد إصدار أمريكا للدولار الورقي الذي ليس له احتياطي من الذهب ، فارتفع رصيد الدولار العالمي من ١ ٨٩ بليون سنة ١٩٧٠ إلى ١ ٤٦٦ بليون سنة ١٩٧٧ إلى ١٠٠٠ بليون سنة ١٩٧٩ (١) .

هذا كله حدث بعد ارتفاع أسعار البترول واسترداد العالم المسلم حقه في ثمن سلعه بعد استغلال طويل ، فقررت بعض وزارات مالية الدول الصناعية في مؤتمر روما سنة ١٩٧٤ التنازل عن تثبيت أسعار الصرف ، وتعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي باتفاق عقد جمايكا في نهاية سنة ١٩٧٦ ، تاركة للدول حرية اختيار نظام الصرف تثبيتا أو تعويما .

ولقد حققت الولايات المتحدة لوجودها في المركز العالمي مكاسب استغلاية بإصدارها للدولار الورقي ، وتخفيض قيمته من احتياطات الدول الإسلامية الدولارية ، فإنها لا تتكلف شيئا غير الورق المطبوع عليه الدولار ، تماما كما يفعل الإقطاعي حين سكه العملة بوزن أقل ليحصل على ما يسمى حقوق السيد ، وكما تفعل الدول مع شعبها في إصدار نقود ورقية فتتخفف من قيمة العملة ، وتحصل على إيرادات من ثروات

---

(١) راجع : التعاون العربي وآفاقه في دعم نظام النقد الدولي ومواجهة مشاكله . حسن النجفي . مجلة النفط والتعاون العربي سنة ١٩٨٠ م . — ( الدولار المشككة ) د . حازم الببلاوي ص ١٤ مجلة العربي إحصائيات مورجان جازني . سنة ١٩٧٨ . — ( فقراء مع النفط وفقراء بدون ) ص ٢٧ . النظام النقدي الدولي الراهن أساسه وأزمته . أحمد جامع . مجلة البنوك الإسلامية سنة ١٩٧٨ .

الناس التي خفضت بما يسمى اليوم حقوق السيادة .

ونظرة إلى العجز في ميزانية أمريكا وميزان مدفوعاتها يبين إلى أى مدى تستغل أمريكا الدولار لسلب العالم . فإنفاقها يزيد عن إيراداتها . وترفض أن تحمل شعبها أى عبء للضرائب . وتقول هذا العجز بالإصدار الدولارى الورق الذى يأكل التخفيض المستمر قيمته فى أيدي حائزيه . ولا يقف الأمر عند ذلك بل إنها تجذب إليها الدولار مرة أخرى برفع سعر الفائدة حتى إذا تجمع لديها كم كبير من بيع الأوراق المالية بالدولارات أكلت قيمتها ، كما حدث فى أزمة الأوراق المالية فى الثمانينات فى بورصة نيويورك وانهيار قيمة الأوراق المالية وخسارة حائزي هذه الأوراق :

ولا تمثل المساعدات المشروطة التي تعطيها الولايات المتحدة إلى الدول إلا قطرة من بحر الإيراد الحرام الذى تحصل عليه من عملتها الدولية إصداراً وتخفيضاً .

ولا بد للعالم المسلم اليوم من جهد ، يرمى إلى تصحيح ميزان القوى فى العلاقات الاقتصادية فى النظام النقدى ، وتوسيع نطاق التبادل التجارى بينها وتدعيم التكامل الاقتصادى بين بلادها . وإيجاد تعاون يهدف إلى إقامة نظام عالمى جديد ، قائم على المثل والمساواة ، وتكافؤ الفرص بعد هذه المعاناة الطويلة من الاستغلال ، وأكل المال بالباطل ، ونحس العالم المسلم حقه . وبعد تحمله لأضرار اقتصادية جسيمة دون أن يكون متسبباً فيها .

إلى أين ؟

إن العالم المسلم اليوم فى حاجة إلى سياسة نقدية دولية ، تحميه من هذه السرقات المنظمة ، ولا بد من التعاون بين البنوك المركزية الإسلامية فى مواجهة المؤسسات الدولية ، وسطوة عملات الدول الكبرى ، ثم إن إنشاء صندوق نقد إسلامى يعكس التعاون فى الحقل النقدى ؛ بهدف الوصول إلى وحدة نقدية إسلامية تحمى الأمة مخاطر تقلبات النقدية العالمية ، وتبعية العملات الأجنبية ، وتسخير هذه السياسة النقدية لخدمة الأغراض التنموية ، وتنشيط التجارة الخارجية بينها والإسراع فى التكامل الاقتصادى بين بلدانها .

إن تبعية اقتصاديات الأمة المسلمة للسادة الرأسماليين فى الغرب ، يبقى تقسيم العمل الدولى كما هو ويبقى العالم المسلم ضعيفاً مستغلاً .

والعالم المسلم في حاجة إلى تعديل هياكله الإنتاجية التي تشكلت على التبعية للرأسمالية الدولية فتوجه إلى خدمة الأهداف الداخلية لوحدة اقتصادية كاملة بحيث يكون تقسيم العمل إنتاجيا وخدميا يقوم على التكامل والكفاية الذاتية بين جنبات الأمة المسلمة . ويتوقف الأمر على الوعي والتصميم والإرادة التي تنبعث في الأعماق ولا تهدأ حتى تقيم واقعا اقتصاديا جديدا .

والحقيقة أن هذا أمر يحتاج إلى أولى العزم لأن القيود ثقيلة والإمكانات ضعيفة . ولكن إذا اشتعلت جلوة العقيدة في المسلمين ، فلن يقف أمامها شيء من عوائق ، ولن يعجزها بذل مزيد من الجهد ، وتقديم أى تضحية . بعكس الدافع الأناني المادى الذى لا يولد إلا العجز ، وضيق الأفق والأثرة مهما كان معه من تكنولوجيا فنية أو تخطيطية أو سياسية . ولن تتحرك إلا بأجهزة الأمن ولن تتورع عن رشوة ونهب وتعويق .

فليس إلا الإسلام طريقا.....



الباب الثاني

## **النظام الاقتصادي الاشتراكي**



## النظام الاقتصادي الاشتراكي

### تقدمة:

من الخطأ أن ننظر للماركسية بصفتها نشاطا سياسيا فحسب ، أو حركة اجتماعية أو مذهبا اقتصاديا ، إنها نظرة شاملة للإنسان والوجود والتاريخ ، « إن هذا المذهب في التحليل الأخير مجموعة من الأفكار ملأت الفراغ الذي نشأ عن انهيار الدين المنظم ، نتيجة لازدياد تحول الفكر إلى الاهتمام بالأمور الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية ، وهو مذهب لا يمكن محاربته إلا بعقيدة معارضة تقوم على مبادئ مختلفة كل الاختلاف عنه ، ولكن الشيوعية بالنسبة لمعتنقها لها قيمة الدين ، ماداموا يشعرون بأنها تزودهم بشرح كامل للواقع ، والإنسان كجزء من هذا الواقع ، وتضفي في الوقت ذاته على الحياة إحساسا بالغاية كما يفعل الدين » (١) .

فهل استطاعت الماركسية أن تجهد لأوروبا حلا لأزمته فأوضحت معنى الوجود وغاية الحياة . أم أنها امتداد للبداية السيئة ومضاعفة للداء .

لقد استغل ماركس نار الحقد في قلوب العمال وشهر بكل وسيلة باستغلال رجال الأعمال احتكار أوروبا . وبدلا من أن يدعو إلى القسط ، شحذ أسلحة الصراع الطبقي ، فحارب كل امتياز بدعوى المساواة ، ودمسر الملاك باسم الاشتراكية .

ثم استغل ذلك التعريف والضلال في المسيحية ، ليُشهر بالدين ، وبدلا من أن يبحث عن الدين الحق ، اتهم الدين بأنه أفيون الشعوب ، ووسيلة الاستغلال . وما كان له من طريق بعد ذلك إلا أن يؤمن بالمادية ، فيعتبرها هي الأول

---

(١) الشيوعية نظريا وعمليا . كاربرهنت ص ١٣ دار الكتاب العربي ١٩٥٧ .

والآخر ، ولا شيء قبلها ، ولا شيء بعدها .

وكان عليه أن يبين كيف يتحرك هذا الكون مادام قد كفر بالله ، فاخترع وهم الصراع بين الأضداد ؛ كتفسير لحركة الكون والحياة . أو ما يسمى بالجدلية التي ابتدعها هيجل .

وهذا سميت دعوى ماركس بالمادية والجدلية .

وقد تكلم كل من هيجل وماركس بغرور وسذاجة ، كأنهم يعرفون كل شيء ، وأنهم قالوا الكلمة الأخيرة في تفسير الحياة .

وحصنت هذه الفلسفة الجدلية نفسها تحت اسم الحتمية ، وسمحت لنفسها بأن تتهاجم كل الفلسفات ، دون أن تراجع فلسفتها ، ومع الأسف قبل الكثير من السذج هذه الأوهام ، بل اندفع مجموعة من الدهماء ، يسيطرون على جزء من العالم ، ويرغمونه على الدخول في هذه التجربة الوهمية .

## الفصل الأول

### الأساس العقدي للاشتراكية

يعلى ماركس من شأن المادة ، ويعتبرها أصل الحياة ، والمحرك الأول لها ، فأعطى قوة الإنتاج خاصية التطور « الديالكتيكي » الذاتي ، فهي قاموس الكون كله ، وأعطائها حتمية ، معناها : ضرورة سيادتها ، وأن معارضتها لن توقفها ، ولن تكون إلا تعبيراً عن الجهل والعقوق ، وسمى إطاعة هذه القوانين « وعى الضرورة » . إن الجدل هو شريعة هذا الدين ، والعمل به هو العبادة التي فرضت على الإنسان . ( وقد رأيت أناساً يبطلون الأديان في العصر الحديث باسم الفلسفة المادية ، فإذا بهم يستعبرون من الدين كل خاصية من خواصه ، وكل لازمة من لوازمه ، ولا يستغنون عما فيه من عناصر الإيمان والاعتقاد التي لا سند لها غير مجرد التصديق والشعور ، ثم يجردونه من قوته التي يبشها في أعماق النفس ، لأنهم اصططنعوه اصطناعاً ، ولم يرجعوا به إلى مصدره الأصل .

فالمؤمنون بهذه الفلسفة المادية ، يطلبون من شيعتهم أن يكفروا بكل شيء غير المادة ، وأن يعتقدوا أن الأكوان تنشأ من هذه المادة في دورات متسلسلة تتحل كل دورة منها في نهايتها لتعود إلى التركيب في دورة جديدة ، وهكذا دواليك ثم دواليك إلى غير انتهاء .

ويطلبون منهم أن ينتظروا النعيم المقيم على هذه الأرض ، متى صحت نبوءتهم عن زوال الطبقات الاجتماعية . فإن زالت الطبقات الاجتماعية في هذه السنة ، أو بعدها ببضع سنوات ، فتلك بداية الفردوس الأبدى ، الذي يدوم مادامت الأرض والسماوات ، وتنتهى إليه أطوار التاريخ كما تنتهى بيوم القيامة في عقيدة المؤمن بالأديان .

ولا يخلو دين الفلسفة المادية من شيطانه ، وهو « الرأسمالية » الخبيثة العسراء ، فكل ما في الدنيا من عمل سوء أو فكرة سوء فهو كيد من هذا الشيطان الماكر المريد .

وكل ما فيها من عمل سوء أو فكرة سوء يزول ويحول وتحل في مكانه بركات

الفلسفة المادية ورضوانها ، متى صار الأمر إلى ملائكة الرحمة ، وذهب ذلك الشيطان إلى قرار الجحيم<sup>(١)</sup> .

ولكن أى دين هذا ؟.. إن أشبه دين له عرفته البشرية هو دين عبادة الطبيعة الذى اعتنقه الإنسان البدائى ، وكان ينسب فيه القيم البشرية إلى الأشجار وغيرها من المواد .

ونريد أن نعرف إلى أى حد استطاعت المادية الجدلية أن تمد الإنسان بوعى للكون ، وأن تحدد غايته فى الوجود ؟

يقول أنجلز : إنه ( مهما ينشأ أو ينقرض من الخلائق قبل أن تنجم بينهم أحياء تفكر بأدمغتها وتجدها ملاذا يسمح بالحياة ولو إلى فترة وجيزة به ، فإننا مع هذا على يقين أن المادة فى كل تغيراتها تظل أبداً واحدة وأبداً كما هى ، وأنها لن تفقد صفة من صفاتها ، وأن تلك الضرورة الحديدية التى تقضى بزوال أرفع زهرات المادة وهى القوة المفكرة ، هى بعينها تقضى بميلاد كرة أخرى فى زمان آخر ) .

وحين ذكر ( لينين ) قول ( هيرقليطس ) : (العالم واحد ، لم يخلقه أى إله ، ولا أى إنسان ، وقد كان لايزال وسيكون شعلة حية إلى الأبد ، تشتعل وتنطفئ تبعاً لقوانين معينة ) . علق عليه قائلاً : ( ياله من شرح رائع لمبادئ المادية الجدلية ) .

وفى أسس الماركسية اللينينية ( أنها لاتعترف بوجود أى قوة أو خالق فيما وراء الطبيعة ، إنها تركز بوضوح على الحقيقة ، حقيقة العالم الذى نعيش فيه ، إنها تحرر الإنسان مرة واحدة إلى الأبد من الخرافة ، ومن عبودية الروحانية القديمة<sup>(٢)</sup> ) .

إن تعاليم الفلسفة المادية التى تنص على أن العالم الخارجى يوجد فى الزمان والمكان تفند المبدأ العقسدى عن وجود إله خارج الزمان والمكان . واللاهوت يؤكد وجود إله قبل وجود العالم ، وأنه خلق الطبيعة لكنه بقى خارجها فى مكان ما فوق الطبيعة ، وهم يؤكدون أن الله وحده هو الذى لا يحده زمان ولا مكان ، بينما الطبيعة

(١) الفلسفة القرآنية . المقاد ص ١٢ ، ١٣ دار الكتاب العربى طبعة ثانية ١٩٦٩ م .

(٢) Fundamentals of Marxism - Leninism P. 15 Progress Publishers. Moscow 1964 2.d edition

Edited Clemens Dutt

يحددها بداية ونهاية للزمان والمكان ، والعلم قد بين استحالة هذه الخرافات ، إنه ليس هناك مكان لله في الحقيقة ، وذلك هو مبدأ العلماء عن العالم ، والفلكي الفرنسي ( جوزيف لالاند ) لاحظ أنه بحث في السماوات ولكنه لم يجد أى إله هناك (١) .

ومن العجيب أن أصحاب هذا الرأي قبل صفحة واحدة يقولون : ( إن المسافات في العالم أعظم كثيرا من المسافات التي تعودنا عليها في الأرض . إن المجاهر الحديثة قد مكنتنا من اكتشاف النظام النجمي الذي ضوءه يصل إلينا في مئات الملايين من السنين رغم أن سرعة الضوء تصل إلى ٣٠,٠٠٠ ألف كيلو في الثانية ، رغم أن هذه المعلومات محدودة ولكنها لاتعطينا صورة صحيحة عن اتساع العالم الذي هو لانهائي . إن لانهايته تتعدى حدود الخيال ولا يمكن وصفه والتعبير عنه بالعلم .

والأرقام الخاصة بعمر الأرض وتطورها تذهل الخيال .. إن الإنسان كما نعرفه اليوم ظهر منذ ٥,٠٠٠ إلى ٧,٠٠٠ سنة ، ... وأول أشكال النبات والحياة الحيوانية ظهرت منذ أكثر من ألف مليون سنة ، والأرض نفسها منذ عدة آلاف الملايين من السنين ، وهذا هو العمر الزمني لتاريخ الأرض ، ولكن لاهذه الأرقام ولا أكبر منها تستطيع أن تعطينا أى دلالة حقيقية عن لانهاية الطبيعة ، لأن هذه اللانهائية يتمثل وجودها اللانهائي في الزمان (٢) .

وهكذا يصلون إلى معالم الأفكار الغيبية التي عابوا الأديان عليها ، ورغم هذا الوصول فإنهم يصدقون قول إنسان أخرق بحث عن الله في السماء فلم يجده ، تعالى عما يقولون ، ولعمري أى سماء وصل إليها .

### تهافت المادية :

( وإذا استوعبنا اليوم حصيلة الإنسان في معرفة حقيقة المادة لوجدناه ضئيلا لم يتعد إلا قشرة ضئيلة من ظاهرها . فما هي مكونات الذرة ؟ لازل كل يوم يأتي بجديد عنها ، حتى أصبحت أماننا عالما من المجهول ، وما هو الألكترون جزئ الذرة ؟ أهو جزء من المادة يظهر في ثوب من الطاقة ؟ أهو مقدار من الطاقة منفصل تمام

١ - Fundamentals of Marxism - Leninism, 33 , 34 .

(٢) نفس المصدر P. 33 34

الانفصال عن أي جوهر مادي ؟ ولا يمكن أن يتصور الفرض الأخير ؟ ويقول ليبون : « قد يمكن لايب لعقل أسمى من عقلنا أن يتصور الطاقة بغير مادة .. ولكن مثل هذا التصور في غير مقدورنا ، فنحن لا نستطيع أن نفهم الأشياء إلا بوضعها في الإطار المشترك لأفكارنا ، ولما كانت ماهية الطاقة مجهولة فنحن مضطرون إلى صوغها صياغة أدبية حتى نفكر فيها ، فنحن — كما قال برجسون — ماديون بالطبع ، فقد ألفنا التعامل مع المادة والأمور الميكانيكية ، وإذا لم ننصرف عنها كي ننظر إلى أنفسنا فإننا نتصور كل شيء كآلة مادية » ومع ذلك فإن أوستوالد Ostwald يصف المادة على أنها صورة من الطاقة فحسب ، ويرد ريدفورد الذرة إلى وحدات من الكهرباء الموجبة والسالبة . ويعتقد لودج أن الألكترون لايشتمل على نواة مادية أكثر من شحنة . ويقول ليبون ببساطة : « المادة صورة مختلفة من الطاقة » ويقول ج. ب. س. هالدين : « يعتبر بعض الناس من أقدر المفكرين في العالم اليوم المادة كمجرد ضرب خاص من الاضطراب التموجي » ويقول ادينجتون : « إن المادة مركبة من بروتونات وألكترونات — أي شحنات موجبة وسالبة من الكهرباء — فاللوح هو في الحقيقة مكان فارغ مشتمل على شحنات كهربائية مبعثرة هنا وهناك » ويقول هويت هيدر : « إن مفهوم الكتلة في طريقه إلى فقدان امتياز الوحيد باعتباره المقدار الواحد الدائم في النهاية ... » فالكتلة الآن اسم لكمية من الطاقة في علاقاتها ببعض آثار الديناميكية ويقول ليبون : « إن عناصر الذرات التي تنحل تفنى تماما ، فهي تفقد كل صفة للمادة بما في ذلك الثقل وهو أكثر صفاتها أساسية . ذلك أن الميزان يعجز عن وزنها ولا شيء يستطيع أن يعيدها إلى حالة المادة . فقد اختفت في عظمة الأثير .. والحرارة والكهرباء والضوء إلى غير ذلك .. تمثل آخر مراحل المادة قبل اختفائها في الأثير .. والمادة التي تنحل تخرج من ماديتها بمرورها في حالات متتابعة تنتزع منها تدريجيا صفاتها المادية ، حتى تعود في نهايتها إلى الأثير الذي لايمكن وزنه ، ذلك الذي يبدو أنها نشأت عنه ، الأثير .. ولكن ما هذا الأثير ؟ ... لأحد يعرف . ليس الأثير ، كما يقول لورد سالسبوري ، إلا أسماء على الفعل « يتموج » والأثير خرافة ابتدعت لإطفاء الجهل المثقف للعلم الحديث فهو غامض غموض الشبح أو الروح (١) .

(١) مباحث الفلسفة وول ديورانت ج ١ ص ٦٩ / ٧١ أحمد فؤاد الأهواني مكتبة الأنجلو ١٩٦٥ بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين .



والإنسان اليوم ينظر إلى الكون الهائل فلا يستطيع أن يرى حتى تفاهة الأرض التي يسير عليها إذا نسبها إليه . فأين هي من الشمس ؟ وأين الشمس من النجوم الهائلة التي تحتويها المجرة التي تعيش فيها ؟ وما يكفي عشرات الأصفار لتحديد عدد المجرات ، وما تقدر عين أن ترى أو عقل أن يعي أين تتجه هذه المجرات وهي تختفى عن ناظره وبسرعة هائلة إلى المجهول !

وصرنا لا نعرف إلا ظاهرا من الحياة الدنيا ، حتى نحول القياس الحسى لها صورا من المعادلات الرياضية فحسب ، تقوم على الاستنتاج لا الرؤية أو التجربة ، وبهذا انهار ذلك البناء الذي قام في العرن التاسع عشر ، والذي تخيل به الإنسان أنه يستطيع أن يرى الوجود والتاريخ ، ويفسره بانعدام الأساس الذي يقوم عليه التفسير المادي والواقعي والتجريبي ..

هذا فيما يختص بالعلم التجريبي . ويزداد الأمر تعقيدا في البحوث الاجتماعية ، لأن طبيعة الموضوعات التي تعالجها العلوم الإنسانية — وفي مقدمتها العمل الصالح — كغاية السلوك الإنساني وتحديد الخير ومعرفة الواجب ، ونحو ذلك ، لا تختمله مناهج التجربة . هذا بالإضافة إلى أن الإرادة البشرية ، تتدخل في سير إلتواهر الإنسانية — خلقية وغير خلقية — وتتكفل بتغيير مجراها ، تغييرا يجعل من العسير إخضاعها لقانون علمي ثابت ، ويتعذر مع هذا إجراء التجارب في الموضوعات الإنسانية إلا في نطاق ضيق محدود لا يبرر جعل المنهج التجريبي أساسا لدراستها ، بينما يتعذر كشف قوانين العلوم الطبيعية بغير مناهج التجربة ، لأن من أظهر خصائص البحث في هذه العلوم أن يكون موضوعيا ذاتيا ونزيها ، لا تتدخل فيه عواطف الباحث وميوله ، أما مقررات العلوم الإنسانية فمتأثرة لا محالة بعقيدة الباحث ، وثقافته وتقاليد وطنه ونحوها من عوامل تكوينه ، وإذا كانت الظواهر الطبيعية تنشأ عن علة أو علل يسهل تحديدها إلى جانب أنها تطرد على غرار واحد ، فإن الظواهر الإنسانية — خلقية أو نفسية أو اجتماعية أو غيرها — تستثيرها وتتدخل في توجيهها عوامل كثيرة متشابكة يترد بعضها إلى حرية الفرد وخبراته الثقافية والاجتماعية بوجه عام ، ويرجع بعضها إلى البيئة التي تكثفها وتؤثر في توجيهه ويتأثر بعضها بماضى الإنسان وحاضره . وهذه العوامل من التداخل والتشابك بحيث يصعب — إن لم يتعذر — حصرها وتحديد نصيب كل منها في الظاهرة التسي

ندرسها . إن العلم فشل فشلا ذريعا حين تطلع إلى تفسير غاية الوجود ومنهاج الحياة ، فانطلق الإنسان لذلك في شقاء يعيث في الأرض ، وتحول العلم إلى مجموعة افتراضات مقبولة أو سخيفة ، لاسند لها من الحقيقة أو الواقع ، وانتقل بذلك من النقيض إلى النقيض في مناهات شتى . مرة يقول : إنه لا وجود إلا للعقل ولا وجود للمادة ، ومرة يقول : إنه لا وجود للعقل وإنما الوجود فقط للمادة والعقل نتاجها .. وهكذا في إفراط وتفريط وخلط باطل بما يشبه الحق

يقول أحد علماء الغرب : ( كثيرا ما يقال : إن هذا الكون المادى لا يحتاج إلى خالق ولكننا إذا سلمنا بأن هذا الكون موجود ، فكيف نفسر وجوده ؟ .. هناك أربعة احتمالات للإجابة على هذا السؤال : فإما أن يكسبون هذا الكون مجرد وهم وخيال — وهو ما يتعارض مع القضية التي سلمنا بها حول وجوده — وإما أن يكون هذا الكون قد نشأ من تلقاء نفسه من العدم ، وإما أن يكون أزليا ليس لنشأته من بداية ، وإما أن يكون له خالق ..

أما الاحتمال الأول فلا يقيم أمامنا مشكلة سوى مشكلة الشعور والإحساس ، فهو يعنى أن إحساسنا بهذا الكون وإدراكنا لما حدث فيه لا يعدو أن يكسبون وهما من الأوهام ، ليس له ظل من الحقيقة . وقد عاد إلى هذا الرأى فى العلوم الطبيعية أخيرا ( سير جيمس جينز ) الذى يرى أن هذا الكون ليس له وجود فعلى ، وأنه مجرد صورة فى أذهاننا ، وتبعاً لذلك الرأى نستطيع أن نقول : إننا نعيش فى عالم من الأوهام . فمثلا هذه القطارات التي نركبها ونلمسها ليست إلا خيالات ، وبها ركاب وهميون وتعبير أنهارا لاوجود لها ، وتسير فوق جسور مادية .. إلخ ، وهو رأى وهمى لا يحتاج إلى مناقشة أو جدال .

أما الرأى الثانى القائل بأن هذا العالم بما فيه من مادة وطاقة قد نشأ هكذا وحده من العدم ، فهو لا يقل عن سابقه سخفا وحماقة ، ولا يستطيع هو أيضا أن يكون موضعا للنظر أو المناقشة .

والرأى الثالث الذى يذهب إلى أن هذا الكون أزلى ليس لنشأته بداية ، إنما يشترك مع الرأى الذى ينادى بوجود خالق لهذا الكون ، وذلك فى عنصر واحد هو الأزلية ، وإذن فتحن إما أن ننسب بصفة الأزلية إلى عالم ميت ، أو أن ننسبها إلى إله حى يخلق ، وليس هناك صعوبة فكرية فى الأخذ بأحد هذين الاحتمالين أكثر مما فى

الآخر ، ولكن قوانين « الديناميكا » الحرارية تدل على أن مكونات هذا الكون تفقد حرارتها تدريجياً ، وأنها سائرة حتماً إلى يوم تصير فيه جميع الأجسام تحت درجة حرارة بالغة الانخفاض ، هي الصفر المطلق ، ويومئذ تنعدم الطاقة وتستحيل الحياة ، ولا مناص من حدوث هذه الحالة من انعدام الطاقات عندما تصل درجة حرارة الأجسام إلى الصفر المطلق بعض الوقت ، أما الشمس المستعرة والنجوم المتوهجة والأرض الغنية بأنواع الحياة فكلها دليل واضح على أن أصل الكون أو أساسه يرتبط بزمان بدأ من لحظة معينة ، فهي إذن حدث من الأحداث .. ومعنى ذلك أنه لابد لأصل الكون من خالق أبدي ليس له بداية ، عليم محيط بكل شيء ، قوى ليس لقدرته حدود ، ولابد أن يكون هذا الكون من صنع يديه (١) .

فالطبيعة وصفت في الحقيقة بالوصاف التي يؤمن بها المؤمنون بالله ، ولكن الأقرب للعقل والمطابق للمنطق أن هذه الدنيا فانية ، الصدفة تستحيل كتفسير لوجودها . الذي خلقها وصورها هو وحده الذي ليس له أول فيوصف ولا آخر فيعرف ﴿ قال فمن ربكم يا موسى . قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى . قال فما بال القرون الأولى . قال علمها عند ربى في كتاب لا يضل ربى ولا ينسى . الذي جعل لكم الأرض مهتداً وسلك لكم فيها سبلاً وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى . كلوا وارزقوا أنعامكم إن في ذلك لآيات لأولى البصيرة . منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى . ولقد أرسلنا نوحاً وآلهما فكلذب وأبى ﴾ (٢) .

ولعمري كيف يغلق على نفس هذه البدهية لترتد بغباء إلى العقلية الآلية التي تفسر كل شيء في دورات تنتهى لتبدأ دون جديد أو هدف ، فهي كرات تلتهب لتخمد ثم تلتهب هكذا في دورات لا معنى لها ﴿ وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم . قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم . الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون . أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم . إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون . فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون ﴾ (٣) .

(١) الله يتجلى في عصر العلم . مقال ( نشأة العالم ... هل هو مصادفة أو قصد ) فرانك ألن ص ٧ ، ٨ أشرف على التحرير جون كلوفر موس . ترجمة د. الدمرداش عبد الحميد سرحان .

(٢) سورة ملة آية ٤٩ — ٥٦ . (٣) سورة يس آية ٧٨ — ٨٣ .

## أوهام الجدل :

لقد أصاب العلم الماركسية في مقتل ، وذلك في أهم جزء في بنائها ألا وهو قانون الحركة ، الذى يعتبر العمود الفقرى للنظرية ، والحق المطلق في اعتقادهم ، وبدونه ينهار البناء أنقاضا ، قانون الحركة هذا يسمونه الجدل أو صراع المتناقضات .

ولقد تأثر ( هيجل ) بإنجيل يوحنا ، سواء ما جاء فيه من تثليث ، أو ما جاء فيه من تقابل بين الموجودات ، ودافع هيجل عن التثليث ، بمقولة : أن ( ابن الله ) هو الوجود الطبيعى الإنسانى لله . أى الوجود الإلهى فى الوجود المشاهد ، وإن الروح القدس هو ذلك الروح الجامع بين الله وابن الله ، فهو لكى يدافع عن التثليث وحد بين الله والطبيعة ، فانتهى للإيمان بالطبيعة والكفر بالله .

ونحن نتساءل ماهذه التناقض التى يتحريكها الوجود ؟ أىكون من الممكن أن نضع كل ظاهرتين مختلفتين تحت اسم التناقض ؟

الجدل يعنى أن يتقابل نقيضان ، أى يجتمعان فى محتوى واحد . قال ( لينين ) فى الدفاتر الفلسفية : ( إن المعنى الدقيق للجدلية هو دراسة التناقضات ، داخل ذات جوهر الأشياء ) . والتناقض يودى إلى صراعها إلى أن يحل فيخرج منهما - أى من باطن الشيء الذى اجتمعا فيه - شيء ثالث مختلف عنهما ، ويزول به التناقض ويتجاو وجود النقيضين .

ولكن عندما وضع ماركس الجدلية المادية أى طبق القوانين الهيجلية على المادة كانت المادة غير معروفة تماما ، إذ كان العلماء على عهد ( هيجل وماركس وإنجلز ) يعتقدون أن الطبيعة مركبة من ٩٢ عنصرا ، وأن كل عنصر مكون من جزئيات هى الذرات ، وكانت الذرة معتبرة وحدة الكون كله .

وكان لهذا التعدد واختلاف تأثير المواد بعضها فى بعض سببا لدفع البعض إلى تصور تناقض فى الطبيعة أو المادة ، فالأكسجين مثلا يلهب النار والماء يطفئها .

أما الآن فإن كل من لديه بعض الثقافة العامة يعلم أن الذرة مركبة .. فهى تتكون من نواة ، يحيط بها عدد من الإلكترونات ، تتحرك حولها بسرعة هائلة ، وأن النواة تتكون من بروتونات وأجسام أخرى . وأن الإلكترونات كلها ذات شحنات

سالبة ، وأن البروتونات كهارب ذات شحنات موجبة . وأن النيوترون Neutron متعادل ، قوامه بروتون وإلكترون متعانقان ، وكل اختلاف في الظواهر التي نراها في المادة وتركيبها راجع إلى خلاف في عدد وترتيب الإلكترونات في ذرات تلك المواد ، فإذا كانت الذرة تحوى إلكترونات واحدا ، فالمادة أيديروجين ، وإذا كانت تحوى ثمانية فهي أكسجين ، وإن كانت ٢٦ فهي حديد ، أو ٩٢ فهي يورانيوم ، وتعدد وتختلف الخواص الكيميائية باختلاف وتعدد التكوينات ، وعرفنا حقيقة ذات أهمية هي أن عدد الإلكترونات في أية ذرة يساوى تماما عدد البروتونات ، أى أن الشحنة الموجبة في أى ذرة تساوى الشحنة السالبة ، ولذلك فالذرة من أية مادة في حالتها العادية وحدة متزنة ومستقرة ، خالية من التناقض الباطنى والصراع .

وقد كان يظن أن أى جمع بين شيئين لهما شحنتان كهربائيتان إما أن يتناخرا إن كانتا من نوع واحد أى موجبتين أو سالبتين ، وإما أن يتجاذبسا إن كانتا مختلفتين . لذلك كان السالب يعتبر نقيضا للموجب ، إلى أن أثبت العلم أن هنالك مسافة يبطل عندها هذا القانون ، هي جزء من ثلاثين مليون جزء من السنتيمتر ، وهو يعادل  $\frac{1}{8}$  قطر أكبر ذرة . وبذلك ثبت أنه ليس داخل الذرة جذب وتنافر من هذا التناقض .

وكان العلماء يعتقدون أن الطبيعة قائمة على عنصرين هامين هما : الطاقة والمادة ، اعتبروا المادة شيئا جامدا محسوسا سموه الكتلة ، واعتبروا الطاقة قوة بدون كتلة ، وبذلك أصبح السكون نقيض الحركة ، والمادة نقيض الطاقة ، ثم أثبت العلم وحدة الطاقة ، والمادة ليست إلا طاقة مركزة ، وأن المادة لا تحتاج لكى تقول عنها إنها طاقة إلا أن تسير بسرعة الضوء ، وبذلك زال ما كنا نتصور أنه تناقض باكتشاف ( أينشتاين ) أن الطاقة = الكتلة × مربع سرعة الضوء .

وكانت المادة الخفيفة تعتبر نقيض المادة الثقيلة ، والسائل يعتبر نقيض الجامد ، والأبيض يعتبر نقيض الأسود ، والحار نقيض البارد ، وما يطفئ النار يعتبر نقيض ما يذكىها ، ثم جاء العلم فأثبت أن المادة يمكن أن تتحول إلى نوع ثان ، ولا يتطلب هذا أكثر من تعديل عدد وترتيب عناصر الذرة من إلكترونات وبروتونات ، وقد أمكن فعلا تحويل ذرات بعض العناصر إلى ذرات عناصر أخرى ، فتحقق بذلك حلم الكيميائيين القدامى ، فقد نجح ( رذرفورد ) في تحويل بعض ذرات من التروجين إلى ذرات أكسجين ، كما نجح غيره في تحويل ذرات من الهلاتين إلى ذرات من

الذهب .

ولما أثبت العلم أن الذرة نحالية من التناقض ، فمن البدهى أن الطبيعة أو المادة لا تنطوى فى باطنها على تناقضات ، ولا يدور داخلها صراع ، بذلك لم يعد من الممكن القول بأن حركة المادة جدلية .

وتتحول المادة إلى تركيبات مختلفة ، ويتطلب ذلك ذرتين تكون درجة تشبههما مختلفة ، لتندمجا فتصبح الذرتان ذرة واحدة من نوع ثالث ، ولابد من التأثير الخارجى أى تأثير ذرة على ذرة أخرى لتتم عملية التحول . وهذا لا يتفق مع قانون الجدل الذى يقوم على أساس التحول من الباطن .

والكون ملئ بالقوانين المتباينة ، التى تحكم كل نوع . فالقوانين التى تحكم الرصاص غير التى تحكم الأندروجين ، وقوانين الصوت غير قوانين الضوء ، وللبنيات قوانين غير الجماد ، والجماد غير الحيوان .

وبالطبع تعددت المركبات وقسمناها إلى أنواع حسب تباين خصائصها ، والتعسف بالبحث عن التناقض فيها ، وهو مغرف ، يصل إلى حد ما قاله ( انجلز ) فى كتابه ( جدل الطبيعة ) من أن ثمة أشعة ضوء سوداء لتكون نقيضا لأشعة الضوء البيضاء ، ليثبت لديه علميا أن الضوء يحتوى على نقيضين ، وأن فى كل شىء صراعا داخليا وأن كل شىء جدلى ، فى متاهات يرغم أصحابها الناس إرغاما على التسليم بصحتها ، دون أن يكون فى الذرة تناقض ولا صراع ، وأن كل الأنواع تكونت نتيجة اندماج الذرات وتأثيرها ، وتحولها فى حركتها الدائمة ، وأن ناتج هذا التأثير المتبادل هو التباين بين الأنواع .

لقد كان ( ماركس وانجلز ) — بقولهما أن المادة جدلية — يجهلان الحركة الداخلية للذرة ، حين تبني القوانين التى وضعها هيجل كلها ، وأعطوها الحق فى تفسير كل شىء ، أما أن يقول هذا واحد بعد منتصف القرن العشرين فذلك مما يدعو للعجب والسخرية .

وحسبنا أنهم تراجعوا فى آخر رأى لهم حين قالوا : ( يجب ألا يفهم هذا الأمر فهما مبالغا فى بساطته . إن الصراع بين الأضداد بمعناه الحرفى المباشر يحدث بصفة رئيسية فى المجتمعات الإنسانية ، ولا يمكن على أى وجه أن نتحدث عن الصراع بمعناه

الحرفى بالنسبة إلى العالم العضوى ، أما بالنسبة إلى الطبيعة غير العضوية فيجب أن يفهم هذا التعبير على وجه أقل حرفية وهذا هو السبب الذى وضع من أجله « لينين » ذلك التعبير بين القوسين . إن هذا التمييز لازم لفهم صراع الأضداد فهما سليما (١) .

إننا نشاهد — على العكس مما يقول ماركس — أن العلاقة بين الأشياء المختلفة هى علاقة التعاون عموما . فالليل يكمل النهار ، الأول سكن والثانى معاش . يقول تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنَا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِن فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) .

والسالب والموجب يتعاونان معا فى إكمال الدائرة الكهربائية ، ولو تصورنا أن أحدهما يقضى على الآخر لما تصورنا ضوء الكهرباء ، والذى نراه أن السالب يتنافر مع السالب ، والموجب مع الموجب ، وإن كان لابد من القول بالصراع فهو ليس بين السالب والموجب ، بل بين السالب والسالب والموجب والموجب . .

أليس من الغريب بعد ذلك أن يقدس الماركسيون قانون الجدلى ، ويعتبروه أعظم كشف فى تاريخ الإنسان ؟ ولكن هذا شيء طبعى بالنسبة للفكر الماركسى الذى يعتبر المادة أزلية خالقة فيلبسها لباس الألوهية ، ولهذا كان لابد أن يفترض الحركة ذاتية تتحرك فى شكل التناقض وصراع الأضداد . وأخذت تدخل العلم قسرا فى قولها إلى أن تحرر العلم بسلاح التجربة من إسارها كما رأينا فى أشكال المادة . وحسبنا أن نتذكر أن الذرة يزداد غموضها كلما ازدادنا بحثا فيها ، فلم تكتشف حتى الآن حقيقة الألكترون ، ولم نستطع متابعة حركته ، وكل يوم نرى كشفا جديدا فى عالمها . ومن الخطأ أن نقول : إن الحركة ذاتية ؛ لأن ذلك فرض كشف العلم خطأه ، كما كشف خطأ تناقض الألكترون والبروتون — والعجيب أن الشيوعيين يعميون على غيرهم بناء يقينهم على افتراضات لم تثبت التجربة ، ويخصون بالذكر الإيمان بالغيب وإن دلت عليه الآثار فى الكون — ونحن نسألهم بالتالى : كيف آمنوا بالألكترون وهم لم يروه إلا بأثره فى الكهرباء ؟ ثم نسألهم ساخرين : كيف آمنوا بالجدلية كقانون مطلق أزلى ، وهم لم يثبتوا علميا وجودها فى الأحياء أو الأشياء ، والآثار كلها تثبت

(1) Fundamental of Marxism Leninism pp. 102 - 103 .

(٢) سورة النمل آية ٨٦ .

خطأها ؟ إلا أن يزعموها غيبا لايلمس ولايرى !

إن سنة الله تمسك المادة في نظام ﴿﴾ إن الله يُمسِكُ السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكنهما من أحد من بعده إنه كان حليما غفورا ﴿﴾ (١) . ولهذا نجد الترابط والانتظام ﴿﴾ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون ﴿﴾ (٢) .

والتيabin سنة الوجود والحياة ، فباختلاف كل شيء عن الآخر يتم التزاوج ﴿﴾ ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ﴿﴾ (٣) ﴿﴾ وجعل منها زوجها ليسكن إليها ﴿﴾ (٤) وبهذا يتم التآلف والتعارف ﴿﴾ ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿﴾ (٥) .

والصرع لاننكره ، ولكن الذى ننكره ضرورته الحتمية ، وأنه حركة الوجود والحياة ، إننا نؤمن ، والواقع يؤيدنا ، أنه انحراف عن سنة الله التى هدى إليها الناس . إن الإيمان يحيل الحياة إلى الوحدة والتعاون ، والبعد عنها يؤدي إلى الصراع ﴿﴾ فإن آمنوا بمثل ماأمتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم شقاق ﴿﴾ (٦) .

الغريزة والروح مختلفان ، ولكنهما ليسا متناقضين ، فهما يتعاونان في السمو بالإنسان إلى أفق الكمال ، ولكن إن انتصرت الغريزة على الروح انخرقت بالفرد عن الإنسانية ، وكذلك لايمكن للإنسان أن يعيش بروحه وحدها وإلا لكان في ذلك القناء ، إنهما متعاونان في أداء رسالة الإنسان في الحياة .

ولكن ماذا نقول للتعسف في التفسير ، والاعتساف في التأويل ، حين يصف الماركسيون كل ظواهر الحياة على أنها متناقضات ، مستغسلين الخلاف بينها ، ويسمون بها الفكرة ونقيضها ، ويطلقون على العملية اسم الجدل .

(١) سورة فاطر آية ٤١ .

(٢) سورة يس آية ٤٠ .

(٣) سورة الداليات آية ٤٩ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٨٩ .

(٥) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٦) سورة البقرة آية ١٣٧ .



إن التاريخ — كما يقول ( كارل فيدرن ) في دراسته الهامة — يسير كجدول لا نهاية له ، ولا يعرف أحد بدايته ولا نهايته ، ولهذا يستحيل تعيين أى مرحلة من مراحلها وهل تكون فكرة أو نقيضها أو تألف النقيضين ، ويمكن بسهولة إظهار أية حادثة تاريخية على أنها تألف بعنصرين كانا متناقضين في الماضي ، إذ أنها فكرة تختار فيما بعد حادثاً آخر ليكون نقيضها . وهكذا تقديم الغزو النورمندى على أنه تألف الثقافتين الرومانية والأنجلوسكسونية ، أو أنه فكرة نقيضها عهد البلاجينيت ( وهى كنيسة البيت المالئك الإنجليزي ) وقد أطلقه عليها أحد أعضائه وهو ( ريتشارد أمير يورك ) فى سنة ١٤٥٠ . وتألف هذين النقيضين فى عهد التيودوريين ، وهذا العلاج الذى لايركن إليه يجعل التاريخ بمثابة لعبة ، كل مايلزم للعب بها خيال خصب وجهل كبير . وعلاوة على هذا رأينا أن الجدلية — كما استخدمها هيجل — مبدأ يقوم على التفاضل بأن كل نتيجة تعد تقدماً نحو ( المطلق ) ، ويرى ماركس أيضاً ( أن كل مرحلة متعاقبة من مراحل المجتمع التى تنشأ على حساب التناقضات الداخلية للمرحلة السابقة لها وتؤلف شكلاً أعلى ) . وهذا قول معقول ، إذا كان التاريخ سجلاً مستمراً للتقدم ، ولكنه عبارة عن قصة من الانحلال والفساد ، ولهذا لايمكن تطبيق الجدلية على جزئه هذا (١) .

وها هو تاريخ الإسلام يظهر تنافس هذه النظرية . . . . .  
فالدارس لسيرة رسول الله ﷺ وأصحابه يجد أناساً قد تجردوا من الدنيا تماماً ، وضحوا بأنفسهم مائى الوجود فى سبيل نصره هذا الدين ، لقد ضحوا بأرواحهم .

وهل يستطيع أحد أن يقول : إن محمداً عليه السلام كان يبغى الملك أو الدنيا بهذه الدعوة ، لقد رأينا ماعرض عليه من ذلك بالحاج فأبى وفضل الموت عليه . . . وذلك مادفع ( توينسى ) أن يقول : ( إن رجلاً ثبت فى دعوته ثلاثة عشر عاماً قبل أن يهاجر إلى المدينة ، تعرض خلالها للأذى والموت لايمكن إلا أن يكون عامر النفس بإيمان دينى عميق ) .

وهل كانت سمية ويأسر يفيان الدنيا ، حينما سلط عليهما أبو جهل العذاب

(١) الشيوعية نظرياً وعلمياً . كارلو هنر ص ٥٥ ، ٥٦ .

لينطقا بكلمة الكفر ، ولم يملك رسول الله ﷺ لهما شيئا إلا - أن يقول : « صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة » (١) وظلا في صبرهما حتى لقيا الله شهداء .

وماذا كان يبغى المهاجرون حين تركوا الدنيا وراءهم ، وهم يعلمون أنهم ذاهبون إلى حيث الفقر والحاجة ؟ . . . وهذا صهيبي يضحى بكل ماله ، حين خير بينه وبين أن يلحق برسول الله ﷺ بدار الهجرة ، أين هو الهدف المادى إذن في هذا الإيمان ؟

وكان في الدعوة الغنى الشريف كعثمان ، والفقر الذى لا يملك شيئا كبلال ، بل كان منهم من يضحى بكل ماله في سبيل الله كأبى بكر دون أن يترك لأهله شيئا ، وكان يستطيع أن يعيش في سعة من ماله ورفعة من قومه دون أن يخالف ما هم عليه .

ولقد انتشر الإسلام بسرعة مائزلة خارقة ، فقد هزم في سنوات قليلة فارس وروما ، واستولى على السواد والشام وفارس ومصر ، ولا يزال التاريخ حائرا في تبرير انتصار هذه القوة ، الضعيفة السلاح ، أمام الكتلة العددية بعددها وعدتها ، وقد وضح من اللحظة الأولى أن الهدف من هذه الحملة ليس ماديا ، حيث كان يدعى الأفراد أولا إلى الإسلام ، فإن أسلموا تساوى الجميع في الحقوق والواجبات ، هم وغيرهم من المسلمين دون تمييز . فإن أبوا الإسلام فالجزية وإلا فالقتال . والجزية تصرف أولا على المحتاجين منهم ، وثانيا للدفاع عنهم حيث يعفون من الحرب في سبيل الله ، فهي إذن لا تتضمن أى مغنم للمسلمين . والهدف من الحملة كما يحدده القرآن هو إظهار الإسلام على الدين كله — دون إكراه في الدين — ليسود العالم الحرية والسلام العادل .

وفي التشريع الاقتصادى الذى قدمه الإسلام ما يهدم هذا التفسير ، فكيف نفسر إلغاء الربا والاحتكار وتحريمهما ، ومنع أن يكون المال دولة بين الأغنياء . . . وكيف يحدد الإسلام وظيفة الملكية . . ؟ إلى غير ذلك من أصول الإسلام الاقتصادية . . وكانت المرحلة — حسب التفسير المادى — تحتم عليه أن يكون غير ذلك ، ويتجاوب مع قوى الإنتاج .

(١) رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ، مكتب المصنوعات الإسلامية ، ج ٣ ص ٣٨٣ .

ولقد كان عصر عمر بن عبد العزيز معجزة تاريخية ، حيث أوقف المد المنحرف عن أصول الإسلام ، واستطاع بقوة الكتاب والإيمان أن يرد للناس ما استلبه بنو أمية ، فنشر التوازن الاقتصادي في المجتمع كله بعد أن كان قد اختل حتى إن عماله كانوا يبحثون عن الفقراء والمستحقين للصدقة فلا يجدونهم ، لأن الناس كلهم أصبحوا أغنياء .



## الفصل الثاني

### نظرية فائض القيمة

كان علماء الاقتصاد الإنجليز القدماء يرون أن مستوى الأجور يقرره الوقت اللازم الكافي لإعالة العامل ، ولشأن لذلك بالقدر الذى ينتجه العامل ، إن قوة العامل سلعة فريدة من نوعها ، لأن العامل ينتج إنتاجا يزيد عما يحتاجه لإعالة نفسه ، ورأوا أنه إذا أخذ أكثر مما يبقيه حيا سيزيد إنجابه مما يترتب عليه المجاعات والحروب .

واستغل ماركس ذلك فى شحذ أسلحة الصراع ، حيث رتب على وجسود هذا الفرق أن يكون العامل ضحية لاستغلال صاحب العمل ، نتيجة للفارق الكبير بين أجره وقيمة ماينتجه ، ثم رتب نتيجة أخرى خاطفة وهى أن أصحاب الأعمال وملاك الأرض يعيشون على حساب أناس آخرين ، وهم لا يقدمون لهم مايقابل السلع التى يتلقونها ، أى أنهم يعيشون على دخل لم يكسبوه ، وهذا تنشأ الدخول الأخرى غير الأجر المكونة من الإيجار والفائدة والربح أو مايسمى فائض القيمة .

ويرى ماركس أن قصة رأس المال هى قصة استغلال الإنسان ، فقد كان استعمال الإنسان للعصى والآلات الحجرية تجعله فى حاجة إلى التعاون ، ليكمل نقصه فى صراعه ضد الطبيعة ، لذلك سادت العلاقات التعاونية المشتركة فى تلك الحقبة البدائية من التاريخ . ولكن لما انتقل الإنسان إلى استعمال القوس والسهم والفأس ساد نظام العبودية بين الناس ، لأن الإنسان أصبح معه من الأسلحة مايساعده على إخضاع الآخرين ، ولقد أساحت الزراعة للإنسان لأول مرة أن ينتج أكثر مما يستهلك ، الأمر الذى جعل هناك فائضا ، رغب الأقوياء فى استغلال الضعفاء لحسابهم ، ولما نمت الصناعة استعمل رب العمل العمال ، وأخذ منهم فائض القيمة ظلما وعدوانا .

ورأس المال الثابت عند ماركس كالأبنية والمواد الأولية والآلات لا ينتج شيئا ، وإنما تتولد الإنتاجية من رأس المال المتغير ( العمل ) ، وهو مقدار مايصرف من قوة العمل فى رؤوس الأموال الثابتة ، ومن الواضح تبعا لذلك أن من لايسهم بالقوة العاملة

فى إنتاج أية سلعة معينة لا ينتج اية قيمة ، وهكذا فإن كل من يتلقى جزءا من الإنتاج دون إسهام فيه إنما هو طفيل يعيش على سرقة العامل ، وعلى هذا فإن ماركس ينكر أن الأرباح تنتج عن الرأسماليين الذين يقترضون المال أو عن التجار الذين يتولون إدارة عملية المبادلة .

وقد استخلص ماركس من نظرية فائض القيمة ثلاثة قوانين :

### أولا : قانون تجميع رأس المال :

التنافس يؤدي إلى تشغيل الآلات التى توفر العمل ، ليضمن على حد التعبير الماركسى فائض قيمة نسبيا ، ويعنى هذا فى المدى الطويل هبوطا فى قوة العمل المطلوبة ، ويزيد من إنتاج السلع ، إلا أن زيادة رأس المال الثابت ونقص رأس المال المتغير يؤدي إلى أن ينقص ربح العمل ، لأن العمل هو مصدر القيمة الوحيد ، يقول ماركس : ( فالرأسمالى الذى يستخدم وسائل الإنتاج المتحسنة يحصل بذلك على قدر من فائض العمل بنسبة أعلى مما هى عليه فى حالة سواء من الرأسماليين فى نفس النوع من الإنتاج ، فهو يعمل بصفة فردية ما يعمل رأس المال بصفة جماعية فى إنتاج فائض القيمة النسبى ، ولكن فائض القيمة الاجتماعى هذا يزول طالما تعم طريقة الإنتاج الجديدة ، إذ ينعدم الفارق بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية للسلع التى أنتجت رخيصة . . وعلى ذلك فلا تأثير فى النهاية معدل فائض القيمة إلا بالعملية كلها حين تكون الزيادة فى فروع الإنتاج ، التى تعنى بإنتاج ضروريات الحياة ، بحيث إن الزيادة فى الإنتاجية تؤدي إلى رخص السلع التى تكون عناصر قيمة قوة العمل <sup>(١)</sup> .

فعناصر القيمة تتكون من عناصر ثلاثة هى : رأس المال الثابت ، ورأس المال المتغير ، وفائض القيمة . ونسبة فائض القيمة (Rate Of Surplus value) هى نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير =  $f \div g$  ، والتركيب العضوى لرأس المال هو  $ث + غ$  نسبة رأس المال الثابت إلى مجموع المال ، ونسبة الربح يقصد بها فائض القيمة إلى رأس المال الكلى =  $f \div (ث + غ)$  .

فإذا كان  $ث = ٥٠$  ،  $غ = ٥٠$  ،  $ف = ٥٠$  فيكون :

(١) رأس المال ج ص ٢٦٨ / ٢٦٩ د. راشد البراوى ط ٢ ١٩٦٥ مكتبة النهضة المصرية

نسبة فائض القيمة ١٠٠ ٪ والتركيب العضوى = ٥٠ ٪ ونسبة الربح = ٥٠ ٪  
فإذا زاد رأس المال الثابت إلى ١٠٠ ٪ بدلا من ٥٠ ٪ فإن نسبة فائض القيمة  
تكون ١٠٠ ٪  
والتركيب العضوى =  $\frac{2}{3}$  . ونسبة الربح ستخفض إلى الثلث .

ويرى أن زيادة التركيب العضوى لرأس المال ، لها بالنسبة للمنظم الواحد  
نتائج تختلف عن آثارها فيما يتعلق ببطيئة المنظمين عموما ، فالمنتج الذى يبدأ فى  
زيادة التركيب العضوى لرأس المال يخفض نفقاته عن متوسط النفقات السائدة فى  
السوق ، بالثمن الذى يبنى على نفقات المنتجين الآخرين . ، ولهذا يحصل المنظم  
على دخل احتكارى ، يضاف إلى فائض القيمة المستغل أولا ، ولكن سرعان ماتعمل  
قوة المنافسة على تعميم وسيلة الإنتاج الجديدة ، ومعنى ذلك أن تنخفض النفقات  
عموما ، ويصبح كل منتج فى حالة المنتج الأول ، فتتخفض الأسعار ، وتنخفض  
نسبة الربح لجميع المنتجين ، وفقا لزيادة التركيب العضوى لرأس المال عموما ،  
فماركس يقرر وجود قانون تميل نسبة الأرباح تبعه إلى الانخفاض نتيجة لتنافس  
المشروعات ، والتقدم الفنى وزيادة التركيب العضوى لرأس المال .

#### ثانيا : قانون تركيز رأس المال :

يؤدى التنافس إلى قتل الرأسماليين الصغار ، وزيادة استخدام رأس المال  
الثابت ، حيث إن صغار الرأسماليين تضعف قوتهم التنافسية ، لعدم قدرتهم على شراء  
الآلات ، مما يؤدى إلى اختفاء الرأسمالى الصغير ، ونمو المؤسسات الضخمة عن  
طريق التكتلات والتجمعات ، وبهذا تصبح وسائل الإنتاج تبعا لذلك متزايدة متركزة  
فى أيدي قليلة تحتكر الإنتاج .

#### ثالثا : قانون زيادة البؤس :

والنتيجة اللازمة للقوانين السابقة أن يتجه الرأسماليون إلى زيادة استغلال  
العمال ، للحصول على قدر أكبر من فائض القيمة المطلق ، ويؤدى زيادة استغلال  
الآلات إلى تعطيل العمال ، وتكوين احتياطي كبير من العمال ، يتنافس على فرص  
العمل ، وهذا يؤدى إلى زيادة خفض الأجور ، ويضعف من قدرة العمال على  
المساومة .

يقول ماركس : ( إن رؤوس الأموال الإضافية التى تتكون أثناء عملية التجميع العادى تصبح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة ، وبخاصة استغلال نواحي التقدم فى الفن الصناعى ، ولكن بمرور الوقت تحمل اللحظة التى فيها يولد رأس المال القديم من جديد ، وقد اكتسب طابعا فنيا مكتملا بحيث إن كمية صغيرة نسبيا من العمل تدفع كمية أكبر نسبيا من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

ويتحتم نتيجة هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق على العمل كبيرا ، تبعا للنسبة التى بها تجمعت رؤوس الأموال ، التى تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملياته المركزة .

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافى الذى تتكون أثناء التجميع يجتذب من العمال بنسبة حجمه عددا يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذى يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم <sup>(١)</sup> .

ويتحرك النظام الرأسمالى فى نطاق دائرة خبيثة ، فحيث إن منتج أرخص السلع هو الذى يكسب المعركة ، فلا بد أن توجد المنافسة على استخدام أدق الآلات وأحسن الأجهزة ، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال ، مما يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال ، فى نطاق واسع ، ويزيد بالتالى استخدام رأس المال ، وحيث إن رأس المال المتغير هو المركب الوحيد لرأس المال الذى يوجد القيمة . نجد أن نسبة فائض القيمة تهبط نسبيا وباستمرار ، ويعظم عدد العمال المتعطلين مما يؤدي إلى الضغط على أجور المشتغلين لزيادة فائض القيمة المطلق .

والجيش الاحتياطى من العمال الناجم عن حتمية حركة النظام الرأسمالى يتحد فى المقاومة ، لأن إرادته ومصالحه تقف متعارضة مع إرادات ومصالح ساداتهم . أو تنهار الحواجز الضيقة التى تفصل مجموعة من العمال عن المجموعة الأخرى عندما يدركون جميعا أن لهم عدوا مشتركا هم الرأسماليون ، أو الطبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج . ويشرعون عن طريق الثورة فى تحويل الرأسمالية إلى الشيوعية ، حيث تحصل

(١) رأس المال ج ٢ ص ١١٣ / ١١٤ كارل ماركس ت ٥ . راشد البراوى مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ .



قوة عملهم على جزائها كاملا غير منقوص .

ويعرض ماركس تحليلاته الناقدة للإنتاج الرأسمالي في المعادلة : النقود — السلع — النقود ، فالرأسمالي يستثمر ماله في إنتاج السلع ليحصل على مال أكثر ، فهو منفرد خارج عملية تداول القيم ، كما أنه خارج عن معادلة التبادل التي من إحدى نواحيها ثمن الشراء الذي اشترى به ، ومن ناحيتها الأخرى ثمن البيع الذي باع به . إنه يدفع قدرا معيناً من القيمة في عملية إنتاجية ويطلب بقيمة أكبر من السوق .

والفرق هو ربحه أو دخله في شكل ربح ، أو ربح وفوائد تدخل كلها تحت عنوان ( فائض القيمة ) ، ولكن فائض القيمة هذا لا ينتج من عملية التداول بين الرأسماليين أنفسهم ، وإنما أنتجه العمل ووصل الرأسمالي نتيجة أن ثمن العمل أقل من قيمة استخدامه ، فالربح لا يأتي من بيع السلع ، وإنما من استغلال العامل ، فهو يشتري السلع بقيمتها ويبيعها بقيمتها والفرق هو بين ناتج العامل وأجر العامل ، ومن هنا يصل ماركس إلى أساس اختلال التوازن في النظام الرأسمالي وجذور التعارض فيه .

#### نقد النظرية :

تعرضت نظرية ماركس في القيمة إلى هجمات شديدة ، أظهرت عيوبها الأساسية بحيث تركها كما مهلهلا لا يصلح لشيء . ولقد اتحد الاقتصاديون عامة على معارضتها ، ولم يبق لها من قوة اليوم أكثر مافيه من شعارات سياسية واجتماعية ، بعد أن فقدت أساسها المنطقي ، ولم تناسك من الناحية الاقتصادية ، ويرجع السبب لهذا القصور إلى روح العصر ، فقد ساد اتجاه في القرن ١٩ يسعى إلى إيجاد قوانين ثابتة تعطى لها صفة التفسير المطلق للكون والحياة ، بعد الوثبة الكبيرة للعلم التي صورت للناس أنهم قد عرفوا كل شيء .

وأول الوسائل التي أثارها ماركس وكان عرضة بسببها للنقد الشديد هي نظرية اليأس المتزايد على الدول ، فلقد أوضح ماركس أنه ليس من الممكن رفع مستوى المعيشة للعاملين برفع أجورهم ، ولابد أن تنخفض تدريجياً وبانتظام ، في الوقت الذي يقل فيه بالتدريج عدد كبار الرأسماليين الذين يظلون يغتصبون ويستأثرون بكل الفوائد

والمزايا ، وأشار إلى أن هذا الاتجاه لامفر منه طبقا لضرورة قاسية صارمة ، ورغم أن ماركس تنبه إلى أهمية نقابات العمال ، والمطالبة بإصلاحات سياسية جزئية لقوانين العمل ، كتحديد ساعات العمل ، وهذا تناقض مع قانون الحتمية الذي يؤمن به ماركس ، إلا أن ماركس يوازن التناقض بالقول أن نقابات العمال لا تستطيع أن تصل إلا إلى مكاسب صغيرة ، وهى مكاسب مؤقتة . إنهم قد يكسبون معركة أو معركتين هنا أو هناك ، ولكن مهما فعلوا فلن يكون فى استطاعتهم أن يمنعوا الهزيمة المحققة ، ولكن التاريخ قد أثبت لنا أن هذا الاتجاه قد قضى عليه فى بعض الأزمنة وفى بعض الأمكنة ، ولقد وصل ماركس إلى هذه النتائج من الواقع السيىء الذى عاشت فيه إنجلترا فى النصف الأول من القرن ١٨ ، والسذى نراه فى قصص المعاصرين كدزرائيلى وديكنز وجورج إليوت ، وكذلك فى ألمانيا ، إلا أن الذى يؤخذ عليه هو أنه لم يراع ماطراً على أحوال بريطانيا قبل وفاته ، حيث منح حق الانتخابات للعاملين بالأجر ، وازدهرت حركات العمال النقابيين ، وجمعيات التعاون للمستهلكين . إن ماركس قد استخف بأهمية عنصر الحرية فى حياة الإنسان ، وارتفع بقيمة عنصر الضرورة التى تحتم على الإنسان اتجاهها لأميد عنه .

أما عن قانون التركيز فإن ظهور الشركات المساهمة قد أدى إلى إمكان فصل الملكية عن الإدارة وإمكان تجميع رأس المال دون أن يصحب ذلك تركيز الملكية فى أيدي أفراد قلائل .

لقد ظهرت طبقة جديدة هائلة من أصحاب الأسهم ، ولا تزال الزراعة فردية وصغيرة على العموم ، فليس إذن للاحتكار حتمية وإنما هو مرض يمكن علاجه .

صاحب العمل الصغير لم يسحق ، فقد عاش فى ميدان الزراعة وميدان البيع بالقطاعى ، بل عاش أيضا فى جزء كبير من النظام الصناعى ، حيث يستطيع أن يقوم بالتجارة والتمويل ، كما أن هناك عدة سلع من المصلحة أن تبقى فى أيدي المنتجين الصغار ، كالصناعات التى تنطوى على مغامرة وخسارة كبيرة أو سوقها محدودة بحيث لا تستهوى أفئدة الكبار .

وهناك تجارات وصناعات تظهر فى حيز الوجود على الدوام ، وهذه تؤدى بدورها إلى ظهور عدد كبير من الشركات والصناعات الصغيرة ، كالتصوير وأصحاب الجراجات ووكلاء السيارات ، والعملاء الذين يبيعون أجهزة الراديو

والمسجلات وكثيرون سواهم .

ولانرى في أكثر البلاد الرأسمالية تقدما أى بادرة تنبئ أن هؤلاء المنتجين الصغار في تناقص ، بل نرى على العكس من ذلك أن عددهم في ازدياد واتساع مع النمو الاقتصادي ، ونرى اليوم أن نظام الأسهم في المجتمعات الصناعية المتقدمة يشمل جميع طبقات المجتمع ، باستثناء طبقة العمال الذين يعملون بأيديهم ، بل شمل هذا النظام جزءا من تلك الطبقة ، رغم أن الاختكارات في هذه السدول تمثل أكبر مشاكلها .

إلا أن تحسن مستوى المعيشة للعمال لا يرجع مطلقا إلى آلية النظام الرأسمالي الذي بنى عليها ماركس استنتاجه ، ومكاسب العمال التي حصلوا عليها إنما حصلوا عليها بقوة نقابات العمال والدولة ، وهي أحوال تقيد مبدأ الحرية المطلقة . ولهذا فقانون ماركس هنا باطل .

أما فيما يختص بقانون تجميع رأس المال فالواقع أن اتجاه الآلية يكون دائما نحو توفير العمل ، وهذه بدهية من البدهيات ، لأن الآلة أساسا ابتكرت لتوفير الجهد ، وكل إنسان يأمل اليوم في أن توفر له الآلة على مدى الأجيال مزيدا من الفراغ ، وترفع عنه جزءا من شقاء العمل ، ولكن لماذا يتصورون أن التقدم الفني يصحبه دائما توفير للعمل ، فقد يكون التقدم الفني نفسه فيه توفير لرأس المال من ناحية التكاليف اللازمة لإنتاج معين ، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع بقاء العمال ثابتين ، وتوفير رأس المال ، فمكاسب العمال الحقيقية تزداد في المدى البعيد ولو كان الأثر الأصلي للاختراع انكماشا ظاهريا في الطلب على العمل ، وذلك لعسلة أسباب :

أول هذه الأسباب ترخيص السلع نتيجة للطريقة الفنية الجديدة ، الأمر الذي قد يزيد القوة الشرائية لأجر نقدي معلوم ، وهذا قانون يوازن أو يفوق بالنسبة لمجموع العمال أى اتجاه إلى هبوط فئات الأجر النقدية ، والتقدم في النمو الآلى يحدث بالطبع في كافة القطاعات أى في السلع الأجرية التي تدخل في مستوى المعيشة للعمال كصناعة البناء والمنتجات الزراعية أو السلع غير الأجرية ، فالنمو الآلى في السلع الأجرية يخفض ثمنها ، مما يعوض أثر التقدم في خفض أجر العامل مثلا ، وحتى التقدم في السلع غير الأجرية كالسفن والخطوط الحديدية يؤدي أيضا إلى خفض

السلع الأجرية لتسهيل استيرادها من أماكن أخرى إن كان عرضها غير مرن .  
والسبب الثانى هو اتساع نطاق الإنتاج ، الذى سيجرب عليه إنقاص  
التكاليف الإنتاجية بعد العمل بالأساليب الفنية الجديدة ، إما بزيادة الإنتاج فى  
السلع نفسها إذا ما كان الطلب مرنا ، أو فتح آفاق سلع جديدة تنضم إلى بقية  
السلع التى تسهم فى رفاهية الإنتاج كصناعة النايلون مثلا .

ويرى الأستاذ P. Sweezy أن البرهان على قانون انخفاض نسبة الربح  
السابق شرحه قاصر ؛ لأن زيادة التركيب العضوى لرأس المال تصحبها حتما زيادة فى نسبة  
فائض القيمة ف ÷ غ ، مما قد يؤدى طبقا لمعادلة نسبة الربح إلى المحافظة على  
مستوى الربح بل وزيادته ، فالتقدم الفنى وإدخال الآلية فى الإنتاج يزيد من إنتاجية  
العامل فلو بقي مستوى الأجر على حاله فإن معنى ذلك إمكان زيادة نسبة الربح .

نفرض أن عناصر القيمة موزعة كالآتى :

$$ث = ١٠٠ ، غ = ٢٥ ، ف = ٢٥ .$$

فإن التركيب العضوى لرأس المال  $١٢٥ ÷ ١٠٠ = ١.٢٥$  وفائض القيمة ١٠٠ %  
ونسبة الربح  $٢٥ ÷ ١٢٥ = ٢٠ \%$  ، فإذا أضفنا زيادة إلى رأس المال فأصبح ١٥٠  
وفائض القيمة ٥٠ ، فالتركيب العضوى لرأس المال  $١٥٠ ÷ (٢٥ + ١٥٠) = ٠.٢٨٥$   
 $\frac{٢}{٧}$  نسبة فائض القيمة  $= ٢٠ \%$  أما نسبة الربح فتساوى  $٥٠ ÷ ١٧٥ = \frac{٢}{٧} = ٢٨.٥ \%$  .

وزيادة فائض القيمة التى قلبت استنتاج ماركس رأسا على عقب قد تكون  
زيادة إنتاجية العامل كما رأينا ، أو بانخفاض أجره عن طريق تحليل ماركس بزيادة  
عرض العمل للبطالة الناجمة عن الآلية الجديدة إن حدثت<sup>(١)</sup> . والقاعدة التى  
لا تتبدل للمشاريع التجارية حيث إن الأرباح تتناسب مع كمية رأس المال ، بغض  
النظر عن نسبة رأس المال الثابت إلى المتداول ، وذلك تحت ظروف المنافسة الحرة  
التي اعتمد عليها ماركس فى تحليله ، وهذا يتناقض مع قانون فائض القيمة القائم على  
أساس أنه إذا ارتفعت نسبة رأس المال المتغير ازداد فائض القيمة والعكس .

1- P.M. Sweezy The Theory of Capitalist Development New york 1942 p, 68 .

والنظور الاقتصادى د . زكريا نصر ١٨١ ، ١٨٢ .

ولقد أشار ماركس إلى هذا التعارض في خطاب بعثه إلى انجلترا في شهر أغسطس سنة ١٨٦٢<sup>(١)</sup> . وقد ورد إيضاح هذا التناقض في المجلد الثالث لرأس المال الذى نشره انجلترا سنة ١٨٩٤ بعد وفاة ماركس ، فقد ورد فيه أنه بينما لا يكون فى استطاعة أى فرد أن يحقق نسبة من الربح تتلاءم مع معدل فائض القيمة فى تجارتها المحدودة ، فإن المجموع الكلى لفائض القيمة هو المقياس لمعدل ما فيه من نسبة الربح .

ولم يقدم ماركس دليلا يثبت أن معدل الربح يتوقف على العلاقة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت فى المجموع الكلى ، وهذا القول لا يقل خطأ عن قوله : إنه إذا كانت الأجور ثابتة فإن معدل الربح يهبط كلما ازداد رأس المال الثابت . وقوله : إن سعر السوق للسلع يتوافق مع قيمتها التى تقررها كميات العمل اللازمة لإنتاجها ، وأن الأرباح تتولد مع بيع السلع بقيمتها أى نسبة ما فيها من كميات عمل ، فإنه فى هذه الحالة لابد أن يكون فائض القيمة معروفا بعد أن عرفت عدد ساعات العمل المبذول فى الإنتاج ، وتحت ضغط هذا التناقض نجد فى تفسير المجلد الأول بوضوح أن العمل ليس وحده هو الذى يحدد القيمة ، وإنما القيمة يحددها أيضا الطلب على السلع ، وما وقع ماركس فى هذا التناقض والتعقيد إلا لإهماله لجانب الطلب فى تحديد أسعار السلع ، فبينما كان ماركس مضطرا إلى الاعتراف بأن أى سلعة قابلة للتبادل يجب أن تكون نافعة ، امتنع عن ذكر المنفعة فى تحديد القيمة ولم يقبل إلا قيمة العمل أساسا لتحديد القيمة ، وبالتالي لا يمكن تحديد « المعدل البسيط للعمل » مقدما وإنما يتحدد بعد تحديد سعر السلع عن طريق السوق وتتفاعل العرض والطلب .

فإذا كانت السلعة تملك قيمة فلا بد أن يكون لها خاصيتان : الأولى يجب أن تكون نافعة ، لأن الإنسان لا يطلب مطلقا سلعة غير نافعة ، كما أن إنتاجها لابد أن يكون قد تكلف جهدا وعملا ، وأية سلعة لا يمكن أن تقتصر إلى القيمة إذا توافر فيها هاتان الخاصيتان ، فالهواء مثلا له فائدة ولكنه يفتقر إلى القيمة لأنه ليس هناك عمل يبذل لإنتاجه . ومن ناحية أخرى قد تكون السلعة قد استغرق عملها سنوات

---

(١) الشيوعية نظريا وعلميا ص ٧٥ دار الكتاب العربى ١٩٦١ .

من العمل ولكنها تصبح معدومة القيمة إذا لم يكن هناك طلب عليها ، كما أن نظرية ( العمل أساس القيمة ) لا تستطيع أن تبين لنا سر ارتفاع ثمن حجر ثمين وجد بمحض المصادفة إلا إذا أخذ في الاعتبار الطلب ، وقد يقال — كما قال ماركس — إنها حالات استثنائية ولكن عجز النظرية عن تفسيرها دليل تام على قصورها .

وأمام هذا التصور فإن نظرية ماركس في القيمة لم يعد لها من الأهمية إلا بمقدار ما فيها من شعارات سياسية واجتماعية قائمة على أخطاء الرأسمالية من الاحتكار والاستغلال وإلى الربا وضياع حق الفقير وسوء توزيع الدخل الذي يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص . ولا يمكن إضعاف سيطرة الماركسية على عقول الناس إلا بعد إصلاح هذه الحالة المجحفة .

## اندحار الاشتراكية

الاشتراكية هي الخطوة المرحلية للشيوعية في زعم ماركس ، حيث تنفرد الدولة بالسيطرة على عناصر الإنتاج ، ويتحول الجميع إلى عمال عندها ، تقودهم بالحديد والنار ، ولا تزال هذه الخطوة المرحلية تطحن الدول الاشتراكية بما يسمونه ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا يجدون اليوم منها مخرجا .

وابتداء يجب أن نميز بين الاشتراكية والإصلاح الاجتماعي ، ويرجع ذلك إلى اعتماد بعض المصلحين الاجتماعيين تلقيب أنفسهم بالاشتراكيين ، برغم أنهم يرفضون الظاهرة الأساسية للاشتراكية ، وهي ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج وإدارته لها والمفهوم العقدي لها . فالمصلح الاجتماعي يؤمن بأنه لو وضعت قيود كافية على السلطات التي يزاؤها ملاك السلع المنتجة فيما يتعلق بتقرير مصير إنتاجهم فإنه يكون من المستطاع ترك ملكية وإدارة هذه السلع في يد الأفراد ، والاشتراكيون لا يقبلون هذا الرأي ، ويرون أن نقل هذه السلطة من الفرد إلى المجتمع هو الضرورة الأساسية لنظام اقتصادي سليم .

ولنئين هذه التفرقة بوضوح نرى دعوة المصلحين الاجتماعيين إلى إعطاء العمال حقهم من الأجور أو تخفيض ساعات العمل ، أو تحسين ظروفه ، فإن هذه الدعوة تتضمن قيودا على حق الملكية ، ولكن هذه الدعوة ليست ماركسية . فهي ترمي إلى تنسيق بعض حقوق الملكية ، ولكنها لا تتجه إلى إلغاء الملكية الفردية وإعطائها للمجتمع .

وهناك ظاهرة أخرى يجب أن نميز ، وهي ملكية الدول لبعض المشاريع الأساسية الخاصة بالخدمات العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات والغاز .. إلى غير ذلك من الخدمات المتصلة بالصحة والأمن والضرورات المعيشية ، هذه الحالة لا يمكن تصويرها أبدا بأنها اشتراكية ، فإن مؤيدي هذه السياسة يتمسكون بالملكية الخاصة ، وبالإدارة الخاصة ، ويعتبرون هذه الملكية الاجتماعية استثناء للصالح العام ، بينما نجد الاشتراكية في موقف مضاد تماما ، حيث أنها ترمي إلى تغير كلي للنظام ، فليس مدار

مناقشتنا هنا هذه الاتجاهات الإصلاحية وإنما مجال المناقشة فهو الاشتراكية بمعناها المتعارف عليه ، وهو انتقال وإدارة السلع الإنتاجية من أيدي الأفراد إلى أيدي الدولة بدرجة أو بأخرى وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية .

### نشأة الاشتراكية :

لتعبر التاريخ ولا نتوقف إلا وقت أن استعملت كلمة الاشتراكية على يد ( روبرت أوين ) ، فقد كان يرى أن الناس يمكن أن يحققوا أكبر قسط من الفائدة من القوى الإنتاجية إذا ما تعاونوا في سبيل المصلحة العامة ، وقضوا على الملكية الخاصة والربح ، وأقاموا مجتمعات صناعية وزراعية تحكم نفسها بنفسها .. وكان يرى أن نمو الآلة سيؤدي إلى البطالة من جهة ، وتراكم الإنتاج من جهة أخرى ، ولعلاج لذلك إلا إذا اتسع نطاق السوق عن طريق رفع أجور العمال ، وهذا لا يتم إلا في ظل المنافسة الحرة ، ورأى أن لا مفر من التنظيم الاشتراكي إذا أردنا أن يكون الإنتاج الوافر سيلا للرخاء ، وفي مصنعه المشهور في ( نيو لارنك ) بنى بيوتا صحية للعمال ، وأنشأ لهم مخازن يشترون منها حاجاتهم بأسعار مخفضة ، وشيد مدارس للحضانة تعنى بالأطفال ، وخصص أموالا لعلاج المرضى ، وإعانة الشيوخ ، أو الذين أصيبوا بحادث أو بعاة ، وهو أول من أعطى معاشات وإعانات بطالة للعمال ، وقد وضع برنامجا كاملا لنظام تعاوُن من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ عامل في مبان جديدة للسكن ، ويتعاون هؤلاء العمال في الإنتاج دون أن يكون الربح رائدهم بل التعاون ، وحاول اختبار نظريته التعاونية في أمريكا فأنشأ عام ١٨٢٥ وحدة في إحدى الولايات ، ولكنه فشل في تجربته وعاد إلى إنجلترا فقيرا سنة ١٨٢٩ .

وقد بنى ( لوي بلان ) أفكاره في كتابه ( تنظيم العمل ) سنة ١٨٣٩ على أن اقتصاد المجتمع قائم على المنافسة المجحفة ، وعلاجها إنما يكون بسيطرة الدولة على الصناعة ، فتقيم الدولة الورش الوطنية ، التي تكفل العمل للعمال بأجر مناسب وقد فشلت الخطة التجريبية فشلا ذريعا .

واشتهر ( برود وون ) بكتابه ( ماهي الملكية ) سنة ١٨٤٠ ثم بجوابه المشهور ( الملكية هي السرقة ) ، وكان يرى أنه لا يمكن تغيير النظام القائم إلا بإلغاء الدولة ، وكل سلطة من السلطات ، ويترك تدبير الشؤون الاقتصادية إلى جهود الفرد العادية ،



ودعا إلى تكوين مصرف للتبادل ، يودع فيه العامل لمن عمله نظير كوبون يؤدي مهمة النقود ، وقد أقيمت المصارف على سبيل التجربة إلا أنها انهارت انهارا سريعا ، ومن أسباب هذا الانهيار عدم تقرير أهمية عنصر الطلب في اتجاه هذه المصارف ، فقد لا يطلب نوع من السلع التي أودعها العامل .

ثم ظهر ماركس في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وسط البؤس الذي نشرته الرأسمالية ، والمظالم الاجتماعية ، التي عاناها المجتمع من استغلال أصحاب الأعمال . ولقد كانت هذه الحالة مثار سخط المصلحين في ذلك الوقت ، واستغل ماركس هذا السخط في الدعوة لنظريته الجديدة في الاشتراكية .

وقد صور ماركس تاريخ الإنسان على أساس أنه صراع بين الطبقات ، تستغل فيه طبقة أخرى ، كالصراع الذي دار قديما بين الأحرار والأرقاء ، ثم بين الأمراء والفلاحين ، وكذلك بين الرؤساء والعرفاء ، في نظام الطوائف ، وأخيرا قام حديثا منذ عهد الثورة الفرنسية بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وتزداد حدة الصراع من الاتجاه الحتمي للرأسمالية في تركيز الملكية في أيدي قلة من الرأسماليين ، وزيادة بؤس الطبقة العاملة ، وهذا يؤدي في رأيه إلى الانفجار الثوري ، الذي يغير علاقة الإنتاج الرأسمالية إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية .

ويزعم أنه بتحول الإنتاج من الملكيات الفردية إلى الملكية الجماعية ينتهي صراع الطبقات ، وينتهي التناقض بين مصالح الناس ، وهذه الملكية العامة المشتركة ستؤدي إلى رفع الحواجز أمام توسع الإنتاج ، مما يؤدي إلى توافر المنتجات ، بحيث تصبح الندرة معدومة .

وهنا لن يكون هناك سبب للملكية أو الصراع وسيأخذ الجميع حسب حاجتهم ، وهذا هو أكبر وهم عاشته البشرية في عصرها ، وهو مايسمونه بالاشتراكية العلمية ، التي قدمها ماركس باسم المادية الجدلية ، فأشقت البلاد والعباد ، وحولتهم إلى عبيد في بلاد الاشتراكية يطحنون ويستعبدون ، يقول المنجلز عن هذا الوهم : ( تماما كما أن دارون اكتشف قانون تطور الطبيعة العضوية ، فإن ماركس اكتشف قانون تطور التاريخ الإنساني ، والحقيقة ببساطة التي أخفاها شطط المذاهب الفكرية أن الإنسان لابد أن يأكل وأن يشرب ، وأن يلبس وأن يسكن قبل أن يرسم السياسات ، أو العلوم أو الفن أو العقيدة ، ولهذا فإن إنتاج حاجات الحياة

الأساسية وبالتالي درجة التقدم الاقتصادي في فترة معينة أو حقبة معينة هي التي يقوم عليها الدولة والمؤسسات والنظم القانونية ، والفن وحتى أفكار العقيدة للناس ، وهي التي تشرحها لا العكس كما كان يحدث من قبل (١) .

وخلاصة قوله أن الحياة الاقتصادية الممثلة في أدوات الإنتاج من أرض ورأس مال هي التي تحدد علاقات الإنتاج كالملكية ، وعلى أساس هذه القاعدة الاقتصادية تتولد النظم الاجتماعية والسياسية والفكرية ، فليس الإنسان هو الذي يحدد اقتصاده بل العكس . ( وليست حركة الفكر سوى انعكاس الحركة الواقعية منقولة إلى دماغ الإنسان ومستقرة فيه ) (٢) .

وعند مرحلة معينة من التطور تدخل قوى الإنتاج المادية في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو بالتعبير القانوني عن الشيء ذاته مع علاقات الملكية التي كانت تعمل خلالها حتى ذلك الوقت (٣) .

وقد اعتبرت نتيجة لذلك الوهم الملكية أكبر وسيلة لاستغلال الناس وتعويق سيرتهم .

يقول ماركس : ( إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريق الإنتاج الرأسمالي هي السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردي ، ولكن الإنتاج الرأسمالي يولد بقوة القانون الطبيعي الذي لايتغير القوة التي تسلبه أي تنفيه ، وهذا سلب السلب ( نفى نفى ) هذا السلب الثاني لا يؤدي إلى عودة الملكية الخاصة ، ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج التي ينتجها العامل بنفسه .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردي إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمدا ، وأشد عنفا ، وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر في الحالة الأولى متعلقا باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس ، أما في الحالة الأخيرة فالذي يعيننا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل

- (١) Introduction to Dialectics of Nature F. Engels p 88 89 progress publishers Moscow P.

(٢) رأس المال كارل ماركس ترجمة د. راشد البرزوي ج ٢ ص ٢٢٣ / ٢٢٥ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ .

(٣) نقد الاقتصاد السياسي كارل ماركس ت . محمد عيتاني مكتبة المعارف بيروت ١٩٦٧ ص ٢١ ، ٢٢ .

بواسطة جمهور الناس

فالاقتصاد الاشتراكي يقوم على قواعد محددة :

- (١) قيام الثورة الاشتراكية التي يسيطر بها العمال على الحكم كشرط أول .
- (٢) تأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج والقضاء على كل دخل سوى أجر العامل .
- (٣) النشاط الاقتصادي عن طريق جهاز التخطيط وكل العلاقات الاقتصادية الدولية تتم عن طريق الدولة<sup>(١)</sup> .

وهم المادية الجدلية :

إن المادية الجدلية هي الأسطورة الكبرى التي تبرر بها الأخطاء وعلى بها للطغيان ، فحين يطغى الدكتاتور تكون الحتمية التاريخية ، والتفسير العلمي طوع بئانه يبرر له ، وحين يفشل يتحول الفشل نجاحا عن طريق التحليل الغامض الذي يسمونه جدلا علميا والعلم منه براء .

مثلا ، أدت الشيوعية الحربية في الفترة بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢ إلى إتهام قوى روسيا إلى حد اضطر لينين إلى العودة إلى أساليبه الخاصة ، وأطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة .

ففي ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ صودرت كل الملكيات الكبيرة بدون تعويض ، وآلت الملكيات الزراعية إلى مجالس الفلاحين ، وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ خضعت كل المؤسسات الصناعية والتجارية للإشراف الفعلي المباشر للعمال واستولت الدولة على فائض الإنتاج عينا ، ومضت أربع سنوات وفشلت التجربة ، وخرب الاقتصاد وأنشبت المجاعة محالبها في كبد الشعب المسكين ، نتيجة هبوط الإنتاج إلى خمس ما كان عليه قبل ذلك ، وازداد التضخم فانهارت العملة إلى ١ ٪ من قيمتها ، ومنى إلغاء النقود بالفشل ، وفي ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ أفاق لينين قليلا فألقى الاستيلاء على فائض الإنتاج عينا ، وبعد ثلاثة أيام عادت الحرية للتجارة الداخلية ، وفي ١٧ مايو سنة ١٩٢١ صرح لصغار المنتجين أن يبيعوا منتجاتهم لحسابهم ، وفي ٧ يونيو سنة ١٩٢١ ألغى تأميم كل المؤسسات الصناعية ، التي لايزيد عدد العمال فيها على عشرين عاملا ، وفي ١٠ يوليو سنة ١٩٢١ أتيح للأفراد

(١) رأس المال .. كارل ماركس . ترجمة دكتور راشد البروي ج ٢ ص ٢٢٥ .

والشركات أن تقيم مصانع مملوكة لها ملكية فردية ، وعندما انعقد المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى فى مارس سنة ١٩٢٢ قال لينين : ( قد يكون الواحد منا شيوعيا مناضلا ناجحا مخلصا لبلاده ، مضحيا فى سبيلها ولكن مع هذا لا يصلح تاجرا ، لأنه ليس رجل أعمال ، لأنه لم يتعلم ذلك ، أو لا يريد أن يتعلم ، ولا يعرف أنه يبدأ من ألف باء ) . وقال : ( كفوا عن المناقشات البيزنطية عن العلاقة بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ، ولا تنسوا المهمة الأساسية ) أى مهمة الإنتاج للدرء المجاعة .

ونشر لينين فى جريدة كراستيانوفافى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ قوله : ( إننا أغبياء وضعفاء وقد اعتدنا القول أن الاشتراكية شىء حسن ، وأن الرأسمالية شىء سيئ ، ولكن الرأسمالية ليست سيئة إلا بالنسبة إلى الاشتراكية ، أما بالنسبة إلى القرون الوسطى حيث لا تزال روسيا متأخرة فليست الرأسمالية سيئة ) (١)

وقد عارض المراجعة الكثيرون من أتباعه ، ووصفوها بأنها رجعية ولم يجد لينين تبريرا واحدا سوى الضرورة القصوى . ولكن الماركسيين اليوم لا يعدمون من أساليب الجدل ما يفسرون به هذه الحادثة ، ليصبح كل شىء مفسرا تفسيرا علميا .

قالوا : إن الاعتراضات التى قامت فى ذلك الوقت إنما قامت لقصور فهم الجدلية ، إن السياسة الاقتصادية الجديدة هى النقيض الجدلى للشيوعية الحربية ، وسياسة ستالين منذ عام ١٩٢٤ وما بعده بمثابة تألف النقيضين . وهكذا تحول الخطأ بالتأويل والتزوير لا إلى الصواب فحسب ، بل إلى حق مطلق لا بد من الإيمان بحتميته .

إن الاستثمار الفردى لم ينته فى الاتحاد السوفيتى ، أليس هناك قطاع خاص بنص القانون ؟ ثم إن الصحافة السوفيتية كتبت أن هناك من يصنع لحسابه المناجل الزراعية وبعض المشاتل الزراعية ويبيعها فى المناطق التى لا تتوفر فيها هذه الأشياء ، وأن هناك من يمتلك السيارات ويؤجرها لمن يدفع ثمنها ، وهناك ملاك يزرعون البصل فى قطع صغيرة من الأرض اقتطعوها من المزارع الجماعية لحسابهم . وأعجب شىء أن بعض هؤلاء يستأجرون عمالا ويشتررون عمل الآخرين بأجور عالية نسبيًا ، وهذه هى أكبر جريمة عند الشيوعيين . وكثيرا ماتلجأ بعض المصانع إلى هؤلاء تشتري منهم

(١) المجلة — يناير ١٩٦٠ — د . أنور عبد العليم .

قطع الغيار . وبعض أعضاء الحزب الشيوعي نفسه يشترون منهم الملابس الأنيقة .  
وفي ضواحي موسكو قام ملوك النحل — كما تسميهم الصحافة السوفيتية —  
باستغلال أزمة السكن وأقاموا بيوتا فاخرة باعوها في السوق بالطريقة التقليدية .

وإننا لنجد نتيجة لاستحالة التخلص من الملكية ووجودها على أشكال ، منها  
ملكية الحكومة وملكية المزرعة الجماعية ومنها الملكية الفردية ، أن وجدنا ثلاث أسواق  
للسلعة الواحدة ، سوق الحكومة ، وسوق المزرعة الجماعية ، والسوق الفردية .

ولقد بدأت الثورة السوفيتية سياستها في الأجور بالمساواة ، فما لبث أن شاع  
الكسل والتواكل ، ونقص الإنتاج بصورة كبيرة هددت بالخراب ، ولم يجد استخدام  
الإرهاب والإكراه في حفز العمل ، ثم كانت المراجعة .

وقام ستالين بحملة تطهير واسعة ضد معارضيه في الرأي قتلا وتشريداً ،  
وصرح سنة ١٩٣٤ : ( إن هؤلاء يحسبون أن الاشتراكية الشيوعية تستلزم المساواة في  
الأجور ، ألا ما أسخفه من رأى ، إن المساواة التي نادوا بها أضرتنا أكبر الإضرار ) .

ولما كان التفاوت في الأجور لا يفيد إذا لم يسمح بالملكية ، سمح بها في  
حدود ، وسمح بالميراث ، ولقد جاء في الدستور السوفيتي الجديد في المادة العاشرة  
( إن حق الملكية الشخصية للمواطنين في دخلهم وتوفيرهم التاجين عن عملهم في  
مساكنهم واقتصاديات بيتهم الإضافية ، وفي الحاجات والأدوات المنزلية وفي الأشياء  
ذات الاستعمال الشخصي والراحة ، وكذلك حقهم في إرث الملكية الشخصية حق  
مضمون بموجب القانون ) .

وفي المواد ٧ ، ٩ ، ١٠ من الدستور السوفيتي نظمت الملكية الخاصة  
للصانع غير الأجير Artist كصانع الأحذية مثلاً ، في تملك وسائل الإنتاج وثمرات  
عمله بشرط عدم استغلال عمال أجراء ، وأيضاً للمزارع الحق في تملك المواشي  
والطيور ، والأدوات الزراعية البسيطة ، ومنتجات حقله ، ومنزل السكن والأدوات  
المنزلية ، مع ملاحظة أن الأرض المقام عليها السكن والأرض الزراعية ملك للدولة ،  
وليس له فيها إلا حق المنفعة ، والمدخرات لا يستطيع الأفراد استغلالها إلا في  
استهلاكها أو إيداعها في بنوك التوفير واستثمارها في قروض الدولة . وحسب الإرث

معترف به في صورة تلك الملكيات الخاصة (١) .  
ورغم هذه الصورة من التساهل في مبادئ نظرية الماركسية ، فإنه نظرا  
للتضييق على الملكية فإن دافع الإنتاج يعتمد في الاتحاد السوفيتي على القوانين التي  
تبين كيفية معاملة العمال الذين قامت من أجلهم الثورة الشيوعية .

ففي مرسوم ١١ أكتوبر ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم الصادر في يناير سنة ١٩٤١  
نص على أن العامل السوفيتي يجب أن يتقبل أى عمل تكلفه به الحكومة أينما يكون  
هذا العمل .

وفي مرسوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم ١٠ أغسطس ١٩٤٠ ينص  
على أنه لا يجوز للعامل السوفيتي أن يترك العمل المفروض عليه باختياره ، فإذا فعل  
ذلك اعتبر خائنا ، واستحق عقوبة عشر سنوات في معسكر العمل .

ومرسوم ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٠ يقسريان عدم جواز  
التغيب عن العمل بدون إذن رسمي سابق ، وكل تغيب عن العمل أو تأخير عن موعد  
مباشرة ثلاث مرات في خلال شهر واحد يستوجب فصل العامل ، وحرمانه من  
مسكنه ، وعقوبته السجن من ستة أشهر إلى اثني عشر شهرا .

وقانون ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٠ الذي يعطى لمدير المصنع أو محل العمل الحق  
في توقيع العقاب بالسجن مع الأشغال الشاقة إلى أربعة أشهر بدون رفع الأمر إلى  
المحكمة ، فإذا رأى أن مخالفة العامل تستوجب عقوبة أشد قدم العامل إلى محكمة  
الشعب .

ورغم أنه صدر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦ مرسوم يخفف من هذه القسوة ،  
كتخفيف عقوبة السجن ، والعمل الإجباري لمن يتغيب عن العمل إلى الحرمان من  
مزايا أقدمية الخدمة ، فإن العامل لا يزال واقعا تحت ضغط كسب العمل  
Labour book الذي ينظم الرقابة على القوة العاملة ، حيث إن تسجيل الأخطاء به  
والعقوبات الموقعة على العامل يحرمه من تشريع التأمينات الاجتماعية ، الذي لا يستفيد  
منه إلا من كان كتابه نقيًا ، في فترة تتراوح بين سنتين وخمس عشرة سنة وحسب

---

(١) القانون الدستوري والنظم السياسية د. عبد الحميد متولى ، ود. محسن خليل ص ١٤٨ ، ١٤٩ منشأة  
الاسكندرية ١٩٧٦ .

السن والجنس وطبيعة العمل<sup>(١)</sup> .

### قصور الاشتراكية :

لقد قدم الاقتصاديون الاشتراكيون حلولاً عديدة لنظام الإنتاج بغير طريق جهاز الأثمان . فوجدنا من يقترح خطة محاسبية ، ومن يقترح خطة تنافسية .

أما الخطة الأولى فشرحها ( أوسكار لانج ) وقد قامت هذه الخطة على أن السلطة القائمة على تحديد الأسعار تتوافر لها بيانات معينة هي :

١ - ما يفضله المستهلكون ، كما يتبين في رغباتهم في المشتري بالنسبة للبضائع المختلفة ، ومقادير الشراء بالأسعار المختلفة ، أو بعبارة أخرى إحصاءات الطلب ، ويمكن التأكد من ذلك في التجربة مع المستهلكين الذين يشترون بأثمان مختلفة في مدى معين من الزمن .

٢ - الشروط التي تفرض بدائل على أساسها ، وتبين ذلك جداول موضوعة على أسس هندسية ، تبين الإمكانيات الإنتاجية لكل عامل إنتاجي في كل مجموعة مع تنوعات متفرقة من جميع المنتجين الآخرين .

٣ - الكميات المتوافرة من كل نوع من كل عامل إنتاجي ، من هذه المجموعات من البيانات المعروفة إذا قدرت قيمة كل نوع من كل عامل إنتاجي يمكن تكوين معادلات ييسر تحليلها معرفة الكمية التي يمكن تخصيصها لكل استعمال من كل عامل إنتاجي .

ويقتر ( تيلور ) للحصول على قيم العوامل المستعملة في هذه المعادلات أن تستخدم طريقة التجربة والخطأ ، بأن تنتخب مجموعة من قيم العامل بطريقة عرقية في البداية ، ثم يجري مديرو الصناعات الاشتراكية جميع عملياتهم على أساس افتراض أن هذه القيم المؤقتة صحيحة تماماً ، والتقييم المرتفع سيدفع السلطات إلى الاقتصاد فيه ، مما يظهر فائضاً في نهاية الفترة الإنتاجية والعكس .

وبمتابعة المحاولات نصل إلى التقييم الصحيح ، الذي يظهر الأهمية النسبية ،

(١) الشيوعية اليوم وغدا . د . أحمد الأهواني ، مقال الشيوعية والقرود . د . عبد الله العربي ص ١٧٧ / ١٧٨  
مكتبة مصر . ١٩٦٠ .

وبعبارة أخرى يمكننا الوصول إلى الثمن الحسائي الصحيح لكل عامل إنتاجي بأسلوب من التجربة والخطأ . ويرد ( لانج ) على الأستاذين ( هايك وروينز ) بإنكاره ضرورة المعرفة بالرياضيات أو بوظائف الطلب والعرض للوصول إلى الأثمان الحسائية الصحيحة ، فمن السهل معرفتها بمجرد مراقبة الكميات المطلوبة والمعروضة ، فتعدل ثمن السلعة أو الخدمة حينما يظهر زيادة أو نقص في الطلب عن العرض ، ويدلل بأن ذينك الأستاذين يعملان مثات المعادلات في تقرير ما يحتاجان من غذاء وليس ، وحصول السوق التنافسية هو اتجاه رجال الأعمال إلى تحقيق أدنى تكلفة في جميع عوامل الإنتاج ، وأن يجعلوا ثمن المبيع يغطي ثمن التكلفة ، ويرى ( لانج ) أن ذلك يتحقق أيضا في الماركسية ، حيث يقوم المجلس المركزي للتخطيط بوظائف السوق ، حيث يوفر نفس الشروط الأساسية عن طريق الاستعمال القياسي للأثمان في الحسابات ، ونقطة البداية تكون مسترشدة بالأثمان التاريخية<sup>(١)</sup> .

على أن هذا الحل متعذر ، لأن عدم ثبات أذواق المستهلكين ، والتغير الدائم للسكان ، وأساليب الإنتاج ، سيجعل الحل الحسائي غير سليم ، وغير عملي ، أمام حركة المدلولات الاقتصادية وتغيرها باستمرار ، فضلا عن تعددها ، مما يستوجب تعديلات مستمرة في تخصيص عوامل الإنتاج ، ويجعل طريقة التجربة والخطأ مستحيلة التحقيق .

ويقدم اشتراكيون آخرون خططا لتحديد الأثمان في النظم الاشتراكية ، بأنه يمكن إيجاد أساس كاف من التنافس لتقرير قيمة تنافسية للسلع المنتجة ، والسلع الاستهلاكية ، وهذه الظواهر التنافسية للأسعار يمكن إما أن تترك لتوجيه الإنتاج بصورة آلية إلى حد ما ، وإما أن تستعمل بمعرفة هيئات التخطيط والتسعير لتوجيه الأسعار والإنتاج والاستهلاك نحو أهداف متمشية مع الموازنات النظرية الموجودة في نظام تحديد الأسعار في الرأسمالية .

وقد وضع اقتصادي بريطاني هذا المشروع في شكل مفصل ، فاقترح أن تشكل بداخل كل صناعة في النظام الماركسي عدد من الوحدات المملوكة من الحكومة ، ولكنها متمتعة باستقلال شبيه بالكامل ، ويتناول هذا الاستقلال يبع

---

(١) تخطيط الإنتاج في الدول الاشتراكية ( أوسكار لانج ، فريدم تلور ) . ترجمة أحمد رضوان عز الدين . دار الكتاب العربي ١٩٦٨ ص ٩٠ — ١٢٥ .



منتجاتها ، واستعجار الأراضى والأيدى العاملة ورأس المال .

وبعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣ أصبح للمشروع دور فى وضع الخطة وتنفيذها ، وبعد أن كان التخطيط خاضعا للتخطيط العيى والكفى والمركزى ظهر ما يسمى باشتراكية السوق .

وفى الطلب الحادث على التموينات المتوافرة لدى عوامل الإنتاج ستنشأ أسعار تنافسية لكل نوع من كل منتج ، وبذا تعرف كل وحدة مقدار ما تكلفه لإنتاج ما تصنع .

وبطريقة البيع التنافسى بمعرفة هذه الوحدات المتفرعة تتكون الأسعار بقدر الإمكان بحسب التكاليف ، ويكون الإنتاج بقدر ما يشتريه المستهلكون بهذه الأسعار المعادلة للتكلفة .

وبهذا تصل أسعار السلع الاستهلاكية فى الاقتصاد الاشتراكى إلى الموازنة ، بنفس الطريق التى تجرى فى نظام رأسمالى تنافسى ، وتحديد الطلب الذى تعمله وحدات الإنتاج هذه على عوامل الإنتاج ، تستطيع هذه الأسعار أن توجه العوامل إلى الاستعمالات الممكنة بشكل موضوعى بنفس الصورة كما فى النظام الرأسمالى .

غير أن هذه الخطة تتعارض مع أصل من أصول الاستثمار الاشتراكى ، لأنه قائم على تخطيط وتنسيق النشاط الاقتصادى من المركز ، مما يجعل ضرورة سير الوحدات الإنتاجية على التخطيط ، ويؤدى إلى التعارض مع الحرية فى تحديد إنتاجها على أساس تنافسى .

كما أن هذا الاقتراح معرض لاعتراض آخر جوهرى ، حيث إنه لا يمكن تحديد أسعار عوامل الإنتاج فى النظام الماركسى على أساس تنافسى ، ووفقا لمبادئ الاشتراكية تكون غالبا السلع الإنتاجية ملكا للدولة ، وبذا تكون جميع الوحدات المستقلة فى تمويناتها من الأرض ورأس المال مشترة من نفس البائع ، فلا يوجد مصدر بديل آخر للتوريد يمكن للوحدة المنتجة أن تنقل إليه طلبها ، مما يؤدى بالمالك الوحيد أن يكون مضطرا لتحديد أسعار عوامل الإنتاج تحكما ، وحينما يكون إيجار الأرض وعائد رأس المال محدد بهذه الطريقة فإنه بدخوله فى حساب التكاليف بالنسبة للسلعة يكون السعر تحكما أيضا ، وبذا تكون الكلفة والأسعار محددة بطريقة

عشوائية ، وتختلف أساسا عن السوق التنافسية . وهذا أيضا معناه أن تخصيص الموارد الإنتاجية على الاستعمالات المختلفة سيكون تحديده أيضا تحكميا ، بعكس الموقف في السوق التنافسية .

ومن هنا ننتهى إلى أننا لانبجد موازنات الأسعار التى تعادل بين العرض والطلب ، بل تُفرض أسعار محددة في السوق الاشتراكية ، وأما الموازنات فتتم على حساب حرية المستهلك ، وعلى حساب حرية اختيار العمل ، فبدلا من قرارات المستهلكين المستعملين لكافة حرياتهم ، والمشتغلين المختارين لعملهم بكافة الحريات ، التى تعكس وتنسق حركات الأسعار في السوق ، تضع الاشتراكية قرارات للتسعيرة ، يحددها المستهلك أو المشتغل أو كلاهما مملاة عليهم في النهاية ، وبناء عليه يتعين في النظام الاشتراكي على المستهلك والعامل أن يعدا رغباتهما ، لتتفق مع الغرض النهائي للتخطيط الاشتراكي ، بعكس السوق الذى يستجيب أصلا لرغبات الناس ، ويحد العامل فيه حريته ليختار نوع العمل الذى يريد .

ومن هنا كان النظام الماركسي يوجه فيه الإنتاج عن طريق التوجيه المركزى ، بطريقة تحكمية غير خاضعة للمستهلك ، بل إن المستهلك يكون خاضعا في النهاية لإنتاج المركزى .

والمدخرات في النظام الماركسي تعتمد أساسا على مدخرات الدولة ، وبالنسبة للأفراد تنعدم عندهم هذه الرغبة لانعدام التوريث والملكية الفردية التى تستفيد من تشغيل العمال ، ولهذا يميل الأفراد إلى استهلاك دخولهم بالكامل ، وفى هذا ضياع لجزء هام من التقدم في المجتمع .

ولقد أبحاث الاشتراكية تحت ضغط الضرورة سعر الفائدة على المدخرات لجذب أموال الأفراد منذ السماح ببعض الملكية . وهذه الطريقة رغم أنها غير مجدية إلا أنها تتعارض مع طبيعة النظام الماركسي ، فوفق المفهوم الماركسي فإن سعر الفائدة هذا يؤخذ من إنتاج العمال ، وسواء كان هذا الأخذ مباشراً في المشروع الفردى أو غير مباشر بأن تعطيه الدولة سندات ، فإنه يدخل في مفهوم فائض القيمة . وكان أولى هؤلاء الاشتراكيين أن يبيعوا الربح ، لأنه عائد حق قدم لرأس مال مدخر بشترك في الغنم والغرم . ومن هنا نعلم إلى أى حد يتناقض الاشتراكيون في التطبيق مع مفاهيم

النظرية ، ويظهر بوضوح أن الربا علامة رئيسية في ظل أى نظام غير إسلامى مهما كانت شعاراته .

### عيوب التخطيط :

وبخلاصة العيوب التى تقترن بالتخطيط عن طريق تملك الدولة للإنتاج ورسم الخطة من مجلس محدود يفصلها آرثر لويس فيما يلى :

١ - أن القوة المركزية للتخطيط التى تصدر التوجيهات لا تستطيع أن تدخل فى تحديد جميع النتائج المترتبة على هذه التوجيهات ، فالنظام الاقتصادى معقد إلى أبعد الحدود ، فإذا وضعت مثلاً خطة لزيادة إنتاج الساعات يجب عليك فى الوقت نفسه أن تضع خطة لزيادة جميع الموارد والأدوات ، التى تدخل فى صناعات الساعات وتخفيض إنتاج جميع الأشياء التى تغنى عن استخدام الساعات ، والموارد التى تتكون منها هذه الأشياء ، والآن لا يستطيع شخص واحد أن يضع قائمة كاملة لجميع الموارد والأدوات التى تدخل فى صناعة الساعات وفى صناعة الأشياء البديلة للساعات ، وأن يقدر جميع النتائج الاقتصادية التى سترتب عليها زيادة الساعات .

وحتى إذا استطاع هذا الشخص أن يضع قائمة للساعات فسوف يحتاج إلى قائمة منفصلة لكل من الموارد التى تدخل فى صناعتها والتى يجب أن تُخطط هى الأخرى ، وعلى هذا فإن القوائم لن تنتهى . ويسبب هذا التقييد فإن تنفيذ الخطة التى تتم عن طريق التوجيه لا يكون دائماً مرضياً ، فهناك آلاف من الآلات تنتج يومياً ، ولكنها تترك بلا استخدام بسبب قلة بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيلها . وفى التخطيط عن طريق التوجيه تكون النتيجة دائماً هى وجود نقص فى أشياء معينة وفائض فى أشياء أخرى ...

٢ - وعيب آخر يتصل بالتخطيط الاشتراكى حيث تنعدم المرونة ، فبعد أن يضع رجال التخطيط آلاف التفاصيل الضرورية لتنفيذ الخطة ، وبعد أن يصدروا توجيهاتهم فإنهم يعارضون أى طلب لمراجعة الأرقام ...

٣ - وعند تنفيذ الخطة يحتمل أن تكون نتائجها غير كاملة ، وحتى ولو كانت الخطة كاملة عند وضعها فإن الظروف تتغير ، فقد يعطى تصريح لمؤسسة معينة لشراء الفحم ولكن ربما يضرب عمال هذه المؤسسة عن العمل ، أو يقع حادث

معين ، أو تكون الأحوال الجوية سيئة ، وبذلك لن تتمكن هذه المؤسسات من الحصول على مخصصاتهم من الفحم . ونتيجة لهذا فإنها تريد شراء البترول من مؤسسة أخرى لا تحتاج كثيراً إلى هذا النوع من الوقود . وفي معظم النظم الاقتصادية المخططة تخطيطاً مركزياً يكون لهذه الظروف الطارئة نتيجة غريبة وهي أن الخطة يمكن أن تسير سيراً طبيعياً عن طريق السوق السوداء التي تستطيع فيها المؤسسات أن تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة .

٤ - ويجب أن نضيف إلى أخطاء التخطيط عن طريق التوجيه ، وإلى عدم مرونته عيباً رابعاً وهو عدم التطور ، فمن العسير زيادة إنتاج الساعات إذا كان هناك نوع واحد من هذه الساعات ، أما إذا كان هناك نوعان من الساعات فإن الصعوبة تتضاعف ، وهكذا تزداد الصعوبات بزيادة أنواع الساعات ، ونتيجة لهذا فإن رجال التخطيط المركزي يميلون إلى الإسراف في توحيد أنواع السلع ، ليس لأنهم يعتقدون أن هذا التوجيه في مصلحة الشعب ، وإنما لأن هذا يسهل لهم عملهم ، وتوحيد أنواع السلع يكون في بعض الأحيان أداة للتقدم ، ولكنه يكون دائماً عدواً للسعادة ، ويؤدي إلى نتائج سيئة بالنسبة للتجارة الخارجية .

٥ - وإخضاع المشروعات للتخطيط عن طريق التوجيه يكون له أثر ضار لأن هناك أشياء لا يمكن التنبؤ بها ، ولهذا لا يمكن إخضاعها للتخطيط المركزي ، ومستقبل البلاد يتوقف على الإنتاج الحر وعلى الأشخاص ذوي الآراء الحديثة ، التي يستطيعون تأييدها في وجه أي معارضة ، للحصول على ما يريدون من رأس المال والعمل والمواد الخام ، دون أن يصطدموا بالعقبات التي تخلقها الطبقات البيروقراطية ، وليختبروا السوق بأنفسهم وأي نوع من التخطيط يحول دون تحقيق هذا بصفة دائمة أو لفترة طويلة .

٦ - وأخيراً كلما حاولنا التغلب على صعوبات التخطيط عن طريق التوجيه ، ازدادت تكاليف التخطيط ، ونحن لا نستطيع أن نخطط دون معرفة ، ولهذا يجب أن تكون لدينا إحصاءات متصلة وعدد كبير من الموظفين والخبراء ، ونحن لا نستطيع أن نصدر آلافاً من التراخيص بسرعة دون أن يكون لدينا آلاف من الموظفين ، وكلما حاولنا أن نخطط بطريقة أفضل احتجنا إلى مزيد من رجال التخطيط ، وتفيد الإحصاءات السوفيتية أن لدى روسيا ٨٠٠٠٠٠ من رجال الاقتصاد معظمهم من الإداريين المتصلين بالتخطيط ، ونظام الأسعار يقوم بنفس الوظيفة دون حاجة إلى

هذا الجيش من رجال الاقتصاد الذين يمكن الاستفادة منهم في المصانع والمعامل والحقول .

فالخطة لا يمكن أن توضع بواسطة الشعب أو البرلمان أو مجلس الوزراء ، ولكن يجب أن يضعها المسؤولون المتخصصون ، لأن الخطة تتضمن آلاف من التفاصيل المتصلة ببعضها ، ونتائج هذه الخطة تظهر في صورة آلاف من الأوامر الإدارية والقرارات ، والبرلمان والوزراء لا يستطيعون الاطلاع على كل هذه التفاصيل ، ولهذا فإن هناك فرصاً لا حصر لها للتلاعب والفساد ، فكلما ازدادت التوجهات التي تصدر من السلطة المركزية قلت القدرة على الإشراف وعندما تفعل الحكومة أشياء قليلة فقط فإننا نستطيع مراقبتها ، ولكن عندما تفعل كل شيء فإنها لا تستطيع حتى مراقبة نفسها (١) .

والدولة على هذا الوضع جهاز ضخم هائل معقد كل التعقيد لأنه يضم بطبيعة الحال عدداً كبيراً من الأجهزة الفرعية التي تنفرع بدورها إلى أجهزة ثانوية ، وهكذا تتسلل أوامرها خلال المرور في عدد كبير من المراحل والإجراءات ، وليس هناك شك في أن هذا التكوين يجعل سير الأمور مسألة شاقة ، تحيطها الصعوبات من كل جانب ، فضلاً عن أن هذا النوع من التنظيم يعرض الجهاز للوقوع في كثير من الأخطاء لا يمكن اكتشافها إلا بعد فوات الأوان ، وبهذه الصورة فإن الاشتراكية الماركسية تؤدي إلى اختناق اقتصاد البلد ببطء بفضل الإفراط في المركزية والبيروقراطية ، اللتين تحدثان شللاً في الجهاز الاقتصادي ، وتقتلان كل إحساس بالمسئولية والقدرة على التصرف .

ولقد نشرت جريدة الأهرام القاهرية في ٢ / ٧ / ١٩٨٤ تقريراً عن تفشي التسبب والتبديد في الأجهزة والمنشآت السوفيتية ، وسوء الإدارة والتخطيط ، والذي يكبد السوفيت ٥ مليارات دولار في سنوات قليلة ، نقلت ذلك عن الصحف السوفيتية التي وجهت هجوماً عنيفاً لمختلف الأجهزة الإدارية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي ، واتهمتها في جرأة نادرة بالتخطيط والتبديد واللامبالاة ، كما رسمت صورة قاتمة للأوضاع الاقتصادية والصناعية والمهنية في البلاد ، وأوضحت أن المسئولية

(١) أسس التخطيط الاقتصادي The Principles of Economic Planning آرثر لويس ت . فريد مصطفى .  
الدار القومية للطباعة والنشر . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦١ ( اخترنا لك ١٩ ) ص ٢٥ — ٣٦ .

ضائعة بين مختلف الأجهزة الحكومية وأن الخلل لم يعد استثناء بل وضعاً عاماً ، فذكرت صحيفة « ترود » الناطقة باسم النقابات العمالية أن سوء الإدارة الاقتصادية والأخطاء في التخطيط والإهمال بين المسؤولين أدى إلى ضياع نحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات القليلة الماضية .

وقالت : ( إن هذه الأموال ضاعت في مشتريات من الأجهزة الإلكترونية الحديثة ، التي لا تستخدم ، وانتهى بها الأمر إلى بيعها كحديد خردة ، إما لأن خطط تشغيلها لم تصل معها ، أو لأن أحجامها كانت أكبر من المنشآت التي أرسلت إليها ، أو لأن أحداً لم يعرف كيفية استخدامها ) وأضافت : ( أن كل وزارة تلقى اللوم والمسئولية على الأخرى ، ولا يعرف أحد من المسؤول الحقيقي ) .

وقالت الصحيفة : ( إن سوء الإدارة والتسيب وتعارض مواقف المسؤولين لم يعد استثناء من القاعدة ) وأضافت : ( أن السلطة الحاكمة نفسها تردد هذه الانتقادات ، ولكن شيئاً لا يتغير ) كما أكدت أن المسؤولين الذين يملكون ملايين الروبيات يعيشون في مأمن وحماية أكثر من « سارق البرتقال » .

وأشارت إلى أنه في أقصى الحالات يوجه اللوم إلى مديري المشروعات الفاشلة ، وإذا ما وقعت عقوبات مالية فإن المصنع بأكمله هو الذى يتحملها ، وفي النهاية إن الذى يدفع ثمن الخسارة هو الدولة والاقتصاد السوفيتى .

كما أشارت صحيفة « الحياة الريفية » إلى مدى الخلل الواقع في المزارع بأوكرانيا ، التي تعتبر صومعة القمح السوفيتى ، وقالت : ( إن الجرارات معطلة ، ولا تصلح للاستخدام ) وأبدت صحيفة « يرافدا » قلقها من حالة الآلات الزراعية قبل شهر من موسم الحصاد ، وقالت : ( إن حوالى ٢٥ ٪ منها معطل ) .

وفي الوقت نفسه وجهت صحيفة « سوفيتكيا روسيا » الناطقة باسم اتحاد روسيا — أكبر الجمهوريات السوفيتية — انتقادات شديدة لهيئة أطباء الاتحاد السوفيتى واتهمت الأطباء باللامبالاة ، وانعدام الإحساس والضمير ، والتصرف بشكل إجرامى ، وقالت : ( إن عدداً كبيراً من الأطباء غير محترفين ويتصرفون بلا مبالاة ، مما ينتج عنه عواقب وخيمة ) وقالت : ( إنه يتعين تعزيز الرقابة على الهيئات الطبية ، ووضع لوائح من شأنها دفع الطبيب على تحمل مزيد من المسئولية في مجال عمله ) .

## ترشيد العرض والطلب :

إن أكبر الصعوبات التي تواجه التطبيق العملي للاشتراكية هو صعوبة القيام بالعملية الإنتاجية وقصور أساليبها ، ففي العادة يكون الربح هو دافع الإنتاج ، لأنه يؤدي إلى ظهور أصحاب الأعمال المخاطرين ، الذي سيؤدي تنافسهم للابتكار وإرضاء المستهلكين ، ففي هذه الحالة تدور العجلة الإنتاجية بيد عدد كبير من المنتجين يشمل المجتمع كله ، ومن ثم فإن القرارات ستكون متجاوبة مع حاجات الأفراد على أوسع نطاق ، ولكن مجلسا يتكون من أفراد معدودين في نظام اشتراكي لن يكون في إمكانه إلا أن يفرض إشباعا معيناً على المستهلكين لا يستجيب لرغباتهم .

وقد يعاب على الأفراد قصور عزميتهم ، وعدم دقة تخمينهم عن المستقبل ، وأن هذا يحد الإنتاج ، والواقع أن المستقبل غير معروف ، مما أدى بالفرد إلى الحذر ، ولكن هذا الحذر من جهة أخرى فيه حفاظ على موارد الدولة ، وإذا لم يوجد هذا الحذر عند مجلس التخطيط تكون النتائج أسوأ من نتائج مجموع الأفراد في قراراتهم التنافسية فضلاً عن أن مجلس التخطيط إنما هو عينة من مجموع الأفراد ، في طبيعة تقديرهم ضعيف مما يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع كله ، ضمن فساد توقعاتهم وفشل سياستهم ، ولهذا كان تعاون المجتمع ككل في العملية الإنتاجية على شكل خلايا فردية حية أضمن وأسلم في تخطيط السياسة الإنتاجية عامة .

ولا ننسى أن الأمر يتعلق بالمستقبل ، بمعنى أنه مهما كان للمجلس من معلومات أكثر من معلومات الفرد المنتج فإنه لن يكون تقديره بالنسبة للمستقبل الذي يتعلق بحاجات الأفراد أكثر دقة .

هذا إذا علمنا أن حاجات الأفراد تنبع من نفوسهم ، ومن ثم فإن المعلومات تتطلب تجربة وذوقاً للسوق ، وهذا يجعل السوق التنافسية أكثر تحاوباً مع رغبات الناس ، ومجلس التخطيط لا يملك هذه الإمكانيات ، حيث الحاجة مسألة نفسية أولاً وقبل كل شيء ، بشرط عدالة التوزيع وانتفاء الظلم والاستغلال .

إن مسألة الطلب ليست مجرد إشباع ، يقوم على أساس عقل ، وإنما هي رغبة تنبع من الوجدان ، وما أمل الحياة في ظل الاشتراكية وما أشد قصور العقل حين

يرسم مطالب وحاجات الأجيال المقبلة ، أى جهود سيحل ؟ إن الرغبة التى تتبع من النفس تفتح آفاق الابتكار أمام المنتجين ، إن المجتمع كله يساهم فى ابتكار الحاجات لا مجلس محدود للتخطيط ، إن الرغبة ليست ضلالا ، إنما هى تتبع من عناصر تدفع الإنسان دفعا إلى امتلاك الحياة وامتصاص عصارتها ، وتفتيح مغاليقها ، وتفجير ينابيعها ، مادامت تلك حلالا وتتجنب حراما .

والأثمان فى النظام التنافسى تحددها الأهمية النسبية للعوامل ، وتعكس القيمة التى حددها لها رجال يعملون تحت ضغط المنافسة ، فيكونون اقتصاديين بالضرورة تحت ضغط حافظ تحقيق أقصى ربح .

ويقوم كل فرد صغر أم كبير من الملاك بتحديد خطة الإنتاج والتنظيم ، ولا بد للدولة الاشتراكية التى تريد أن تضارعه فى الكفاءة أن تحتفظ بعدد ضخم من الموظفين لتصل إلى مايقرب من هذه الكفاءة ، وهم لا يتوفر لهم الحماس الموجود عند أصحاب الأعمال العاديين ودوافعهم .

ومن الواضح أن كل منظم يتخذ قراراته مستقلا عن الباقين ، حيث يواجه كل منظم بيانا من الخبرة الواسعة بالتكاليف ، تمثله المستويات الجارية للأجور والإيجار والربح ، أما فى الاقتصاد الاشتراكى فمن المتعذر توفير مثل هذا البناء الموضوعى للتكاليف ، لأنها تكون مجرد تكاليف إلزامية تحددها السياسة العامة للدولة .

وتساعد سوق رأس المال على دوران العملية الإنتاجية ، فمن طريق السعر تتوزع الموارد آليا بين أرباب الأعمال ، هذه المسألة يجادل الاشتراكيون فى أنها تحل عندهم بمعرفة الموارد الموجودة والأسعار المناسبة للمنتجات ، أما فيما يختص بالإنتاجية العادية لهذه الموارد عند استعمالها فى مختلف الاستعمالات فيقولون : إن هذه مسألة معلومات فنية ، لا تتطلب سوقاً تحدد لها سعراً ، مع أن هذا غير ممكن لأنه لن يتم إلا بملايين المعادلات بين الإنتاجيات النسبية لرأس المال حتى نصل إلى أحسن إنتاجية ، وهذا يقتضى وضع ملايين المعادلات على أساس ملايين البيانات الإحصائية ، المبنية على أساس ملايين أكثر منها بكثير من التقديرات الفردية ، وخين تحل هذه المعادلات تكون المعلومات التى بنيت عليها قد تغيرت وهكذا ، وهى عملية



غير ممكنة إلا حين يساهم كل منهم في عملية التقدير ، بتجميع عناصر الإنتاج وبفاضل بين استعمالاتها ، لهذا لا تستطيع الماركسية أن تخطو خطوة واحدة دون أن تركز على كل خصائص العلاقات الإنتاجية في النظام الرأسمالي ، وفي حركتها تقلد تماما الدول الرأسمالية ، ولا تستطيع الإبداع وحدها ، ويأخذ هذا الموقف في التعقيد حين تسيطر الاشتراكية تماما ، فتصبح قراراتها تعسفية ، لعجزها عن التخطيط الناجح للمجتمع ككل ، ولعدم قدرتها على حل ملايين المعادلات اللازمة لمعرفة أحسن وأرخص السبل لاستعمال الموارد ذات الاستعمالات المتعددة على الحاجات المختلفة ، إنه من المستحيل القيام بالحسابات الاشتراكية ، وبالتالي سيختفى العقل الإقتصادي ، ويخضع الاقتصاد لتسيب وإهمال وفوضى البيروقراطية .

ولا يمكن التخلي عن جهاز الأثمان كلية إلا إذا فرض نظام صارم للتوزيع بالبطاقات بالنسبة لكافة المعاملات الاقتصادية ، بحيث لا يقوم وجود لأي تبادل حر بين طرف وآخر .

فتوزيع الموارد مسألة اجتماعية ، يشارك فيها المجتمع بأكمله ، ويصعب على السلطة المركزية تقديرها ، لأنها لا تستطيع تقدير المنافع النسبية للسلع ، فترشيد استخدام الموارد ، وحسن استغلالها لا يتحقق إلا بمؤشرات الملكية الخاصة ، والربح في ظل نظام إسلامي يحقق عدالة التوزيع ويحرم الظلم والاستغلال ، ولن يستطيع أى نظام اشتراكي تحقيق الإنتاج المركزي إلا عن طريق تحويل المجتمع كله إلى ثكنة أو سجن ، يحدد فيه نوع الإنتاج والاستهلاك بطريق تحكمي ، وتهدر الموارد فيه ، وتكثر المنخفضات نتيجة الارتجال وسوء التقدير .

#### التوقعات والاختراعات :

ونستطيع أن نؤكد أن القضاء على السوق نهائيا وسيادة الاشتراكية يؤدي بالعالم إلى حالة من الجمود حيث يسيطر عليه الخوف والروتين ، فيموت الابتكار لانعدام المنافسة .

إن التوقعات ضرورية كمولد للابتكار والنمو ، وهي تنبأ بالطلب وتقدم له ما نتوقع أن يرغب فيه ، وحين تتحقق النتيجة فإن التوقعات تسفر عن إجابة ما نتحقق توقعه ، وترك ما لم يتحقق توقعه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها تستجيب

لتغيرات الطلب بالنسبة للسلع المعتادة إذا توقع زيادة أو قلة الطلب عليها ، ومن ثم فإن التوقع خادِم للطلب ويستجيب له ، ومن ناحية أخرى نجد أنه غير جامد فلا يلزم المستهلك بأنواع معروضة فقط ، ولكنه يشترك له المجال لترك ما يريد ، ويطلب ما يريد ، فيفتح المجال للمجتمع المتطور غير الجامد ، وانطلاق التوقع في بحثه عن المجالات يفتح الطريق للتقدم وإعادة التقدير بعد تحقق الطلب ، مما يؤدي إلى القضاء على الانحرافات ، وهكذا تتلاقى التذبذبات والتقلبات العنيفة .

ويمكن تلخيص الفرق بين عمل التوقعات في ظل النظام الاشتراكي وفي ظل النظام التنافسي في النقاط الآتية :

١ — توقعات مجلس التخطيط كتوقعات الأفراد ، ولكن الأفراد يمتازون بوفرة عددهم ، وقدرتهم على التجارب مع السوق ، وأخطاؤهم فردية بعكس مجلس التخطيط .

٢ — الاتجاه الغالب لتوقعات أصحاب الأعمال علمي ، ينمو باستمرار ، ومن ثم فالانحراف عن الصواب قليل ويتمدد ، ثم إنه يلغى بعضه بعضا لكبر العدد وفقا لقانون المتوسطات الإحصائية .

٣ — التوقعات هي سر التطور ، كما يشهد التاريخ ، ولو كانت التوقعات تؤدي إلى التقلب المستمر كما يصفها الاشتراكيون لما وصل الغرب إلى تقدمه الحالي ، وإنما سر تقلبات الرأسمالية يرجع إلى علل أخرى كالربا والاحتكار والاكتناز وسوء توزيع الدخل .

٤ — يخشى مجلس التخطيط مسئولية تطبيق اختراعات جديدة ، ولا يوجد عنده أى دافع للمخاطرة لفقدان الدافع إلى ذلك ، والخوف من المسئولية ، مما يؤدي إلى الجمود بعكس نظام التوقع في السوق التنافسي .

٥ — عدم وجود بدائل سلعية في النظام الاشتراكي ، مما يؤدي إلى إجبار المستهلكين على شراء السلع المنتجة بعكس الحال في ظل المنافسة .

ولعل من أكبر الأخطاء التي يقع فيها الماركسيون ، تصورهم أن كل منتج في حالة المنافسة يتصرف كما يريد مستقلا عن السعر ، والواقع أن كل فرد في السوق المتنافس يرتبط بالآخر بجاذبية نظام الأثمان ، والترابط في العملية الإنتاجية والتبادلية ، فيعملون جميعا باتساق في أعضاء الجسم الواحد ، ولو كان الأمر كما يصورون لعاشت

الدنيا في غيبوبة دائمة ، ولما تقدم اقتصادها بهذه الصورة ، فليست الأزمت نتيجة طبيعة التوقع أو الملكية ، وإنما ترجع إلى الربا والاحتكار والاكتناز وسوء توزيع الدخل .

وفي النظام الماركسي نجد أنه في حالة التخطيط الطويل للسلع الاستهلاكية لن يؤخذ الاختراع في الحسبان ، ويكون رجال التخطيط بين أمرين : إما إهمال الاختراع ، أو تطبيق الاختراع ، وفي حالة تطبيق الاختراع فإنه سيحدث نفس الهزة التي تواجه المجتمع الحر سواء بسواء ، ولكننا نلاحظ أن الاتجاه العام للاشتراكية كالاكتناز في الرأسمالية تماما هو تأجيل استخدام الاختراعات حتى استهلاك الاختراع القديم ، فضلا عن ضعف الدافع إلى استخدام الاختراع في كليهما لانعدام المنافسة . والأصل ألا يتوانى أحد عن استخدام الاختراع ، الذي يخفف التكاليف ويزيد الإنتاج ، وينوع الاستعمالات مهما كلفه ذلك تحت ضغط المنافسة والبحث وراء رضا المستهلك . ومن ثم كان هو طريق التقدم والنمو .

ولن يضطر الاشتراكيون والاحتكاريون الرأسماليون إلى إدخال المخترعات إلا إذا كان انخفاض التكلفة الناتج عن هذا التطبيق يعرض انخفاض قيمة رأس المال المستثمر فعلا . أما إذا ظلت المنافسة سارية — حيث لا يمكن لأى منتج بمفرده أن يؤثر في الأثمان كما لا يملك وحده القوة الكافية لمنع دخول مؤسسات جديدة في الصناعة — فسيضطر المنتجون المستثمرون إلى تحمل خسائر هبوط قيمة الاستثمارات القديمة التي تسببها التجديدات ، ولا يجدون أمامهم لمقاومة هذه النتائج إلا قيامهم بأنفسهم بإدخال تلك التجديدات .

#### نتائج اجتماعية وسياسية :

وللنظام الماركسي انطباعات أخرى من الناحية الاجتماعية ، حيث يؤدي إلى ظهور النزعات الديكتاتورية ومعها معاناة الشعوب ، فحالة كبحالة روسيا الاجتماعية أكبر دليل على ذلك ، إن روسيا في سبيل التقدم بمعدل أكبر وفق خطة رسمها القادة لهذا التقدم لم تفهم بعد ما يعانيه الشعب من كبت وحرمان . إن التقدم فيها كان على دماء أجيال ، وسعادة أجيال لحساب أجيال مقبلة ، فهل من العدل ألا يكون لهذه الأجيال المضحي بها حق ؟ لا ننكر أنهم لابد أن يبذلوا ، ولكننا يجب أيضا ألا ننك عليهم حق الحياة ، إن سوء التغذية وانعدام الحرية وطغيان الديكتاتورية وإره

البوليس كلها مظاهر شائعة في تاريخ السوفييت ، لا ينكرها زعماءه اليوم حين يصورون عصر « ستالين الرهيب » .

إن العذاب الذى عانى منه الشعب الروسى تحت الحكم الشيوعى مثير للذهول .

يقول الكاتب الروسى ( الكسندر سولزيتشن ) : ( إن الشيوعيين أعدموا أكثر من ١٠٠٠ شخص كل شهر طوال الفترة من عام ١٩١٨ حتى ١٩١٩ ، قبل مجيء ستالين إلى الحكم ، وبعد ذلك بعشرين عاما وفي ذروة الإرهاب فى عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨ أعدم ستالين ٤٠ ألف شخص كل شهر ، أى أكثر من ألف شخص كل يوم ، واستمر هذا المدة عامين كاملين .. ) ( روبر كونكويست )  
خبير الشؤون السوفيتية : ( إن ضحايا الإعدام فى السنوات الخمس عشرة الأولى من الحكم الشيوعى تحت لينين وستالين وخروشوف وبريجنيف ، فاقت ٥٠ مرة ضحايا الإعدام طوال نصف قرن من حكم القياصرة ، هذا غير ٨ ملايين ماتوا فى معسكرات العمل ، أثناء حكم ستالين ، و ٥ ملايين راحوا ضحية المجاعة المتعمدة فى أوكرانيا فى بداية الثلاثينات ، فبينما كان هؤلاء الملايين يموتون جوعا كان القادة الشيوعيون يشحنون الحبوب للخارج لدفع ثمن تجارتهم مع الغرب .

وخلال الثلاثينات أعدم ٧٠ ٪ من كبار ضباط الجيش الروسى ، ولم يستثن أحد من إرهاب ستالين حتى أولئك الذين كانوا فى أعلى مستويات الحزب الشيوعى ، وقتل فيما بعد ٩٨ من أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ١٣٩ عضواً ، وبعد الحرب العالمية الثانية أرسل ملايين من أسرى الحرب الذين عادوا لروسيا إلى معسكرات العمل بتهمة أنهم شاهدوا الغرب . لم يكن ستالين الذى درس تاريخ سيا جيداً يخاطر بشيء ، وكان يعلم أن أكبر أعدائه هم نفس أعداء القياصرة فدأبى ، جيوش الغرب وأفكار الغرب ، وقد أصر ستالين على منع الأفكار الغربية من التسلل إلى موسكو ، ويقال إن ستالين قتل ١٠ مليون روسى (١) .

ومن السخرية أن ينكر المؤرخ السوفيتى ( يورى باليكوف ) هذا الرقم مصححاً له بمليون فقط (٢) .

(١) الأهرام ( جريدة مصرية ) ١٩ / ٤ / ١٩٨٠ م .

(٢) الشرق الأوسط ( جريدة عربية ) ١٧ / ١١ / ١٩٨٢ .

ونظرة واعية إلى ما حدث من خراب وقتل في جنوب اليمن وأفغانستان بين زعماء الشيوعيين مما حكته الصحافة في الثمانينات من هذا القرن ، ما يعطى صورة واضحة وقاطعة على الطبيعة الدموية والتخريبية للاشتراكية .

والديكتاتورية السياسية تابع ضرورى للديكتاتورية الاقتصادية ، فحين تكون الدولة هي المالك الوحيد لأدوات الإنتاج ، وهي التى توجه استغلال هذه الأدوات وغيرها من عناصر الإنتاج لتحقيق الأغراض التى تبغها ، وهي المستأجر الوحيد للعمل الإنسانى على مختلف مراتبه ودرجاته ، ولايستطيع العمال أن ينتقلوا من عمل إلى عمل أو من منطقة إلى أخرى ، بل هم مسخرون كمجموعة من العبيد ، كل هذا يشيع فى نفوس الناس القلق والضجر والتيرم بالحياة فتقل كفاءتهم الإنتاجية ، فضلا عن أن أهداف الدولة الأساسية بهذه الصورة تكون زيادة الإنتاج مما يؤدى إلى إرهاب العمال إرهابا بالغا ، ثم إن معدل التقدم الواسع المطلوب يضطر الدولة إلى حرمان الناس من كثير من متطلبات الاستهلاك ، كل هذه الظروف تمنع الدولة من السماح للناس بالتعبير عن آرائهم ، فالديكتاتورية السياسية تابع حتمى للديكتاتورية الاقتصادية .

إن رغبة الروس فى تحقيق حلم الامبراطورية تحت زعامة روسيا ، هو حلم القياصرة القديم ، وأصبح الهدف مسلحا بمذهب منظم وقوى مادية ودعائية ، وكان هذا التوسع غربا فى دول أوروبا الشرقية التى داسها الجيش الأحمر ، ولازالت تنوء إلى اليوم تحت نير الاستعمار الشيوعى ، وتפור منها الثورات التى يقمعها الاستعماريون السوفيت بكل وحشية ودموية .

واجتاحت جحافل البربر السوفيت بلاد المسلمين ( سمرقند وبخارى وأوزبكستان وتركستان الغربية ) ، وقتلت منهم الكثير ، وشردت الأكثر ، وتحاول إلى اليوم لإخراجهم من دينهم بكل وسائل الإرهاب والإغراء .

ولايزال هذا الغزو الاستعمارى مستمرا فى آخر غزو ، يخوض المسلمون الأفغان حربه الضروس .

يقول توينبى : ( وفى الحقيقة يبدى انتحال روسيا فى القرن العشرين هذه

العقيدة الغربية. الدخيلة عليها ، بصرف النظر عما يحمله انتصارها من تعريض الثقافة الغربية للخطر ، مدى ما بلغه نفوذها من حول واقتدار ، وثمة غموض عميق بالنسبة لطبيعة البولشفية التي بشر بها لينين ، فهل جاء يستكمل رسالة بطرس الأكبر أو لدمرها ؟ إن إعادة نقل عاصمة روسيا من معقل بطرس غير المألوف إلى موقع مركزي في الداخل هو بمثابة إعلان لينين نفسه خليفة البطريرك الأكبر وخليفة قدماء المتعصين وأصحاب النزعات السلافية (١) .

---

(١) مختصر دراسة التاريخ أرنولد توينبي ص ٣٤٠ ، ٣٣٦ ترجمة محمد شفيق غبريال . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٦ .

الباب الثالث

## **النظام الاقتصادي الإسلامي**





« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا ظَلَمًا فَنُصِيفُ نَصِيْبَهُ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا . إِنْ تَحْتَسِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَرْ عَنْكُمْ سِيئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا . وَلَا تَتَّبِعُوا مَا مَافَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ .

---

(١) سورة النساء آية ٢٩ - ٣٢ .



## النظام الاقتصادي الإسلامي

### مقدمة :

لفظ الحرية يراد به حريتان : حرية داخلية وحرية خارجية ، والأولى تتصل بالاختيار والإرادة ، وهى بذلك تتصل بداخل الإنسان من زاوية معتقداته وأخلاقياته ، والسيطرة على اتجاهاته ، أما الثانية فتتصل بعلاقاته مع الآخرين أفرادا وحكومات ، فهى تتصل لذلك بالقوانين والأنظمة .

وقد ارتبط مفهوم الحرية فى الفكر الغربى بالثورة على الكنيسة والإقطاع ، وبلغ أقصاه فى الفكر الفوضوى الذى رفض الخضوع لأى قانون أو نظام ، ويتدرج من إعلان حقوق الإنسان فى بداية الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إلى تقييد الحرية بما لا يضر الآخرين ، شرط أن يكون هذا القيد بقانون .

ولما كان القانون تفرضه السلطة بقوة النفوذ أو المال وإن ناقشه النواب ، فإن هذه القوانين كما هى العادة تحيزت إلى طبقة أصحاب المال من الرأسماليين والاحتكاريين والمرايين ، وإن رفعت الشعارات الخاوية .

إن أزمة هذه المجتمعات فى الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام ، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار ، ودخول ظالمة من ربا إلى غصب .

أما الاشتراكية فقد قلبت المشكلة وحولتها إلى فلسفة للتوزيع ، وأهدرت الإنتاج ، إنها صادرت الملكيات ومنعت الميراث دون أن تفرق بين الملكية النظيفة ، والملكية المستغلة ، فأهدرت كرامة الإنسان ، وحولته إلى مملوك للحزب الشيوعى ، لا يقدر على شىء ، وهو ككل على الدولة فى طعامه ولباسه ، ولهذا أينما وجهته لآيات بخير .

أما الإسلام فإنه يحور الإنسان بطريقتين :  
الأولى : بالعقيدة التى تملأ القلب إيمانا بأن العمر بيد الله ، والرزق بيد الله فمن

يخاف غير الله ؟

الثانية : بالشرعية التى تكفل حرمة الدماء ، والأموال والحرمات من جهة ، وتكفل للجميع حد الحاجة بالزكاة من جهة أخرى ، وهذا أكبر ضمان للحرية والكرامة والإنسانية .

ثم توضع الرقابة على تنفيذ ذلك داخليا بصوت الضمير على أساس التقوى ، وخارجيا بسوط السلطان بتنفيذ الفرائض وإقامة الحدود والتعازير .

وسيكون حديثنا عن النظام الاقتصادى الإسلامى من هذا المنطلق فى ثلاثة موضوعات :

- ١ — الإيمان الذى يحقق التوازن فى السلوك بين الدنيا والآخرة .
- ٢ — القسط الذى يحقق الاستجابة للفطرة ، بإقرار حق الملكية والميراث والكسب .
- ٣ — الزكاة التى تحقق عدالة التوزيع وتؤمن التكافل المعاشى فى المجتمع .

## الفصل الأول

### الإيمان

يقول ديورانت : ( والمهرب الوحيد الجدير بالعقل الناضج من هذا الاضطراب هو أن نرتفع عن النظر إلى الشوارد والأجزاء كي نتأمل الكل ، لأن ما فقدناه قبل كل شيء هو هذه النظرة الكلية ، وتبدو الحياة من التعقيد والتحريك بحيث يصعب علينا إدراك وحدتها ومفهومها ، إننا نفقد صفة المواطن فلا نصبح سوى مجرد أفراد ، ليس لنا غايات أبعد من لحظة موتنا ، فنحن بضعة من الناس ولا شيء سوى ذلك ولا نجد أحدا اليوم يجسر على وصف الحياة في كليتها ، والحل سريع والتركيب بطيء ... وثقافتنا اليوم سطحية ، ومعرفتنا خطيرة لأننا أغنياء في الآلات فقراء في الأغراض ؛ وقد ذهب اتزان العقل الذى نشأ ذات يوم من حرارة الإيمان الدينى ، وانتزع العلم الأسس المتعالية لأخلاقياتها ، ويبدو العالم كله مستغرقا في فردية مضطربة تعكس تجزؤ خلقنا المضطرب ) (١) .

إن الذين يعتمدون على الحس يقصرون المعرفة على ماتدركه الحواس ، وقد كان هذا الاتجاه رد فعل للاتجاه المثالى المفرط الذى يعتمد على العقل المجرد ، وهذا الاتجاه الحسى لا ينتهى إلا إلى تفسير الوجود على أنه صدفة وخبط عشواء وتقتصر — نتيجة ذلك — غايته في الوجود على شهواته ، وهنا يكون الحكم والتفسير هو الهوى النابع من الغرائز ﴿ وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم ﴾ (٢) .

والعقل — سواء استخدم الحس أو الحس — لا يستطيع أن يفسر وحده الوجود لقصوره عن إدراك الوجود في اتساعه ، أو الوجود في ذاته ، أو الوجود في حركته وارتباطه ، ومن ثم إذا ادعى لنفسه هذا الحق فإنه لا ينتهى إلا إلى ضلال ، ذلك لأنه قائم على الظن ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق

(١) مباهج الفلسفة . ج ١ ص ٤ ، ٦ رول ديورانت . ت . أحمد فؤاد الأهواني الأنجلو المصرية ١٩٥٧ بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٩ .

شيئا (١) .

وما بقى أمامنا الآن إلا سبيل الدين ، الذى يقدم تفسيراً للوجود والتاريخ ، قائماً على قاعدة أساسية هي أن هذا الوجود من خلق إله عليم حكيم ، وأن الله وحده هو القادر على تقديم تفسير للوجود والتاريخ للناس عن طريق الوحي ؛ لعجز الإنسان عن إدراكه وحده .

إن العلماء يتحدثون عن الألكترون ، وهم لم يروه ، فلم يوجد الجهاز المكبر الذى يرون به هذا الألكترون ، ولكنهم يُجهلون من ينكره لأن له من الآثار ما دفعهم إلى أن يؤمنوا به .

ولقد اكتشف Leverier العالم الفلكى الفرنسى « ١٨١١ — ١٨٧٧ » عن طريق الحاسبات الفلكية ضرورة وجود كوكب سيار وعين محله بالضبط بآثاره رغم أنه لم يره ، ثم اكتشف هذا الكوكب فعلاً فيما بعد وسمى نبتون .

وفى عام ١٩٣٥ نبه عالم الرياضيات اليابانى هيديكى يوكاوا إلى وجود جسيم ذرى هو الميزون ، وتنبأ مقدماً بوزنه وعمره ، إلى أن كان عام ١٩٤٧ فاكشف عالم الذرة الإنجليزى ( س . ف . باول ) هذا الميزون ، ومنح اليابانى جائزة نوبل عام ١٩٤٩ .

ولكن من الناس من إذا قيل لهم عن ضرورة الإيمان بالله سبحانه عن طريق شهادة الوجود التى تبهر العقول ، رأيتهم يصدون عنك صدوداً ، ويقولون : أرنا الله جهرة ! وكأن هذا الوجود الهائل وهذا النظام المبدع لا يكفيان كدليل .

إن الإيمان بالله يجده الإنسان عميقاً فى فطرته ، وفى حسه ، ويعرفه العقل حتماً إذا فكر فى نفسه ، وفى الوجود ومصدره ، وما يرى من بديع خلقه ودقيق صنعه فيما بين الأرض والفضاء ، واليابس والماء ، والجمااد والأحياء .

فهذا الوجود معجزة تفتتح لها الأبواب ، وتعجب منها العقول ، إنه معجزة من الذرة الصغيرة التى تتحرك أجزاؤها بسرعة هائلة ، والخلية الضعيفة التى تدهل وظائفها ، والعقول ، والنفس الإنسانية التى ترى فى كل يوم عجائب منها ، حتى فى الذبابة التى

(١) سورة النجم آية ٢٨ .

لايستطيع المتألهون الكاذبون أن يخلقوا مثلها ولو اجتمعوا لها ، وهذه الأرض التي مهدت على هذا الوصف ، الجبال فيها أوتاد ، وينزل لها الماء من السماء ، فيخرج منه نبات كل شيء ، ويدب عليها الحيوان من كل صنف وتوزع فيها البحار واليابسة بنظام عجيب ، وتسير الرياح عليها من مكان إلى مكان بتخطيط دقيق ، ثم تدور الأرض حول نفسها ثم حول الشمس ثم تجرى الشمس لمستقر لها ، ومواقع النجوم العظيمة في أبعادها التي لا يدركها البصر ولا يحصى بها الحس ، أهي خلقت نفسها أم الله خالقها ﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون . أم خلقوا السماوات والأرض بل لا يوقنون ﴾ (١) . . إن الآلة البسيطة تملى على العقل أن وراءها إنسانا بناها وأنه لا يمكن أن توجد هكذا اعتبارا ، فكيف بسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج . . ﴿ وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون . ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون . سبحان الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم وما لا يعلمون . وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون . والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون . وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون . وخلقنا لهم من مثله مايركبون . وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون . إلا رحمة منا ومتاعا إلى حين ﴾ (٢) .

والعلم يقرر أن هذا الوجود يستحيل أن يكون قد خلق اعتبارا من تجمعات عابرة لسدم وأنها مجرد كرات ستلتهب إلى فناء ، وأن الإنسان لا يمكن أبدا أن يكون مجرد حيوان يدب على الأرض مصيره الانحلال إلى الأبد ، لأن هذا الكون ليس فلتة عابرة ، ولا تصلح الصدفة قاعدة علمية لتفسير الوجود . يقول أحد علماء الغرب : (إن البروتينات من المركبات الأساسية فى جميع الخلايا الحية تتكون من خمسة عناصر هى : الكربون — الأيدروجين — النتروجين — الأكسجين — والكبريت ، ويبلغ عدد الذرات فى جزيء البروتين الواحد ٤٠ ألف ذرة ، ولما كان عدد العناصر الكيميائية فى الطبيعة ١٢٠ عنصرا موزعة كلها توزيعا عشوائيا فإن احتمال اجتماع هذه العناصر الخمسة لكم ، تكون جزئيا من جزيئات البروتين يمكن حسابه لمعرفة المادة

(٢) سورة يس آية ٣٣ — ٤٤ .

(١) سورة الطور آية ٣٥ — ٣٦ .

التي ينبغي أن تخلط خلطاً مستمراً لكي تؤلف هذا الجزيء ثم لمعرفة طول الفترة الزمنية لكي يحدث هذا الاجتماع بين ذرات الجزيء الواحد) .

وقد قام العالم الرياضى السويدى: (شارلزيوجين جاى) بحساب هذه العوامل جميعاً فوجد أن الفرصة لانتهاى عن طريق المصادفة لتكوين جزيء بروتين واحد إلا بنسبة ١ : ( ١٠ )<sup>١٣٠</sup> أى بنسبة واحد إلى رقم عشرة مضروباً في نفسه مائة وستين مرة ، وهو رقم لا يمكن النطق به أو التعبير عنه بكلمات . وينبغي أن تكون كمية المادة التي تلزم في حدوث هذا التفاعل بالمصادفة بحيث ينتج جزيء واحد أكثر مما يتسع له كل هذا الكون بملايين المرات . ويتطلب تكون هذا الجزيء على سطح الأرض وحدها عن طريق المصادفة بلايين لاتحصى من السنين ( ١٠ سنة )<sup>٢٤٣</sup>

إن البروتينات تتكون من سلاسل طويلة من الأحماض الأمينية ، فكيف تتألف ذرات هذه الجزيئات ؟ إنها إذا تألفت بطريقة أخرى غير التي تتألف بها تصبح غير صالحة للحياة ، بل تصبح في بعض الأحيان سموماً ، وقد حسب العالم الإنجليزى ج . ب . لير . الطريق الذى يمكن أن تتألف به الذرات في أحد الجزيئات البسيطة من البروتينات فوجد أن عددها يبلغ الملايين ( ١٠ )<sup>(٤٨)</sup> وعلى ذلك فإنه من المحال أن تتألف كل هذه المصادفات لتبنى جزيئاً بروتينياً واحداً .

ولكن البروتينات ليست سوى مواد كيميائية عديمة الحياة ولاتدب فيها الحياة إلا عندما يعمل فيها ذلك السر العجيب الذى لاندرى من كنهه شيئاً . إنه الله وحده الذى استطاع أن يدرك ببالغ حكمته أن مثل هذا الجزيء البروتينى يصلح لأن يكون مستقراً للحياة ، فبناه وصوره وأغدق عليه سر الحياة<sup>(١)</sup> .

وتأمل قول الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذَّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾<sup>(٢)</sup> .

ولهذا فإن العقل الراشد لا يحتاج إلى محارقة من الخوارق العارضة ليؤمن بالله ، إن السنة المألوفة محارقة لو تؤمل فيها ، إنه حين يفتح عقله على هذا الوجود يتجاوب معه ويتعرف إلى البارئ الحكيم ﴿أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ

(١) الله يتجلى في عصر العلم ص ١١ - ١٢ . (٢) سورة الحج آية ٧٣ .



والأرض وما بينهما إلا بالحق ﴿١﴾ ﴿إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابه آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون . تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون ﴿٢﴾ وهي التي أراها الله إبراهيم ﴿و كذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين ﴿٣﴾ .

والذى لا يؤمن بهذه الخارقة الكبيرة ، خارقة الوجود المشاهد لا يؤمن بالخوارق الصغيرة ﴿وما متعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها وما نرسل بالآيات إلا تخويفا ﴿٤﴾ .

ولهذا رد رسول الله ﷺ على من ظن أن الخسوف يوم موت ابنه إبراهيم معجزة بقوله : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله » (٥) .

ولكن الإنسان حين يفكر يبدأ من نقطة غير منطقية فلا يتيسر له وضوح الرؤية ، إنه يبدأ من الوجود كما رآه وألفه ، والواجب عليه ليعرف المعجزة على تمامها والحق الكامن فيها أن يبدأ من لاشئ ، فيسير في الوجود كالرائد الذى يهبط إليه أول مرة فيشاهد حيثذ الروعة والحكمة والإعجاز في رؤيته الجديدة .

ولو أخذنا الإنسان مثلاً في صورته وبدأنا به من النطفة لشاهدنا المعجزة ، فهل نستطيع أن نتصور بعقولنا في فراغ فكرة خلق إنسان بهذه الصورة المتناسقة في الحركة وفي التكوين ، بل إذا تأملنا عمل العين أو الأذن وأسرارها ووظائفها لوقفنا أمام عالم هائل ، تدهل فيه العقول وحيثذ تندبر قول الله تعالى ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين . ثم جعلناه نطفة في قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فبارك الله أحسن الخالقين ﴿٦﴾ .

(١) سورة الرزم آية ٨  
(٢) سورة الجاثية آية ٢ .  
(٣) سورة الأنعام آية ٧٥ .  
(٤) سورة الإسراء آية ٥٩ .  
(٥) رواه البخارى ج ١ ص ١٨٤ . طبعة الحلبي .  
(٦) سورة المؤمنون آية ١٢ — ١٤ .

وفي كل شيء نجد أن التفكير ينتهي بنا إلى أنه ليس في إمكان البشر أبدع مما كان ، وأن هذا الإبداع لا يملك أمامه الإنسان إلا أن يسجد للمخالق الباريء المصور الذي أحسن كل شيء خلقه .

• وفي دراسة التاريخ مجال آخر للعقل يهتدى به إلى الله ، حيث تظهر العظمة البالغة ، في أحداث التاريخ ، وتقلبات الأيام ، وتداول الأحوال ، تأكيداً تاماً أن سنة الله غلبة فإن سار على سنته هدى ، وإن نازعها وعصاها شقى ﴿ أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثاراً في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون ، فلما جاءهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم ، حاق بهم ما كانوا به يستهزئون ، فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين . فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد نزلت في عباده وخسر هنالك الكافرون ﴾ (١) .

إن آية الوجود والتاريخ أو الكون والحياة — كتاب الله المفتوح — طريق لمعرفة الحق ﴿ سترهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ (٢) لهذا كان الإنكار شيئاً عجيباً غريباً على مدار التاريخ الإنساني ﴿ قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السماوات والأرض ﴾ (٣) .

ونستطيع أن نقول دون مغالاة إن المنكر لله شر من عابد الوثن وأكثر ضللاً ، فعلى أي أساس ينكر ؟ وكيف يفسر الوجود وغايته ؟ ولهذا كان للعلماء مكانة مرموقة في القرآن ، حيث رفعهم الله إلى أسمى مكان حين جمع بينهم وبين الله والملائكة في الشهادة لله لا إله إلا هو قائماً بالقسط أي أنهم عدول في أكبر قضية وأعظم شهادة ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط ﴾ (٤) لأنهم يخشون الله ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ (٥) .

فالإيمان بالله هو الذي يحدد للمسلم معرفة الكون حركته وغايته وحقيقة القوة الفاعلة فيه ، والنواميس التي تحكمه ، وحيثما ينطلق بالإنسان من حدود ذاته المحدودة إلى رحاب الكون الكبير ، ومن حدود عمره القصير إلى امتداد الزمان الذي لا يعلمه إلا الله .

(٣) سورة إبراهيم آية ١٠ .

(٢) سورة فصلت آية ٥٣ .

(١) سورة غافر آية ٨٢ — ٨٥ .

(٥) سورة فاطر آية ٢٨ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٨ .

والقرآن يحددنا أن معرفة الله هي أساس معرفة الوجود ، فمن عرف الله فقد عرف الحق ، والذي لا يعرف الله لا يعرف إلا باطلا مبنيا على الظن العقلي أو الهوى ﴿ فَأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا . ذلك مبلغهم من العلم إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى ﴾ (١) ، ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ (٢) ، ﴿ الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل ﴾ (٣) .

ولهذا نجد في القرآن الكريم الآيات المبينة للوجود والتاريخ ترتبط بعلم الله وحكمه تعالى معلنة في نهايتها حقيقة القوة الخالقة والأمر كما ترتبط فروع الشجرة بمجذورها ﴿ لله ما في السموات والأرض إن الله هو الغنى الحميد . ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم ، ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة إن الله سميع بصير . ألم تر أن الله يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ومسخر الشمس والقمر كل يجري إلى أجل مسمى وأن الله بما تعملون خبير . ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل وأن الله هو العلي الكبير ﴾ (٤) .

يقول ابن قيم الجوزية (٥) : ( وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، كلمة قامت بها الأرض والسموات ، وخلقت لأجلها جميع المخلوقات وبها أرسل الله رسله ، وأنزل كتبه وشرع شرائعه ، ولأجلها نصبت الموازين ووضعت الدواوين ، وقام سوق الجنة والنار ، وبها تقاسمت الخليقة إلى مؤمنين وكفار ، والأبرار والفجار ، فهي منشأ الخلق والأمر والثواب والعقاب ، وهي الحق الذي خلقت له الخليفة وعنها وعن حقوقها السؤال والحساب ، وعليها يقع الثواب والعقاب ، وعليها نصبت القبلة ، وعليها أسست الملة ولأجلها جردت سيوف الجهاد ، وهي حق الله على جميع العباد ، فهي كلمة الإسلام ودار السلام ، وعنها يسأل الأولون والآخرون ، فلا تزول قدم للعبد بين يدي الله حتى يسأل عن مسألتين : ماذا كنتم تعبدون ؟ وماذا أجبتم المرسلين ؟ فجواب الأولى بتحقيق لا إله إلا الله معرفة وإقرارا وعملا ، وجواب الثانية

(١) سورة النجم آية ٢٩ ، ٣٠ . (٢) سورة الزمر آية ٦٧ . (٣) سورة الزمر آية ٦٢ .

(٤) سورة لقمان آية ٢٦ — ٣٠ .

(٥) زاد المعاد / ابن القيم ج ١ ص ٤٠٣ . طبعة الثالثة ١٩٧٣ م المطبعة المصرية .

بتحقيق أن محمدا رسول الله معرفة وإقرارا وانقيادا وطاعة .

والإيمان بالآخرة ذكر بالقرآن قرين الإيمان بالله ، ذلك لأن الإيمان بالآخرة يمد ضمير المؤمن بزاد هائل ينطلق معه في الحياة الدنيا بانيا ومعمرا ، مصلحا وخيرا ، حيث الخلافة في الأرض ، وهي موضوع الجزاء في الآخرة ، وحيث تقوى الله وهي التي تجعل للخلافة أثرها ، والإيمان بالآخرة هو الذى يحقق للإنسان حريته ، حيث يحرره من ضغوط الخوف على الحياة أو الرزق . ومن ثم كان هذا الإيمان أساس الحضارة الصالحة والمجتمع الخير والإنسان الحر . وهو لذلك يؤثر في كل جوانب واتجاهات الحياة .

فالذى لا يؤمن بالآخرة لا يفهم القرآن ﴿ وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا ﴾ (١) .

والإيمان بالآخرة يدفع إلى العبادة ﴿ آمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ﴾ (٢) .

وهو قاعدة العلم الحق ، وبدون الإيمان بالآخرة التي هي الامتداد الحقيقي للدنيا يكون العلم ظاهريا قاصرا ﴿ يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون ﴾ (٣) .

ومن ثم يكون التقدم المبني عليه تقدماً في الأشياء والآلات ، يشقى الإنسان . والإيمان بالآخرة هو الذى يقنع الناس بالجهاد ، ويدفعهم إليه ﴿ لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين ﴾ (٤) فهو يطمئن إلى أنه إن ضاع منه مال أو نفس في الدنيا وهو يجاهد في سبيل الله يعرض عنه أحسن عوض في الآخرة . ولن يكون هناك دافع اختياري للتضحية بالنفس إلا هذا .

وبه يدعى الإنسان لحكم الله ﴿ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ (٥) وهو قاعدة العمل الصالح ﴿ قل هل ننبئكم

(٣) سورة الروم آية ٧ .

(٢) سورة الزمر آية ٩

(١) سورة الإسراء آية ٤٥ .

(٥) سورة النساء آية ٥٩ .

(١) سورة التوبة آية ٤٤ .

بالأخسرين أعمالاً . الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقاءه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴿١﴾ .

وهو موضوع الخلافة ﴿٢﴾ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين . وما كان له عليهم من سلطان إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك ﴿٣﴾ .

فهو يؤثر في الوجود الإنساني كله ، وهو نقطة افتراق بين المؤمن والكافر ، وبين الإسلام والشرك ، لهذا كانت مكملة للإيمان من كل جوانب الإسلام ، ولاغربة في ذلك فحقيقة الإيمان بالرابطة بين هذا الوجود وخالقه لا يمكن أن تؤدي دورها إلا إذا أكملت الإيمان بالرابطة بين عمل الإنسان وجزائه ، فهي التي تجعل للوجود قيمة لأنها تحدد له غاية وتجعل الحياة مشرقة بالأمل ﴿٤﴾ أفحسبتم أننا خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون . فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم ﴿٥﴾ .

والعالم اليوم لا أساس لعلاقاته إلا الأثرة والأنانية ، وقد استحكمت به الأهواء ، واضطربت الحقائق ، فاشتبه الحق بالباطل ، حتى العلم والرفاهية أصبحا من أسباب الشقاء والضياع للإنسان . إنه استخدم الطاقة في النار وارتقى بها إلى الكهرباء ، ووصل إلى قمته بالذرة ثم إنه سكن القصور ، وتفنن في أنواع المأكول ، إلا أنه لا يحس بالسعادة في نفسه ولا بالأمن في وطنه ولا بالسلام في عالمه .

والوثنية عبادة أسلوبها مختلف ، ولكنها تتفق جميعها في مضمونها وهي تقديس المادة واحترامها ، لافرق في ذلك بين الإنسان الذي كان يعيش في الغابات والإنسان الذي يعيش في القرن العشرين ، كلاهما لا ترضيه إلا الطبيعة ولا يحركه سوى الدافع المادي وما عبد الفرس النار إلا لأنهم ظنوا أنها تعيهم الحياة ... وليس من الضروري أن تتشابه شعائر هذه الوثنية ، فهي تختلف على مدى العصور وفي مختلف البيئات .

لقد انعزلت المدنية الغربية المعاصرة عن الأخلاق ، فسادت الميكافيلية في

(١) سورة الكهف الآية ١٠٣ - ١٠٥ .

(٢) سورة سبأ الآية ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ ، ٢١ .

السياسة ، حيث الغاية تبرر الوسيلة والإباحة في الأخلاق بسيادة التحليل الجنسى .  
لفرويد ، وأخيرا الأثرة في الاقتصاد بما سموه الإنسان الاقتصادى .

ولقد كان بإمكان أوروبا حين تعلمت من المسلمين في الأندلس وصقلية ألا  
تقتصر على الجانب المادى للإنسان ، بل تأخذ الإسلام كله ، ولكنها أخذت جانبا  
واحدا فأصبحت تسير مترنحة كالطائر الذى يطير بجناح واحد .

يقول تعالى : ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا  
وإنا لجاعلون ما عليها صعيدا جرزا ﴾ (١) .

وأحسن العمل لن يكون إلا إذ كانت حقيقة الآخرة واضحة جدا في نفس  
المؤمن كدار خلود حتى تأخذ الدنيا حجمها الحقيقى كدار فناء ، فتطوع الدنيا  
للآخرة ولا تطوع الآخرة للدنيا .

وهنا لن يكون الكسب الخبيث وإن كبر إلا عذابا ، يتجنبه المؤمن أيا كان  
إغراؤه . فياخذ من دنياه لآخرفته ، ويجعل هواه تبعاً لما أنزل على محمد ﷺ ويكون  
المال على يد المؤمن لا فى قلبه ، إثارا لأثرة ، إنفاقاً فى اليد لاعمودية فى القلب .

ولقد أعطى الرسول ﷺ حكيم بن حزام عطاء كثيرا فطلب المزيد فأعطاه  
حتى ما يستطيع حمله فنظر إليه النبى فقال : « إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه  
بطيب نفس يورث له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذى  
يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى » فقال حكيم : يا رسول الله والذى  
بعثك بالحق لأرزا أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا (٢) .

وقص علينا رسول الله ﷺ درسا بليغا وموعظة فقال : « اشترى رجل من  
رجل عقارا ، فوجد الرجل الذى اشترى العقار فى عقاره جرة فيها ذهب ، فقال  
للذى اشترى العقار منه : خذ ذهبك عني إنما اشتريت منك العقار ، ولم أبتع منك  
الذهب ، فقال الآخر : إنما بعثتك الأرض بما فيها » قال ﷺ : « فتحاكما إلى رجل ،  
فقال الذى تحاكما إليه : ألكما ولد ؟ فقال أحدهما : لى غلام وقال الآخر : لى جارية

(٢) رواه مسلم ج ٣ ص ٩٤ مطبعة الجمهورية العربية .

(١) سورة الكهف آية ٧ ، ٨ .

فقال الحكم : أنكحوا الغلام الجارية وأنفقوا على أنفسكما وتصدقا» (١) .

وهذا الذى قصه الرسول يضرب به المثل على أحسن معاملة للمال ، إن شارى العقار يرى أن هذا المال ليس من كسبه فرفضه ضميره ، ولأنه قد يكون حراما يلوث به ماله ، ويجر عليه عذاب الضمير ، أما البائع فقد رفض أن يشوب ماله الحلال شائبة ، فقد يكون هذا المال من حق الشارى وهو لا يريد أن يأخذ غير حقه ، فرفض أن يأخذ هذا المال .

وبدون هذا الأصل العقلى تصبح الدنيا كل هم الإنسان والمال فى قلبه مستعبدا صاحبه ولاهم له إلا زيادته ﴿ الذى جمع مالا وعنده . يحسب أن ماله أنخلده . كلا لينبذ فى الحطمة . وما أدراك ما الحطمة . نار الله الموقدة . التى تطلع على الأفئدة ﴾ (٢) ورسالات الرسل والصحف الأولى كلها تعبر عن هذه الحقيقة ﴿ قد أفلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى . بل تؤثر الحياة الدنيا . والآخرة خير وأبقى . إن هذا لفي الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى ﴾ (٣) . ويرتبط هنا مبدأ الحرية بمفهوم الآخرة ، فما دام هناك حساب وجزاء فلا بد من مسئولية ، ولا مسئولية إلا بحرية فى التصرف .

ولهذا لو قرأنا الآيات المنتظمة لاقتصاد الأمة لوجدناها بدئت بالدعوة إلى تقوى الله ، وانتهت بالتحذير من حساب الله فى الآخرة ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون . واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ﴾ (٤) .

ونجد هنا سرا عظيما حين نتدبر أمرا تشريعيا فى كتاب الله نراه مقدما فى نور الإيمان بالله واليوم الآخر ﴿ فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم

(١) رواه مسلم ج ٥ ص ١٣٣ .

(٢) سورة الهنزة آية ٢ — ٧ .

(٣) سورة الأعل آية ١٤ — ١٩ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٧٨ — ٢٨١ .

تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴿١﴾

ولكن هل هذا كل ما فعله الإسلام لبناء المجتمع ، مجرد توليد حاسة أخلاقية وسلوكية يلتزم بها الفرد إن شاء؟ لا .. وإنما قصد الإسلام إلى استقامة الناس على سنة الله ، التي تسلم لها كل مفردات الكون من أشياء وأحياء .. ومن ثم كانت التشريعات منبثقة من قاعدة الإيمان بالله واليوم الآخر وهي التطبيق العملي للعقيدة وهي حقيقة الإسلام .

والحديث عن النظام الاقتصادي فرع من هذا الأصل الكبير ، وحين نقرب منه نعيش أزمة العصر بكل أبعادها ليم الالتحام بين ثقافة التراث وثقافة العصر

وما يجب أن نعيه بناء على المقدمات السابقة أن النظام الاقتصادي الإسلامي ليس علما وضعيا ، فهو وإن كان له قوانينه شأنه بقية العلوم ، إلا أنه :  
أولا : يفترق عنها في أنه لا يقف عند حدود الوصف وإنما يهتم بما يجب أن يكون ، فهو من هذه الزاوية علم هادف .

وثانيا : لأنه مرتبط ببقية القوانين التي تنظم الحياة ارتباط الكل بأجزائه ، تحذر فصله عن القواعد الأخلاقية والإيمانية والعقدية .

ثالثا : لأنه مرتبط بالشرعية التي تنظم كل قوانين الحياة ، فإنه ملتزم بقواعد الحلال والحرام في الكسب والإنفاق من كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا هو موضوع القسط .

---

(١) سورة النساء آية ٥٩ .



## الفصل الثاني

### القسط

يقول رسول الله ﷺ : « ضرب الله تعالى مثلا صراطا مستقيما ، وعلى جنبي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة ، على الأبواب ستور مرخاة ، وعلى باب الصراط داع يقول : يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعا ولا تتعوجوا ، وداع يدعو من فوق الصراط ، فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئا من تلك الأبواب قال : ويحك لا تفتحه ، فإنك إن تفتحه تلجه ، فالصراط الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله تعالى ، وذلك الداعي على رأس الصراط كتاب الله ، والداعي من فوقه واعظ الله في قلب كل مسلم » (١) .

هذا الصراط المستقيم يقوم فيه الناس بالقسط ، فإذا انحرفت عنه تعدى حدود الله ووقع في المحارم ، بين تقصير وغلو ، أو خسران وطغيان ، أو إفراط وتفريط .

يقول الله تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾ (٢) .

ويقول تعالى : ﴿ والسماء رفعها ووضع الميزان . ألا تطغوا في الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ (٣) .

يقول ابن قيم الجوزية : ( وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان ، إما إلى تفريط وإضاعة ، وإما إلى إفراط وغلو ، ودين الله وسط بين الجفائي عنه ، والغالي فيه ، كالوادي بين جبلين ، والهدى بين ضلالتين ، والوسط بين طرفين ذميمين ، فكما أن الجفائي عن الأمر مضيع له ، والغالي فيه مضيع له ، هذا بتقصير عن الحد ، وهذا بتجاوز الحد ) (١) .

هذه هي معالم الحياة في الإسلام عامة الذي يتفرغ منه النظام الاقتصادي خاصة .

(١) رواه أحمد وأحمد والحاكم . صحيح الجامع الصغير . ج ٢ ص ٧٢٢ . الألباني ، المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٦ هـ

(٢) سورة الحديد آية ٢٥ . (٣) سورة الرحمن آية ٧ - ٩ .

(٤) مدارج السالكين ، ابن قيم الجوزية ، ج ١ ص ٤٩٦ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥٦ م .

إن الإسلام يبنى تكليفه على الواقع ، ولكنه يصعد مع ذلك بالإنسان إلى الأفق السامى ، ويأخذ بيده إلى المثل الأعلى ، وتتنوع هذه الواقعية والمثالية في القرآن والسنة ليقوم المكلفون بما يستطيعون ، فلا تحمل نفس فوق طاقتها ، ولا تحرم نفس من أن تبذل ما استطاعت .. إنه يوجه للناس كافة ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (١) . ويوجه المتطلعين إلى المثل الأعلى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾ (٢) هذا الاتجاه نلاحظه في كل شأن من عقيدة وعبادة ومعاملة ، ونجده أيضا على مستوى الفرد ، وعلى مستوى الجماعة ، وعلى مستوى الأمة ، وهذا يسع طاقات الناس جميعا ، من الذى يقصر جهده فقط على الحد الأدنى إلى الذى يجاهد بشوقه حتى يصل إلى النور الأسمى .

فهو يقدر أن للإنسان ضرورات وغرائز ، وله أيضا أشواق وروحا ، فإذا نظرنا إلى المال نجد أن الإنسان يحبه حبا جما ، يقول تعالى ﴿ وإنه لحب الخير لشديدا ﴾ (٣) فكيف ينظم الإسلام ذلك ؟ الإسلام يوحد بين المجتمع برعاية المسكين والفقير ففرض في هذا المال قدر الزكاة كحد أدنى ، وليس هو كل شيء ، وإنما الحد الواقعى الذى يتركه الإنسان بطيبة من نفسه ، ثم يترك الباب بعد ذلك واسعا أمام الإنسان لينفق ما يريد ، وهو يعده بهذا الإنفاق الجزاء أضعافا مضاعفة ، ولكنه أيضا يربط هذه المثالية بالحد الذى يترك له أهله مستورين . (٤) يقول الله تعالى ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ (٥) ، وجاء رجل ببيضة من الذهب إلى رسول الله ﷺ فحذفه بها فلو أصابته لأوجعته وقال : « يأتى أحدكم بجميع ما يملك فيقول : هذه صدقة ثم يقعد يستتكف الناس ، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » (٦) قال تعالى : ﴿ وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ﴾ (٧) .

وبميزان القسط شرع الإسلام حداً أدنى من الغنى ، هو نصاب الزكاة بعد سد الضرورة ، وهو حد الحاجة ، لا يقل عنه مسلم بحال ، وتكفله الدولة حتى ولو

(١) سورة التغابن آية ١٦ . (٢) سورة آل عمران آية ١٠٢ . (٣) سورة العاديات آية ٨ .

(٤) هناك حالات استثنائية كالحروب لا يتقيد فيها بهذا الحد كإنفاق الصديق لكل ماله في الجهاد .

(٥) سورة الأنعام آية ١٤١ .

(٦) رواه أبو داود . عون المعبود الأبايد ج ٥ ص ٩٠ المكتبة السلفية سنة ١٣٨٨ هـ .

(٧) سورة الإسراء ٢٦ .

لم تكف الزكاة ، وترك للمسلم الباب مفتوحا ليزيد من ثروته من عمله ، إلا أنه وضع شروطا لهذا الغنى تقف عندها خوفاً من أن يطغى صاحبه ، وتكون دولة بين الأغنياء لهذا يأمر سبحانه ﴿خذ العفو﴾<sup>(١)</sup> وذلك لحكمة ﴿كلا إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى﴾<sup>(٢)</sup> فلا يسمح له بالربا والاحتكار وأكل المال بالباطل .  
ولتبيين هذا في نماذج ثلاثة :

## ١ - المادة والروح :

تأرجح الحضارة في اتجاهين متطرفين : الاتجاه الأول هو الاتجاه إلى الجانب المادى فحسب ... ويتجلى في حب الشهوات من النساء والبنين والمال والأرض .. والاتجاه الثانى ينظر إلى الحضارة من جانبها الداخلى ولايعنيه إلا الاتجاه الروحى ، رهبانية ترفض هذا الاستمتاع .

فإذا ساد الاتجاه الأول فإن المدنية لا تنمو إلا فى الآلات والمباني وفى الترف والبذخ ، ولا تنمو معها سوى زيادة الحروب وحدة الصراع ، وانتشار المبادئ الخلقية فينبض فى قلوب الناس معين الحياة الطبية المتعاطفة والمتراحمة ، وتفكك روابط الأسرة وتنتشر الفردية والأنانية وتختلط الأنساب وتخرج المرأة متشبهة بالرجال . إن المادة تصير غاية الحياة يعبدها الناس ويقدمونها ويتصارعون فى سبيل الحصول عليها ، ولتفاهة هذه الغاية يحس الإنسان ، بالضيق والشقاء فيتجه إلى الخبائث ينشد فيها السلوك وهى تدمره وتزيد شقاءه .

أما إذا ساد الاتجاه الروحى الذى يهمل الحس والجسم وينبذ الحياة ، فإن الحضارة تذوى ويقف نمو الإنسان الفكرى والمادى ، وتتحول الحياة الناشطة إلى خراب ، ولا تلبث الضرورات الحيوية فى جسم الإنسان أن تثور ثورة عارمة فتقلب إلى رد فعل عنيف يقضى على هذه السلبية الضعيفة العقيم ، وهذا ما حدث فى أوروبا حين ثورتها على الدين والرهبانية ، فانزوى الدين وترك الحياة دون توجيه ، ورغم ذلك لم يسلم — وهو فى زاويته المهجورة — من الهجوم والازدراء ، بعد أن عجز عن أن يتفاعل مع الحياة وترك المادية تجرف الحضارة .

ويعتبر الإسلام إدخال الاحتياجات الروحية أمراً أساسياً فى الخطة ، فحين

(٢) سورة العلق آية ٦ ، ٧ .

(١) سورة الأعراف آية ١٩٩ .

إنشاء سوق تجارى أو صناعى يوضع مخطط المسجد جنباً إلى جنب مع مخطط المصنع أو المتجر .

إن خمس صلوات يمر من خلالها التاجر فى اليوم تخرج للمجتمع إنساناً صادقاً رحيماً مقسطاً ، ويدون الصلاة يتحول السوق إلى غابة كذب وصراع وغش حين يدخل الإنسان طاحونته وينسى الله ﷻ فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ﷻ<sup>(١)</sup> ولهذا تجد ذلك الموقف الفريد فى إغلاق المتاجر وتوقف البيع والشراء حين يؤذن المؤذن لصلاة الجمعة ، ثم بعد الصلاة يتجه بأمر الله إلى الانتشار فى الأرض والابتغاء من فضل الله ، مع ذكر الله كثيراً لتحقيق الفلاح .

ﷻ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ﷻ<sup>(٢)</sup> .

ومن هذا المنطلق نرفض منطق الإنسان الاقتصادى الذى لا يفرق بين الخبيث والطيب من الرزق ، ولا يهمل إلا منحنيات السواء ولا يسترشد إلا بالرغبات الحسية السريعة وإن كان فى أعقابها البلاء .

هل عرف الإنسان المعاصر ضرر الخنزير إلا حديثاً بعد كشف ما يسببه من أمراض ؟ وهل رأى أثر الخمر على الجهاز الهضمى إلا منذ قريب ؟ هل رأى أثر فساد الدم وتلوثه على الصحة إلا منذ مدة يسيرة ؟ وما خفى كان أعظم .

فهل لربط تحديد السلعة الاقتصادية من غير الاقتصادية بمجرد رغبة أناس فى تعاطيها كما يتعاطون الدخان والمخدرات ؟ وهل تكون أمة فاضلة تلك التى تسمح لبعض رعاياها أن يتلفوا ما لهم وأنفسهم وعقولهم ؟ وهل ننتظر تحديد السلعة الخبيثة حتى نكتشف ضررها ؟ بل إن أناساً يتعاطونها اتباعاً للهوى رغم معرفة ذلك ، وصدق الله العظيم ﷻ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً . فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحيلة الدنيا ذلك مبلغهم من

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) سورة الجمعة آية ٩ ، ١٠ .

العلم ﴿١﴾ .

إن تحديد المنافع إذاً لابد أن يرتبط ابتداء وانتهاء بالحلال والحرام لأن الله وحده هو القادر على تحديد منافع ما خلق من السلع لمن خلق من الناس .

﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ (٢) .

ولن تعدم سلعة أن تجد لها منفعة وإن عظم ضررها ، ويجرى التحريم على غلبة الضرر كما نرى في الخمر :

يقول تعالى : ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما﴾ (٣) ﴿إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون﴾ (٤) .

فالانحياز الوسط هو الذي لا يسرف في المادة كعامل حضارى ، ولا يفرط في الروح كعامل حضارى ، وهو الوسط الملائم للفطرة ، فلقد خلق الله الإنسان من قبضة طين في فطرته نوازع الشهوة التي تصله بالمادة ، ومن نفحة روح في فطرته أيضاً أشواقه الروحية التي تصله بالله تعالى ، ولكن الإنسان لا يستطيع أن ينمو بروحه ، ويهمل ضروراته ، أو يجرى وراء ضروراته ، ويهمل روحه ، هذه هي النظرة الضيقة التي ينظر بها العقل إلى هذه المسألة الخطيرة إما إفراط أو تفريط ، ولهذا لم يستطع أن يتصورها إلا على صورة الصراع ، صراع بين الناس في المادية ، وصراع بين الروح والجسد في الرهبانية ، أما الصورة الحققة فهي صورة الوسط ، الذي يؤدي إلى التعاون والتكامل والوحدة .

ولقد نهى الإسلام عن الرهبانية واعتبر العمل في الدنيا هو الرهبانية ، يقول ابن قيم الجوزية في قوله تعالى : ﴿وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها﴾ (٥) : ( أى لم يفعلوها ولم يبتدعوها إلا لطلب رضوان الله ، ودل على هذا قوله ﴿ابتدعوها﴾ ثم ذكر الحامل لهم والباعث على ابتداء هذه الرهبانية وأنه هو طلب رضوان الله ، ثم

(٣) سورة البقرة آية ٢١٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٦ .

(١) سورة النجم آية ٢٨ — ٣٠ .

(٥) سورة الحديد آية ٢٧ .

(٤) سورة المائدة آية ٩١ .

ذمهم بترك رعايتها إذ من التزم لله شيئا — لم يلزمه إياه من أنواع القرب — لزمه رعايته وإتمامه (١) .

ولهذا كانت رهبانية الإسلام في الجهاد ، قال رجل لرسول الله ﷺ : أوصني ، فقال له : « أوصيك بتقوى الله ، فإنه رأس كل شيء » ، وعليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام ، وعليك بذكر الله وتلاوة القرآن ، فإنه روحك في السماء وذكر لك في الأرض (٢) .

فدعوة سنام الإسلام الجهاد ، وقال ﷺ : « إياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين » (٣) . ونهى الإسلام عن الإفراط في حب المادة ، حبا يعلق الإنسان ، ويشغله ويصد عنه عبادته ، يقول تعالى : ﴿ كلا بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة ﴾ (٤) .

﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يكون حطاما وفي الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور ﴾ (٥) وأمر بالوسط ، لا إفراط في حب الدنيا ، ولا تفريط فيها ، لأنهم مأمورون بحمايتها ، وهو قول الله تعالى : ﴿ وابتنع فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا ﴾ (٦) .

ومن هذه الزاوية ( ليس الزهد في الدنيا بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال ، ولكن أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك ) (٧) وهو تفسير قول الله تعالى : ﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور ﴾ (٨) . .

هذه صورة الأمة المسلمة أيام الرسول وخلفائه الراشدين ومن سار على

(١) مدارج السالكين . ابن قيم الجوزية ج ٢ ص ٦٠ / ٦١ .

(٢) رواه أحمد . صحيح الجامع الصغير . الألباني . ج ١ ص ٤٩٨ المكتب الإسلامي سنة ١٤٦٦ هـ .

(٣) مسند أحمد . تحقيق أحمد شاكر . ج ٣ حديث ١٨٥٣ دار المعارف سنة ١٣٧٤ هـ .

(٤) سورة القيامة آية ٢٠ ، ٢١ . (٥) سورة الحديد آية ٢٠ . (٦) سورة القصص آية ٧٧ .

(٧) مدارج السالكين ج ٢ ص ١٣ .

(٨) سورة الحديد آية ٢٣ .

نهجهم ، كانوا عبادا في المسجد خاشعين وبناة للحضارة مجدين ، جامعين الروح والمادة في إطار واحد من تعاليم الله تعالى في خلافتهم عن الله في هذه الأرض .

## ٢ - العبادة والمعاملة :

ويتصل بتحديد المفهوم السابق تحديد صلة العبادة بالمعاملة ، فالغاية التي خلق الله تعالى الإنسان من أجلها هي عبادته ، وهذه العبادة ذات مفهوم واسع ، إنها ليست مقصورة على النسك ، وإنما تشمل كل عمل يقوم به الإنسان في الأرض ، مادام هذا العمل موجها إلى الله تعالى ، يحس الإنسان أنه يقوم به كخليفة عن الله ، إن العبادة هي الحياة نفسها ، لأن مفهومها واسع يشمل النسك والمعاملات في آن ، فالشعيرة والشرعة حزمة واحدة لا يبعد بأحدهما أو بهما جميعا إلا كافر .

بل إن النسك نفسه متصل بالحياة لأنه وسيلة لإصلاح المعاملات ، إن التوحيد يحرر الإنسان من الخوف فرزقه بيد الله ، فلن يستطيع إنسان أن يمنعه ، فلا عبودية إذن من أجل ضرورة ، وحياته لها ميعاد لن يستطيع أحد غير الله أن يقدم منها لحظة أو يؤخرها فلا يخيفه سلطان ، ولا يخشى بأس إنسان ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ والله العزة والرسولة للمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون ﴾ (١) .

وفي الصلاة تذكير متصل برقابة الله ، فلا تنحرف النفس في طريق الضلال ، ويخرج الإنسان بعد صلاته ليلاقي المجتمع بقلب سليم نقى طاهر ، فتتربط العلاقات ويسود التعاون ، وحين يقف الإنسان في صلاته ، الأسبود مع الأسيفض ، والصغير مع الكبير ، إنما يأخذ درسا عمليا في المساواة ، وحينما يقف في صفوف لا فرج بينها ولا اعوجاج إنما يتعود النظام ، ويتلقى درسا في الطاعة حين يتبع الإمام في القيام والركوع والسجود والقعود ، وهو برده الإمام ليصلح له الخطأ أو لا يقف وراءه حين يزيد ركعة إنما يبين واجب الفرد في محاسبة الحاكم ، وعدم طاعته في معصيته ، وصلاة الجماعة وفضلها عنوان وحدة الأمة والحفاظ على كيانه .

والزكاة عبادة يتقرب بها الإنسان إلى الله فيخرج من ماله صدقة لوجه الله عز وجل ، والقصد منها في المجتمع هو كفاية المحتاج والمحروم . هذه العبادة يقصد منها

(١) سورة المنافقون آية ٨ .

تنظيم اجتماعي فهي عبادة من جانب ومعاملة من جانب آخر .

والصيام عبادة إلا أنه قوة تربوية ، تعلم الإنسان كيف يتحكم في شهواته ، فتقدم للمجتمع أفرادا يستطيعون أن يضبطوا شهواتهم ، لا أناسا مدفوعين بشهواتهم ، فلا يكون بينهم إلا الاحتكاكات والصراع على حطام الدنيا ، هذا المعنى التربوي يشترك فيه المسلمون عامة غنيهم وفقيرهم ، وحين يحس الغنى بألم الجوع ويعلم قوة الحرمان ترق نفسه للبذل والعطاء ، فالصيام عبادة ومعاملة .

والحج عبادة يقوم بها الإنسان ابتغاء وجه الله ، إلا أنها لها أثر فعال على التنظيم الاجتماعي ، فاجتماع المسلمين في مكان واحد ونحو وجهة واحدة تذكير بوحدة الهدف ، ووحدة الأصل ، وتجردهم في لباس واحد وتوجههم جهة واحدة ودعائهم بدعاء واحد رمز للأخوة الدينية ، كما أنه مؤتمر سياسي وثقافي واجتماعي ، تتبادل فيه وجهات النظر ، وتبحث فيه المسائل الاجتماعية ، وتعقد فيه الصفقات التجارية ، يقول الله تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ﴾ (١) .

وفي الوضوء نجد أن غسل الوجه خمس مرات يقي العين الرمذ ، وكذلك الاستنشاق يمنع الزكام ، كما يقي السواك الأسنان من التلف ، وقد ثبت طبيا أن الجسم يفقد حيويته بالاتصال الجنسي والاستحمام يعطيه نشاطا ، وهذا الهدف الطبى نراه أيضا في الاستنجاء ، وطهارة الثوب ، وغسل اليد ، بعد الاستيقاظ وقبل الأكل وبعده وتقليم الأظافر ... إلخ .

ولقد نهى الإسلام عن الغلو في العبادة الذى يورث الحرج ، يقول الله تعالى : ﴿ قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ﴾ (٢) . ويقول تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (٣) . ويقول رسول الله ﷺ : « إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة » (٤) ويقول : « سددوا وقاربوا وأبشروا ، فإنه لا يدخل أحد الجنة عمله » قالوا : ولأنت

(١) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٧٧ .

(٣) سورة التغابن آية ١٦ .

(٤) رواه البخارى . صحيح البخارى ج ١ ص ١٢ .



هل رسول الله ؟ قال : « ولأنا إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة » (١) .

وعن أنس رضي الله عنه قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ ، يسألون عن عبادة النبي ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها وقالوا : أين نحن من النبي ﷺ وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبدا ، وقال آخر : وأنا أصوم الدهر أبدا ولا أفطر ، وقال آخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا ، فجاء رسول الله ﷺ فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا .. أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٢) .

فالإسلام لا يقصر معنى العبادة على النسك فكل سعي في الدنيا مادام في سبيل الله فهو عبادة ، عن أنس قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر فمنا الصائم ومنا المفطر ، قال : فنزلنا منزلا في يوم حار ، فسقط الصوم إعياء ، وقام المفطرون وضربوا الأبنية وسقوا الركاب ، فقال رسول الله ﷺ : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله » (٣) .

وقال رسول الله ﷺ : « وفي بضع أحدكم صدقة » ، قالوا : يا رسول الله ، أيأتي أحدنا شهوته ويكون فيها أجر قال : « أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر » (٤) .

فالعبادة معنى شامل ، يشمل كل جوانب الحياة التي تكون في سبيل الله ، وما للنسك إلا محطات يقف عندها الإنسان ، ليلتقط أنفاسه ، ويضبط « بوصلته » في رحلته التي يقوم بها عبر الدنيا ، ولا معنى إذن لنسك لا يصلح العمل ، ولا لعمل لا يقصد به العبادة .

يقول تعالى : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ (٥) . مر رجل في جلدنة ونشاطة فقالوا : لو كان هذا في

(١) رواه البخاري . صحيح البخاري ج ٤ ص ١٢٤ .

(٢) رواه البخاري . ج ٣ ص ٢٣٧ .

(٣) رواه مسلم ج ٢ ص ٧٨٨ . دار إحياء الكتب العربية .

(٤) رواه البخاري ومسلم . صحيح مسلم ج ٣ ص ٨٢ . مكتبة الجمهورية العربية .

(٥) سورة تبارك آية ١٥ .

سبيل الله . فقال رسول الله ﷺ : « إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياءً ومفارقة فهو في سبيل الشيطان » (١) . وقال ﷺ : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله وكذلك يصوم النهار ويقوم الليل » (٢) .

وقال ﷺ : « إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة ، فإن استطاع ألا يقوم فليغرسها » (٣) ، قال المناوي رحمه الله : ( والحاصل أن الحديث مبالغة في الحث على غرس الأشجار وحفر الأنهار ، لتبقى هذه الدار عامرة إلى آخر أمدّها المحدود المعلوم عند خالقها ، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به فاغرس لمن يجيء بعدك لينتفع ، وإن لم يبق في الدنيا إلا صباية ، وذلك بهذا القصد لا ينافي الزهد والتقليل في الدنيا ) (٤) .

قال أبو حامد الغزالي رحمه الله : ( أن يقصد القيام في صناعته أو تجارته بفرض من فروض الكفايات ، فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعاش وهلك أكثر الخلق فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمل ، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا ، ومن الصناعات ما هي مهمة ، ومنها ما يستغنى عنها لرجوعها إلى طلب النعم والتزين في الدنيا ، فيشتغل بصناعة مهمة ليكون في قيامه بها كافياً عن المسلمين مهما في الدين ، وقد كان غالب أعمال الأنبياء من السلف عشر صنائع ، الخرز ، والتجارة والحمل والخياطة والحلوى ، والقصارة ، وعمل الخفاف ، وعمل الحديد ، وعمل المغازل ، ومعالجة صيد البر والبحر ، والوراقة .. وقد جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴾ (٥) أنهم كانوا حدادين وخرازين ، فكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو خرز

(١) رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد - للهيتمي ج ٤ ص ٣٢٨ مؤسسة المعارف سنة ١٤٠٦ هـ .

(٢) رواه البخاري ج ٤ ص ٥٢ ، مسند أحمد . تحقيق أحمد شاكر ج ١٦ حديث ٨٧١٧ .

(٣) صحيح الجامع الصغير . الألباني . ج ٢ ص ٣٢ .

(٤) فيض القدير . المناوي . عمده بن عبد الرؤوف ج ٣ ص ٣٠ حديث ٢٦٦٨ دار الفكر ط ٢ سنة ١٣٩١ هـ .

(٥) سورة النور آية ٣٧ .

الإشفي فسمع الأذان لم يخرج الإشفي من المغرز ولم يوقع المطرقة ورمى بها وقام إلى الصلاة (١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ( فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه ، وثياب يلبسونها ، ومساكن يسكنونها ، فإذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان يجلب إلى الحجاز على عهد رسول الله ﷺ ... احتاجوا إلى من ينسج لهم الثياب ولابد لهم من طعام : إما مجلوبا من غير بلدهم وإما من زرع بلدهم ، وهذا هو الغالب ، وكذلك لابد لهم من مساكن يسكنونها ، فيحتاجون إلى البناء ، فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم : كأبي حامد الغزالي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها ، كما أن الجهاد فرض على الكفاية ، إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان مثل أن يقصد العدو بلدا أو مثل أن يستنفر الإمام أحدا ) (٢) ولقد لقي عمر رضي الله عنه ناساً من اليمن ، فقال : من أنتم ؟ فقالوا : متوكلون فقال : كذبتم ، بل أنتم متواكلون . إنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله (٣)

### ٣ - الفرد والجماعة :

ولقد غالت الإنسانية كثيرا من نوعين من الفلسفات ، الأولى هي التي تقدم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة ، والثانية التي تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، وانتهت الأولى كما رأينا إلى طغيان الفرد على الجماعة ، وتسخير الجماعة لمصلحة الفرد ، وانتهت الثانية إلى ذوبان الفرد في الجماعة ، واعتباره مجرد كم يضاف إلى المجموع ، هذا الذوبان لشخصية الفرد أدى إلى تجريده من الحقوق ، واعتبار مصلحة الفرد أمرا ثانويا بجانب مصلحة المجتمع وحرية ، ولعل تجربة الفرد في روسيا أبلغ دليل على ذلك ، حيث بذل ثمننا فادحا في سبيل الطفرة التي تبغيها روسيا مضحيا براحتة وحرية وسعادته .

(١) إحياء علوم الدين . للغزالي . ص ٧٦٤ - ٧٩٧ ج ٥ طبعة مكتبة الشعب بمصر .

(٢) مجموع الفتاوى . شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٨ ص ٧٩ - ٨٠ المكتب التعليمي السعودي . المغرب .

(٣) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ج ٤ حديث ٩٨٧٥ المنقح الهندي ، وعلى بن حسام مكتبة التراث الإسلامي ١٣٩٠ هـ .

ومن جهة أخرى نلاحظ مدى تأثير الأفراد بمجتمعهم الذى ينمو فيه الفرد متأثرا به ومؤثرا فيه ، كيف يعيش تاجر أمين فى سوق تسوده الخيانة ، وكَم يعاني من ضبط نفسه ، والاحتفاظ بخلقه فى مجتمع تسوده الزذيلة ، لهذا كان لابد من مجتمع نظيف لينمو الإنسان النظيف ، ونحتاج إلى إنسان نظيف لينمو المجتمع النظيف .  
ومن هنا يوازن الإسلام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فيعطى الفرد بالقدر الذى لا يطفى به على الجماعة ، ويعطى الجماعة بالقدر الذى لا تطفى فيه على الفرد .

إن الفرد مسئول عن عمله مسئولية فردية ، يقول تعالى : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ (١) ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ (٢) ﴿ لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ (٣) .

ولكنه مسئول مسئولية جماعية أيضا ، يقول الله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ (٤) لهذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضا على كل فرد ، ويأثم الجميع إن لم تقم الأمة بفرض الكفاية كالجهاد والتعليم وال عمران .

وهذا هو السبب فى أن التكليف موجه للجماعة فى كثير من الأمور ، يقول تعالى :

﴿ يأيتها الذين آمنوا لا تتخلوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ (٥) ﴿ يأيتها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ﴾ (٦) ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ (٧) ويظهر ذلك جليا فى فهم عقوبة القصاص ، حيث فى العقوبة على الفرد حياة للمجتمع ﴿ ولكم فى القصاص حياة بأولى الألباب ﴾ (٨) .

• • •

وسرى تطبيق هذه القواعد على العلاقات الاقتصادية فى المباحث التالية :

- |                           |                           |                           |
|---------------------------|---------------------------|---------------------------|
| (١) سورة فاطر آية ١٨ .    | (٢) سورة المدثر آية ٣٨ .  | (٣) سورة البقرة آية ١٢٣ . |
| (٤) سورة الأنفال آية ٢٥ . | (٥) سورة الممتحنة آية ١ . | (٦) سورة التوبة آية ١٢٣ . |
| (٧) سورة الشورى آية ٣٨ .  | (٨) سورة البقرة آية ١٧٩ . |                           |

## المبحث الأول

### الملكية فى الإسلام

الملكية فى الإسلام تقوم على القسط ، فلها حد أدنى مبنى على الحق وممثل فى كفالة الأمة المسلمة لكل فقير ملكية حد الحاجة ، ولها حد أعلى مبنى على العدل بمنع طغيان المال بالربا والاحتكار والغرر ، والحد الأدنى والحد الأعلى هما حدود الصراط ، بعيداً عنه الإفراط والتفريط والطغيان والخسران والشطط والوكس ، رأيناه فى طغيان الرأسمالى الغربى احتكاً ومراعاة واستعماراً ، ورأيناه فى خسران الاشتراكية حين قتلت الكفاية والحواجز بالاعتداء على الملكية ومصادرة الأموال .

والقرآن يبين لنا ثلاثة حقوق تضع الملكية على الصراط المستقيم :

١ - حق الفرد : فلا عدوان على ماله ، ولا مصادرة لملكه ، يحرم ذلك كحرمه النفس ، لهذا نسب المال للأفراد . قال تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝ ﴾ (١) .

٢ - حق الله : وذلك أن الله هو خالق الأعيان ومالكها ، والبشر ينتفعون بها ، ويتزب على نسبة المال لله فى القرآن حقين محددين : أ - حق الفقير ، فى الزكاة من مال الله الذى أنعم الله به على عبده ، فالفقير شريك فى المال حتى يخرج الزكاة .

ب - حق طاعة الله فى التصرف فى المال بمقتضى شريعة الوهاب ، وللهذين الحقين نسب المال لله فقال تعالى : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۝ ﴾ (٢) .

---

(١) سورة النساء آية ١٠ .

(٢) سورة النور آية ٣٣ .

٣ - حق الجماعة : وذلك للمصلحة العامة المقررة شرعها بضوابطها ، مع كفالة التعويض العادل للأفراد وإذا أخذت الملكية منهم للصالح العام ، ولهذا الحق نسب الله المال للجماعة ، فيقول تعالى : ﴿ وَلَا تَوْنُوا السِّفْهَاءَ أَمْوَالِكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ (١)

وستحدث عن ذلك بالتفصيل فيما يلي :

الملكية ضرورة عملية ، حيث إن الإنسان يجب أن يمتلك نتيجة كدحه ، وهذا هو الدافع الرئيسى للتنمية والإنتاج ، إذ أن الفرد إذا لم يميز عن غيره على حسب جهده لن يبذل جهداً أكثر من غيره الذى يتساوى معه فى الدخل ، وليس لتمايز الدخول معنى إن لم يكن للإنسان القدرة على تملكها ، فالملكية من هذه الزاوية ضرورة لإيجاد القوى الدافعة على التنمية والعمران ، فهى التى تدفع الأفراد دفعا إلى التنافس على بذل أقصى مجهود يفيدهم ويفيد الإنسانية كذلك .

والإنسان يعيش وفى أعماقه غريزة حب الخلود ، ولما كان عمر الإنسان محدودا فإنه يشبع هذه الرغبة فى أبنائه ، إن ابنه يحمل اسمه وذكره ، وهو بضعة منه صارت على ظهر الأرض امتدادا له ، وهذه الغريزة القوية تدفعه دفعا إلى الاطمئنان على مستقبل أبنائه ، ومن ثم كانت الرغبة الملحة فى التوريث ، والتوريث لا يمكن أن يتم إلا إذا كان للإنسان القدرة على التملك ، وقد رأينا أن هذه الظاهرة ضرورية للمجتمع ، لأنها وسيلة من وسائل تماسك الأسرة ، لبنة المجتمع ، والننى تقدم له أفرادا ناضجين نفسيا ، عاشوا فى حضن الأسرة الرحيم ، وعاشوا فى المجتمع بهذه الرحمة التى غرست فى قلوبهم .

وهناك غريزة أخرى تعيش فى أعماق الإنسان ألا وهى غريزة السيطرة ، إن الإنسان يحب أن يسيطر على غيره من الناس ، وعلى ماحوله من مخلوقات حية وجامدة ، إن حب السلطة والسيطرة إحساس يحس به الجميع فى أعماقهم ، ويجدون صعوبة فى كبته ، والإسلام كما هو عادته ينظم هذه الغريزة ويضبطها ، وهو يعجد لها مصرفا أساسيا فى ملكية الأشياء كوسيلة يحس بها

(١) سورة النساء آية ٥ .

الإنسان بحرية التصرف ، والسيادة على الأشياء . إن وجود فرص كسب المال وتفاوت الدخول وتملك الثروات تمكن من تحويل بعض الاتجاهات الخطيرة الموجودة في طبيعة الإنسان إلى اتجاهات غير ضارة ، والتي إذا لم تشبع وجدت مايعوضها في القسوة ومحاولة السيطرة والتسلط ، وغير ذلك من ضغوط الغريزة الشخصية ، ولو أدى هذا إلى الإضرار بالآخرين ، فالأفضل أن يظهر الإنسان سلطته وتفوقه على مايملك من أرصدة أو ضياع ، من أن يمتلئ بالكبر والقسوة على مواطنيه ، ولو أن الأولى قد تؤدي إذا انحرفت بالحرام إلى الثانية مما يلزم وضع بعض القواعد والقيود لتنظيمها .

يقول عليه السلام : « قلب الشيخ شاب على حب اثنين : طول الحياة وحب المال » (١) .

وعريضة الخلود هذه والملك ( السيطرة ) التي أوجد لها الإسلام متنفسا في الملكية ، هي التي أشار إليها الله تعالى حين أراد إبليس أن يخرج آدم عليه السلام من الجنة ، فحرك هذه الغرائز الأساسية بقوله : ﴿ هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى ﴾ (٢) .

ولكن للملكية وظيفة أخرى أساسية في الإسلام ، إن الإسلام يهدف من وراء الملكية إلى تحرير الفرد ، من قيود المادة ليضمن له العزة والكرامة ، فكما ربط الإسلام الإنسان بآله واحد فلا يخشى أحدا إلا الله ، ويتساوى الجميع في الحقوق والواجبات ، فلا تكبر ولا استغلال ولا ذلة ولا مهانة ، فإن الإسلام يضمن الملكية الخاصة للإنسان ، ليتحرر من سلطان المادة فلا تذله ، ولا تربطه بشخص برباط العبودية تحت وطأة الحاجة ، فالملكية صيانة للفرد من الاستغلال ، لا وسيلة للاستغلال كما يزعم الماركسيون .

هذه الملكية يتحرر بها الإنسان من ضغط الضرورة والحاجة ، ويكفلها الإسلام لكل إنسان ، حيث الدولة مسئولة عن ملكية كل فرد لحده الحاجة ، وتسدد الدولة هذه الحاجة من الزكاة فإن لم تكف أخذت من رءوس أموال الناس لتضمن ملكة كل فرد من الأمة المسلمة لحياة كريمة ، وبهذا لا يستطيع أن

(٢) سورة طه آية ١٢٠ .

(١) رواه مسلم . ج ٤ ص ٩٩ .

يستغل إنسان إنساناً لحاجته إلى الحياة فيستعبده ، ويقتل فيه معنى الكرامة ، يقول عمر رضى الله عنه : ( متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ) .

والملكية الفردية من هذه الزاوية حصن الأفراد ضد طغيان الجماعة ، فالملكية العامة شاهدها في روسيا تؤدي إلى الديكتاتورية ، وهذه نتيجة منطقية لسيطرة الدولة على موارد الاقتصاد ، وهذا الأسلوب من التنظيم يخلق التبعية ، ويقتل في الأفراد الإحساس بالمسؤولية . والملكية الفردية تنمى في الإنسان الإحساس بالمسؤولية في مجتمعه الصغير وهو الأسرة وبالتالي في مجتمعه الكبير . إن الملكية الفردية اعتراف بالرشد الاجتماعي للأفراد ، والذي يسلب منهم هذه الأهلية يقودهم إلى نفسية الرقيق وعقلية القطيع .

والملكية الفردية هي طريق فهم الحرية الفردية وهي التي تحفز الأفراد ليحافظوا عليها ويستبسلوا في الدفاع عنها ، والحرية السياسية بهذا قرين للحرية الاقتصادية لاتعيش بدونها .

والملكية الفردية وسيلة للاحتفاظ بالأصول المادية للمجتمع ، دون إسراف أو إهمال .

إن النظام البيروقراطي يؤدي إلى اضطراب الإنتاج ، لفقدان الأفراد الإحساس بالمسؤولية ، واستخدام الإرهاب في الحفاظ على أموال المجتمع ، أما الملكية الفردية فإنها تحفظ على المجتمع أصوله إلى آخر ذرة وأقصى عناية ، وفي هذا فائدة للمجتمع بأجمعه .

### حماية الملكية :

ولقد أقر الإسلام الملكية الفردية ، وأعطى للإنسان حرية التصرف فيها ، يقول الله تعالى عن تملك اليتامى لأموالهم : ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا ﴾ (١) ويقول الله تعالى : ﴿ وأنه هو أغنى وأقنى ﴾ (٢) ويضع الإسلام الحدود لاحترام هذه الملكية ، وعدم العدوان عليها ، يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها

(١) سورة النساء آية ٦ .

(٢) سورة النجم آية ٤٨ .



الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴿١﴾ ويقول رسول الله ﷺ : « لا يأخذ أحدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا ، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه » ﴿٢﴾ .

ويقول ﷺ : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه » ﴿٣﴾ ومن قتل دون ماله فهو شهيد ﴿٤﴾ « ومن ظلم قيد شبر من الأرض شيئا طوقه من سبع أرضين » ﴿٥﴾ « ومن اقتطع أرضاً ظالماً لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان » ﴿٦﴾ عن جابر في حديث حجة الوداع قال : حتى إذا زالت الشمس — يعني يوم عرفة — أمر بالقصواء ، فرحلت له فأتى بطن الوادي ، فخطب الناس وقال : « إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث ، كان مسترضعا من بني سعد ، فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله ... » ﴿٧﴾ .

ويصل الإسلام باحترام هذا الحق مداه ، حيث يأمر بقطع يد السارق الطماع الذي يسرق دون حاجة ، يقول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ ﴿٨﴾

ولن يكون هناك تشريع أكثر صرامة ولا أشد حسماً من هذا التشريع في حماية الملكية ، فضلا عن ذلك فإن الإسلام يحرك بغيرية الملكية عمارة الأرض والتنمية الاقتصادية فيملك الأرض الميتة لمن يعمرها ، يقول ﷺ : « ومن أحيا أرضا ميتة فهي له » ﴿٩﴾ .

(١) سورة النساء آية ٢٨ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي . صحيح الجامع الصغير . الألباني . ج ٢ ص ١٢٥٧ .

(٣) رواه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي . صحيح الجامع الصغير الألباني . ج ٢ ص ١٢٨٦ .

(٤) صحيح الجامع الصغير . الألباني . ج ٢ ص ١١٠٠ .

(٥) رواه البخاري ج ٢ ص ٦٨ .

(٦) رواه أحمد . صحيح الجامع الصغير . ج ٢ ص ١٠٤١ .

(٧) رواه مسلم . ج ٤ ص ٤١ . (٨) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٩) رواه أحمد والترمذي وأبو داود وإسناده جيد — مشكاة المصابيح — التهذيب . تحقيق الألباني . ج ٢ =

ولقد أقر الإسلام حرية الملكية وكفلها بأحكام عدة ، منها كل ماشرعه الله من التصرفات التي تفيد ملكية العين أو منفعتها من ميراث وبيع وإجارة وقرض وغيره ، بل إن تقرير حق الشفعة يؤكد ذلك إذا نظر إليه من ناحية دفع الضرر عن الجار والشريك وإحاطة المالك بما يدفع عنه الضرر ويحول بينه وبين الانتفاع بملكه ، وفي النهي عن بيع الغرر وتجويز شرط الخيار ضمان لتحقيق رضا المالك عن ملكه .

وفي الروضة الندية : ( وأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يحللها إلا التراضي وطيبة النفس ، أو ورود الشرع كالزكاة والدين والأرض والشفعة ونحو ذلك . فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله ، سيما من كان حكم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان ، والواجب على المنصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل )<sup>(١)</sup>.

#### نظافة الملكية :

إلا أن الإسلام قيد الملكية بأن تكون ملكية نظيفة ، فيقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(٢)</sup> معنى الآية : أن كل مال من الأموال التي يتعامل عليها الناس فيما بينهم لا يصح امتلاكه إلا بسقاييل ، فإذا لم يكن له مقابل كان محرما ، وهذا يشمل تحريم الربا والغش والغصب .. إلخ لأنها كلها امتلاكات لا مقابل لها من عمل أوسعى<sup>(٣)</sup> .

ولهذا حرم الإسلام التملك عن طريق القمار والاحتكار والغصب والسرقة والربا ، لأن فيها ظلما كبيرا للناس ، كما حرم الإسلام الملكية عن طريق الغش والتفريز والكذب ، ووضع الإسلام شروطا للعقود تمنع الخداع والتحايل ، وكذلك حرم الإسلام الملكية عن طريق الإضرار بالناس فحرم أجرة البغي ، والاتجار بالخمر والاتجار مع العدو .. الخ

عن حديث ٣٩٩٤ — المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥ هـ .

(١) الروضة الندية شرح الدرر البهية ص ١٨٧ . أبو الطيب صديق حسن . الشؤون الدينية بدولة قطر .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٣) المجتمع الإسلامي ، كما تصوره سورة النساء ص ٣٤٧ . محمد المدني . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية كتاب

٨٤ سنة ١٩٧٣ م .

## طبيعة الملكية :

إلا أننا يجب أن نفهم طبيعة هذه الملكية التي أقرها الإسلام وحماها .  
إن الإنسان يصل إلى هذه الدنيا وليس معه شيء ، فيجدها كلها مسخرة له ،  
وهو حين يسعى في الدنيا لا يستطيع أن يخلق شيئا من العدم ، وإنما كل الذي  
يستطيع أن يفعله هو أن يضيف منافع للأشياء التي وجدها أمامه ، إنه يضيف إلى  
الأشياء منفعة شكلية ، إما بأن يغير من شكلها كأن يحول خامة الحديد إلى آلة  
أو أن يضيف إليها منفعة مكانية بنقلها أو زمانية بتخزينها .

يقول الإمام القرافي : ( إن الأعيان لا يملكها إلا الله تعالى ، لأن الملك  
هو التصرف ، ولا يتصرف في الأعيان إلا الله تعالى بالإيجاد والإعدام والإماتة  
والإحياء ونحو ذلك ، وتصرف الخلق إنما هو في المنافع فقط بأفعالهم من  
الأكل والشرب والمحاولات والحركات والسكنات ، وتحقيق الملك أنه إن  
ورد على المنافع مع رد العين فهو الإجارة وفروعها من المساقاة والمجاعة  
والقراض ونحو ذلك ، وإن ورد على المنافع مع أنه لا يرد العين بل يبدلها لغيره  
بعوض أو بغير عوض فهو البيع والهبة ، والعقد في الجميع إنما يتناول  
المنفعة ) (١) .

ويقول الشاطبي : ( إن الأعيان لا يملكها في الحقيقة إلا بارتها تعالى ،  
وإنما للعبد منها المنافع ) (٢) .

ويقول أيضا : ( إن المنافع هي التي تعود على العباد بالمصالح لأنفس  
اللوات ، فذات الأرض أو الدار أو الثوب أو الدرهم مثلا لانفع فيها ولاضرر من  
حيث هي ذوات ، وإنما يحصل المقصود بها من حيث إن الأرض تزرع مثلا ،  
والدار تسكن ، والثوب يلبس ، والدرهم يشتري به ما يعود عليه بالمنفعة فهذا  
ظاهر حسبما نصوا عليه ، لكن لما كانت المنافع لاضابط لها إلا ذواتها التي  
نشأت عليها ، وذلك أن منافع الأعيان لا تنحصر ، ظهرت حكمة الشارع في  
إجازة ملك الرقاب لأجل المنافع وإن كانت غير معلومة ولا محصورة ) (٣) .

(١) القروى للقرافي ج ٣ ص ٢١٨ . دار المعرفة . بيروت . بدون .

(٢) الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ١٦٠ ط ٢ بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .

(٣) نفس المصدر ج ٣ ص ١٦٦ / ١٧١ .

وقد نقل ابن رجب عن ابن عقيل لإجماع الفقهاء على أن العباد لا يملكون الأعيان ، وإنما مالك الأعيان خالقها سبحانه وتعالى ، وأن العباد لا يملكون سوى الانتفاع بها على الوجه المأذون فيه شرعا ، فمن كان مالكا لعموم الانتفاع فهو المالك المطلق ، ومن كان مالكا لنوع منه فملكه مقيد ، ويختص باسم خاص يمتاز به كالمستأجر والمستعير وغير ذلك ، فعلى هذا جميع الأملاك إنما هي ملك الانتفاع (١)

وفي تفسير آية ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ (٢) قال الرمخشري : ( يعنى أن الأموال التي بأيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاءه في التصرف فيها ، فليست هي بأموالكم في الحقيقة ، ومأنتم إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ، فأنفقوا منها في حقوق الله ، وليهن عليكم الإنفاق ، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه ) (٣) .

قال ابن كثير : ( حث الله تبارك وتعالى على الإنفاق مما جعلكم مستخلفين فيه ، أى مما هو معكم على سبيل العارية ، فإنه قد كان في أيدي من قبلكم ثم صار إليكم ، فأرشد تعالى إلى استعمال ما استخلفتم فيه من المال في طاعته ) (٤) .

وقال القرطبي : ( دليل على أن أصل الملك لله سبحانه وتعالى ، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضى الله فيثيبه عن ذلك بالجنة ، وقال الحسن : مستخلفين فيه أى بورائتكم إياه عن قبلكم ، وهذا يدل على أنها ليست بأموالكم في الحقيقة ، ومأنتم إلا بمنزلة النواب والوكلاء ) (٥) .

يقول الأستاذ محمد المدنى :

( وهذا الاعتبار من شأنه أن يبقى على هذا الطابع العام للموجودات ،

(١) القواعد في الفقه الإسلامى ص ٢٨١ مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) سورة الحديد آية ٧

(٣) الكشف عن حقائق التنزيل ج ٢ ص ٤٣٤ . الجلبى ١٣٨٥ هـ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ٣٥٥ دار إحياء الكتب العربية .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ج ١٧ ص ٢٣٨ . دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٦ هـ .

وأن يخرجها من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة ، فلا يقال إن هذه أموال خاصة بأهلها وهم أصحاب الشأن فيها ، ولكن ينظر على أنها ملك الأمة ، وإن كانت ملكا للأفراد فيها ، وهذا يتفق وأصول الاقتصاد السليمة ، فإن ثروة الأمة ليست فقط ماتملكه الدولة في خزائنها ، وماتختص به بوجه من الوجوه ، ولكن الثروة الحقيقية للأمة هي المال العام المتداول بين أفرادها ، والمتحرك في مختلف ألوان النشاط والتشجير ، وإذا خرجت الأموال عن خصوصها الواقعي إلى هذا العموم الاعتباري كان للأمة أن تتدخل في تنظيمها ، ووضع القواعد التي تصلحها وتحفظها كثروة عامة ، وتجعل الأمة في مقابل غيرها من الأمم أمة غنية قوية ذات وضع اقتصادي متين ، وكان للأمة أن تقدر مايتصل بهذه الأموال ، وقواعد تشجيرها وإصلاحها من الضرورات والحاجات مقيسا إلى الأمة نفسها لاإلى الأفراد فحسب ، والقرآن الكريم يوحى بهذا الاعتبار العام في كثير من نواحي التشريع ، فهو يخاطب المجموع لا كل فرد من أفرادها فيقول مثلا : ﴿ ولکم فی القصاص حیاة ﴾<sup>(١)</sup> فيخاطب بذلك مجموع الأمة التي يؤدي القصاص إلى تقليل حوادث القتل العمد فيها ، فالحياة نسبت للمجتمع العام لا لفرد معين ، لأن القصاص إذا نظر إليه نظرة فردية كان نقصا لفرد وإخراجا له من الحياة إلى الموت ، ومثل ذلك يقال في قوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أنفسکم ﴾<sup>(٢)</sup> فإذا فسرت الآية بالنهي عن قتل الإنسان غيره فقد جعل ذلك قتلا لأنفس المخاطبين ، وذلك إنما يصح إذا اعتبرت نفس الفرد للمجتمع ، ويأتي المعنى نفسه إذا فسرت الآية بالنهي عن قتل الإنسان نفسه وهو مانعرفه بالانتحار ، فإن الله تعالى ينهى الإنسان عن قتل نفسه لأنه يعتبر هذه النفس للمجتمع العام ، وهكذا ، والتعبير بالظرف وهو « بينكم » في قوله تعالى : ﴿ ولا تأکلوا أموالکم بینکم ﴾<sup>(٣)</sup> دال على أن الكلام في الأموال التي تتحول وتتحرك في وجوه التشجير ، والتي تتوالد من الصناعات أو الجهود ، فكل ذلك أموال بين المجتمع وهو موضوع التشريع في هذه الآية<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٢) سورة النساء آية ٢٩ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٤) المجتمع الإسلامي كما تصوره سورة النساء . محمد المدني ص ٢٤٨ / ٣٥٠ .

ويترتب على حق البشر في الانتفاع بمال الله النتائج الآتية :

١ - إذا كانت الجماعة قائمة على حق الله وهو ملكية المال ، فليس لها أن تمس ملكية الانتفاع المخصصة للأفراد إلا من وجهة تنفيذ أمر الله ، فيما يختص بحق ملكية الانتفاع ، وليس لها أن تحرم ملكية الانتفاع التي جعلها الله للأفراد .

٢ - أن ملكية الاستخلاف تتصل بالعين كما تتصل بالشخص ، فيجوز لمالك المنفعة أن ينقلها إلى غيره بالبيع والرهن والوصية وغيرها من التصرفات الشرعية ، كما أنها تنتقل عن المالك بوفاته إلى ورثته .

٣ - أن ملكية المنفعة دائمة في أصلها بالنسبة للأفراد ، أي أنها غير مقيدة بمدة معينة ، فيصح أن يظل الشيء في حيازة شخص معين ينتفع به حتى يموت ثم يتوارثه عنه أولاده وأولادهم حتى ينقضوا .

٤ - أن ملكية الاستخلاف إنما جعلت لينتفع بها الفرد بطريق مباشر ، وتنتفع بها الجماعة عن طريق غير مباشر ، فلا تباح المصادرة في الإسلام . قال أبو عبيد : ( حدثني هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه قال : كان المسلمون بالجاية وأنهم عمر بن الخطاب ، فأتاه رجل من أهل الذمة يخبره أن الناس قد أسرعوا في عنبه ، فخرج عمر حتى لقي رجلا من أصحابه يحمل ترسا عليه عنب فقال له عمر : وأنت أيضا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين أصابتنا مجاعة ، فأنصرف عمر فأمر لصاحب الكرم بقيمة عنبه <sup>(١)</sup> .

إلا أن المصادرة تباح في حالة المعصية ، كحالة الممتنع عن أداء الزكاة . عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها ، من أعطاها مؤجرا فله أجرها ، ومن منعها فإننا آخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى ، لا يحل لآل محمد شيء <sup>(٢)</sup> .

(١) الأموال . أبو عبيد ص ١٥١ الملكية التجارية الكبرى ١٣٥٢ .

(٢) رواه أحمد والنسائي وأخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ، وقد اختلف في بهز بن حكيم فلم يحتج به الشافعي ، وقال الحاكم : حديث صحيح وقد حسنه الترمذي وثقه ، احتج به أحمد والبخاري خارج الصحيح وعلق عليه لحيه =

هذا هو توجيه الإسلام فى مسألة من أهم مسائل الصراع الفكرى فى العصر الحديث بين الغرب والشرق .

فالتجربة الغربية اعتمدت على المذهب الفردى ، اعتمد على الحرية ، وأن الفرد حين يحقق مصلحته إنما يحقق مصلحة المجتمع ، ولذا يجب ألا تقف أى قيود أمام التملك فهو مطلق ، وكانت النتيجة ظهور الدخول الربوية والاحتكارية ، مما أدى إلى ظهور الاستغلال والبؤس ، وهدم مبدأ تكافؤ الفرص .

والتجربة الشرقية بالطبع قامت على ردود الفعل المتسببة عن مساوىء التجربة الغربية ، وكانت فلسفة الملكية فيها قائمة على أنها سرقة ، وتؤدى إلى صراع الطبقات والحروب والأزمات ، ومن ثم شنت عليها حربا شعواء انتهت بروسيا إلى الخراب ، ودعاهم ذلك إلى العودة إليها باسم النظام الاقتصادى الجديد الذى وضعه لينين .

أما الإسلام كما رأينا فهو كشأنه فى كل الظواهر الاجتماعية ، ينظر إلى الفرد والجماعة معا ، فيعطي لكل ذى حق حقه فى الحدود التى تكفل توازن المجتمع ، إنه يترك للفرد حرية التملك ، لينمى ملكاته ويختبر عمله ، ولكنه يوقف هذه الملكية عند الحد الذى لا تضر فيه الغير ، فهو النظام المتجاوب مع مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والكفيل بالتقدم والرفاهية .

الحقنى :

وفى موضوع الملكية بالذات لا بد من مناقشة مسألة الحمى ، وهو ما قد يظنه البعض خطأ مدحاً للتأميم ، كرد فعل لاضطراب السياسة الاقتصادية المبنية على الرأسمالية ، والتى حللناها سابقا ، ونتيجة أيضا لأوضاع التخلف الاقتصادى فى مجتمعنا ، وفى ظهور الاحتكارات والأزمات وأكل المال بالباطل ، الذى نتج عن البعد عن الإسلام .

---

« وروى عن أن داود أنه نسخة عنده .

نيل الأوطار . الشوكالى ج ٤ ص ١٣٨ . الحلبى .

إن الفقهاء المسلمين سلموا بحق نزع الملكية للمصلحة العامة ، كاستثناء على حق الملكية ، ووضعوا له الشروط والضمانات وبخاصة توافر الضرورات ، والحق في التعويض العادل ، واعتبار القضاء المرجع عند الخلاف على قيمة التعويض .

كان لسمرة بن جندب نخل في حائط ( بستان ) رجل من الأنصار فكان يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه ، فشكا ذلك الأنصاري إلى رسول الله ﷺ مايلقاه من سمرة ، فقال الرسول لسمرة : « بهه » ، فأبى ، قال : « فاقطعه » ، فأبى ، قال : « هبه ولك مثلها في الجنة » ، فأبى ، وكان يظن أن الرسول يقول ذلك على سبيل النصيح لا على سبيل القضاء والإلزام . فقال له رسول الله ﷺ : « أنت مضار » وقال للأنصاري : اذهب فاقلع نخله » (١) .

وعن سفيان بن سعيد عن يحيى بن سعيد : أن رجلا كان بينه وبين الماء أرض لرجل فأبى صاحبها أن يدعه يرسل الماء في أرضه . قال : فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو لم أجد للماء مسيلا إلا على بطنك لأجريتته (٢) .

وهذا ليس التأميم بمصطلحه العصري ، وفسرق كبير بينه وبين الحمى المعروف في الإسلام ، فالحمى في الجاهلية يطلق على العزيز في قومه تعجبه الروضة أو الغدير أو جانب من الأرض فيعلن أنه قد حماه ، فلا يجرؤ أحد أن ينال منه ، ويبقى خالصا له ، ولما جاء الإسلام قصر هذا الحق على الدولة : قال رسول الله ﷺ : « لا حمى إلا لله ولرسوله » (٣) .

وقال أبو عبيد : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام عن سعد عن يزيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر وهو يقول لهني حين استعملته على

---

(١) يقول ابن حجر : رواه أبو داود بإسناد حسن . بلوغ المرام ص ١٦٣ ، ١٦٤ دار الكتاب العربي . باب

الغصب وفي سماع باقر من سمرة نظر ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحق .

نيل الأوطار ج ٦ ص ١٦٧ دار الفكر .

(٢) الخراج ، يحيى بن آدم القرشي ص ١١٠ / ١١١ دار المعرفة ١٣٩٩ هـ .

(٣) رواه البخاري وقال : ( بلغنا أن النبي عليه الصلاة والسلام حمى البقيع وأن عمر حمى الريلة ) ج ٢

ص ٥٣ .



حمى الرينة : « ياهنى اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم ، فإنها مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ، ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فإنها إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع ، وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء يصرخ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَفَالْكَلَاءُ أَهْوَنُ عَلَى أُمِّ غَرَمِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ؟ وَإِنِّهَا لِأَرْضِهِمْ ، قَاتِلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ ، وَإِنَّهُمْ لَيَرُونَ أَنَا نَظْلِمُهُمْ ، وَلَوْلَا النِّعَمُ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتَ عَلَى النَّاسِ نَشِيئًا مِنْ بِلَادِهِمْ أَبَدًا » . قَالَ أَسْلَمُ : فَسَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي ثَعْلَبَةَ يَقُولُ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، حَمَيْتَ بِلَادَنَا ، قَاتَلْنَا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمْنَا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ ، يَرُدُّهَا عَلَيْهِ مَرَارًا — وَعَمْرٍ وَاضِعَ رَأْسِهِ — ثُمَّ إِنَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ فَقَالَ : « الْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ وَتَحْمَى لِنِعَمِ اللَّهِ ، يَحْمِلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (١) .

ويلاحظ هنا أن الحمى كان على أرض المنافع العامة ، وليست أرض ملكية خاصة صادرها الإمام .

ثم إن مفهوم الحمى هنا هو مفهوم الاستثناء في الشريعة الإسلامية للضرورة والمصلحة ، وليس مفهوم الأصل والقاعدة . ولقد تصور بعض الكتاب خطأ أن حديث : « المسلمون شركاء في ثلاثة الكَلَاءِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ » (٢) معناه : أن من أصول الإسلام أن يؤم كل مشروع له منفعة عامة تحققة لمصلحة عامة ، وقال : إن الكَلَاءَ وَالْمَاءَ وَالنَّارَ مطالب عصر ، نقيس عليها اليوم شركات المياه والكهرباء ... إلخ . وهذه الصورة فإن الحديث يجعل الحمى أسلا ، ويخرجه عن مفهوم الإسلام الخاص به وهو مفهوم الاستثناء .

ولكن مقصد الحديث شيء آخر غير ما فهموه ، فالعلة ليست كون السلعة ضرورية اجتماعيا ، لأن كل السلع لها هذه الصفة ، وإذا أخذنا بهذه العلة فلا يمكن لأى إنسان أن يتاجر أو يملك ، لأن أى سلعة لها صفة العموم في الاستعمال غالبا ، والناس تشترك في استعمالها ، والعلة الأصلية هي كون المادة من الموارد الطبيعية المبذولة للجميع دون جهد يبذل فيها ، ومقصود الحديث

(١) الأموال . أبو عبيد ص ٢٧ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات . إرواء الغليل . الألبانى . ج ٦ ص ٧ المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥ هـ .

ألا يحتكر إنسان هذه الموارد لبيعها على الناس ، ولا أن تؤمهما الدولة ، وإنما تتركها ملكا مشاعا للجميع .

قال أبو عبيد : ( حدثنا إسماعيل بن عباس عن عمر بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عن حدثه عن أبيض بن جمال المازني « أنه استقطع رسول الله ﷺ الملح الذي بمأرب فقطعه له ، فلما ولي قيل : يا رسول الله ، أتدري ماقطعت له ؟ إنما أقطعت الماء العذ ، يعني الدائم الذي لا ينقطع — شبه الملح بالماء لعدم انقطاعه — وحصوله بغير كد ولا عناء — قال : فرجعه منه » (١) (٢) .

قال أبو عبيد : ( وأما إقطاعه أبيض بن جمال المازني الملح الذي بمأرب ثم إرجاعه منه ، فإنما أقطعه وهو عنده أرض موات ، يحييها أبيض ويعمرها ، فلما تبين للنبي ﷺ أنه ماء عذ — وهو الذي له مادة لا تنقطع مثل ماء العيون والآبار — ارتجعه منه لأن سنة رسول الله ﷺ في الكلا والنار والماء أن الناس جميعا فيه شركاء ، فكره أن يجعل رجلا يحوزه دون الناس ) (٣) ، قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا فضل الماء لتمكنوا به الكلا » (٤) .

فإذا بذل في أي شيء عمل أصبح سلعة اقتصادية يمكن لصاحب العمل أن يمتلكها ، حتى الأشياء التي وردت فيها صفة الشركة ، وقد خصص حديث « الناس شركاء .... » بينما وقع من الإجماع على أن الماء المحرز في الجرار ملك (٥) .

قال أبو عبيد : ( فإذا استقى الماء من موضعه حتى يصير في الآنية والأوعية فحكمه عندي غير هذا ، وهو عن بقة بن الوليد عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن المشيخة : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء إلا ما حمل منه ) (٦) فأى شيء يبذل فيه جهد فهو ملك للفرد ، وبذل على ذلك أيضا حديث

---

(١) إرواه أصحاب السنن وطرقه للنسائي وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطبان . تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير . ابن حجر المصنفي ج ٢ ص ٦٤ دار المعرفة سنة ١٣٨٤ هـ .

(٢) (٣) الأموال . أبو عبيد ص ٢٨٢ . (٤) إرواه مسلم ج ٥ ص ٣٤ . (٥) الروضة الندية شرح الدرر البهية ج ٢ ص ٣٢ ، ٢٠٣ . (٦) الأموال .. أبو عبيد ص ٢ / ٣ .

رسول الله ﷺ « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » (١) .

وهذه القاعدة تطبق أيضاً على المعادن ، فما كان منها ظاهراً مثل الملح والبتروال الناضح فوق الأرض والكبريت ، وكل ما يوجد منها ويؤخذ بلا مشقة ، فهو حق للأمة ، ولا يجوز لفرد أن يمتلكه ، وفي هذا يقول الإمام الشافعي في كتابه الأم : ( ومثل هذا كل عين ظاهرة كنسفت أو قار أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة في غير ملك أحد ، فليس لأحد أن يمتلكها دون غيره ، ولا سلطان أن يمنعها لنفسه ، ولا لخاص من الناس ، لأن هذا كله ظاهر كالماء والكأ .. ولو تحجر رجل لنفسه من هذا شيئاً أو منعه من له سلطان كان ظالماً ) (٢) ، وأما المعادن التي تنال بجهد ومؤنة فإنها ملك لصاحبها .

وعلى هذا فمفهوم حديث « الناس شركاء في ثلاثة .... » ليس هو الحمى ، وإنما هو لمنع الأفراد من احتكار الأصناف الواردة بالنص ، وكذلك الموارد الطبيعية الوفيرة ، وبهذا لا يعتبر الحمى أصلاً من أصول الإسلام وإنما يباح للضرورة ، والمصلحة في أملاك الدولة لا أملاك الأفراد .

#### السياسة الاقتصادية الشرعية :

وهنا نطرح سؤالاً هاماً عن دور القطاع العام وحدوده لنضع الخطوط الفاصلة بين الملكية الخاصة والملكية العامة . تحدث مسجريف عالم المالية العامة الأمريكي المعاصر عن أسباب القطاع العام فحددها :

أ — مبدأ آلية السوق التي تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد وشرطه المنافسة الكاملة ، التي لا تتوافر إلا بتنظيم حكومي .

ب — هناك حجم أمثل للمشروع يحقق النفقات المتناقصة لا توفره المنافسة ، ويحتاج لتدخل حكومي .

ج — التبادل والعقود تحتاج إلى قانون ينظم العلاقات التجارية .

د — أن الإنتاج الخاص لبعض السلع لا يحقق الكفاية ، خصوصاً حين ترجع

---

(١) رواه أحمد ج ٣ ص ٣٢٨ سلسلة الأحاديث الصحيحة . الألباني ج ٢ ص ١٠٩ المكتب الإسلامي سنة

١٤٠٤ هـ .

(٢) الأم ج ٤ ص ٤٣ طبعة بيروت ( دار الفكر سنة ١٤٠٠ هـ ) .

- الوفورات الخارجية ويحتاج إلى مساهمة القطاع العام .
- هـ — لابد من رعاية الفقراء ، ويحتاج الأمر إلى إعادة توزيع الدخل والثروة من قبل الدولة .
- و — قد يتعرض بعض العمال للبطالة حتى في الاقتصاد المتقدم ويحتاج الأمر إلى تدخل الدولة<sup>(1)</sup>

وهنا نسأل : هل في الإسلام قطاع عام؟

هذا سؤال يواجه المسلم على كافة مستويات الاهتمامات ، المدرسية والعملية ، حيث فتحت أعين هذا الجيل على مسلمة القطاع العام سواء في الشرق أو الغرب ، والإجابة هنا تحدد نقطة افتراق أساسية بين النظام المالي الإسلامي وغيره .

والحقيقة أنه يلزم للإجابة ابتداء معرفة الحدود التي وصفها الشارع للجماعة والفرد في النشاط المالي ، ولهذا يلزمنا أن نناقش الموضوع من جوانب ثلاثة :

أولاً: الموقف العقدي الذي يحدد رسالة الإنسان في الكون والحياة ، وماله من حقوق وما عليه من واجبات ، وتحدد مسئوليته في الآخرة حين الحساب والجزاء .

ثانياً : حقوق الملكية الخاصة وأبعادها التي يترتب عليها بطبيعة الحال تحديد مدى قدرة الجماعة في الحصول على الإيراد ، وتحدد بالتالي قدرتها على الإنفاق .

ثالثاً : مفهوم الحاجة والمصلحة ومنع الضرر ، التي تحتم تدخل الدولة بقيود على الملكية الخاصة رعاية للجماعة ، وتضع قيوداً بالتالي على الأفراد .

أما عن أولاً وثانياً فهذان تعرضنا لهما حين مناقشة قضية الإيمان والملكية ، وموضوع مناقشتنا هنا هو البعد الثالث لقطاع عام في ظل دولة

(1) Public Finance in Theory and Practice. R.A Musgrave P.B Musgrave P.B. P. 476 - 477 Mc Graw - Hill Book co ., 1984 .

إسلامية ، مبنى على قاعدة الحاجة والمصلحة ومنع الضرر .

والإسلام يحدد العلاقة بين فئات المجتمع ماليا ، ويرعى حقوق القطاع لخاص ابتداء ، ولا ينسى واجبات القطاع العام ، ودليل ذلك فيما يلي :

١ — لحظة سيدنا يوسف عليه السلام لالخمس عشرة سنة لدرء المجاعة ، والتي تقوم على حفز الإنتاج وتشجيع الادخار وترشيد الاستهلاك ﴿ تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سُبلة إلا قليلا مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلا مما تُحصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾ (١) .

٢ — جعل الإسلام قيام الصناعات والتعمير والزراعة من فروض الكفاية ، وحتى لاتأثم الجماعة كلها بتقصير الأفراد كان على الدولة مشكلة الجماعة . أن تسد النقص فيها فرضا من فروض الكفاية ، فمفهوم القطاع العام هنا استثناء على الأصل تماما كما تتحدد درجة فرض الكفاية بالنسبة لفرض العين في التنمية الاقتصادية فيقوم بها الأفراد ابتداء .

٣ — جعل الإسلام رعاية الفقير والمسكين حقا للفقراء ، وكلف الدولة بتحصيل الزكاة لصرفها على هذا السبيل ، وهذا دور من أهم أدوار الدولة لم يصل إلى أرقه أكثر دول العصر تقدما .

٤ — كلفت الدولة بمد العامل بأداة حرفته وجعل لذلك نصيب من الزكاة لتحويل الطاقة العاملة من متسولين يعيشون على الإعانات إلى وحدات منتجة تكفي نفسها وتفيض على غيرها .

٥ — ولقد أبقى عمر رضى الله عنه أرض السواد ، خراجا للمسلمين ، ولم يوزعها كغنائم رعاية للمصلحة العامة .

٦ — تحقيق ما هو مصلحة عامة للمسلمين يقول الماوردى : ( وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال ، فإذا صرف في جهته صار مضافا إلى المخرج من بيت المال سواء خرج من حرزه أم لم يخرج لأن

(١) سورة يوسف آية ٤٧ — ٤٩ .

ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فتحكم بيت المال جار عليه ، من دخوله إلى خروجه (١) .

ويقول ابن قدامة : ( وما كان من الشوارع والطرق والرحاب بين العمران فليس لأحد إحياءه ، سواء كان واسعا أو ضيقا ، وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق ، لأن ذلك يشترك فيه المسلمون وتعلق به مصلحتهم فأشبهه مساجدهم ) (٢) .

وقد اتفق علماء المسلمين أن العمل في كل باب من أبواب النفع يعتبر فرض كفاية ، يجب تحققه ، ولو ترك كان على الجماعة كلها مغبة تركه بالنسبة للمجتمع ، وعليها الإثم أمام الله ، إذ قصرت في إقامة فرض كفاية لأنتم مصلحة الناس إلا به (٣) .

ويقول الشاطبي : ( فإن المشروعات وضعت لتحقيق المصالح ودرء المفاسد ، فإذا خولفت لم يكن في تلك الأفعال مصلحة ولا درء مفسده ) (٤) .

وتتدرج المصالح حسب ترتيب الأهمية إلى :

١ - مصالح ضرورية : وهي التي يتوقع من فقدانها اختلال الضرورات الخمس ، ولا يستغنى عنها في أمور الدين والدنيا .

٢ - مصالح حاجية : وهي التي يحدث بدونها المشقة والخرج ، ولا توصل إلى مرتبة الضرورة .

٣ - مصالح تحسينية : وهي التي تؤدي إلى تحسين الحياة وتزيينها ، ولا يؤدي الاستفادة منها إلى ضرر ومشقة (٥) .

---

(١) الأحكام السلطانية . دار الفكر ١٣٨٦ هـ ص ٢١٣ .

(٢) المغنى . ابن قدامة . ج ٥ ص ٢٤٦ مكتبة الفجالة سنة ١٩٦٨ م .

(٣) ابن نجية . ص ١٤ ، ١٦ المطبعة السلفية ومكتبتها ( فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كآبي حامد الغزالي وأبي فرج بن الجوزي وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية إلا أن يمتنع فيكون فرضا على الأعيان ... ) .

(٤) الموافقات . الشاطبي . ج ٢ ص ٣٣١ .

(٥) نفس المصدر . ج ٢ ص ٤ ، ٦ .

وتحقيق المصالح الضرورية والحاجية فرض على الكفاية ، وتعريفه : أنه ما يطالب بأدائه على المكلفين ، وإذا فعله واحد سقط الطلب عن الآخرين ، وإذا لم يفعله أحد أئتموا جميعا وينقلب إلى واجب عين (١) .

ويقول ابن تيمية : ( ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس ، مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبناية ، فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها ، فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ، كأبي حامد الغزالي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها ، كما أن الجهاد فرض على الكفاية ، إلا أن يتعين فيكون فرضا على الأعيان مثل أن يقصد العدو بلدا أو مثل أن يستنفي الإمام أحدا ) (٢) .

يقول أبو يوسف لهارون الرشيد : ( ورأيت أن تأمر رجال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا أن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة ، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجرى المال فيها ، عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد في خراجهم .. أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال ، ولا تحمل النفقة على أهل البلد ، فإنهم إن يعمروا خيرا من أن يخرجوا ، وإن يقرؤا خيرا من أن يذهب ما لهم ويعجزوا ، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك لهم ، أجبوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم ) (٣) .

ويعرف ابن عقيل السياسة الشرعية بأنها : ( ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به الوحي ) (٤) .

ويعرفها ابن عابدين بأنها : ( فعل شيء من الحاکم لمصلحة يراها ، وإن لم يرد

(١) أصول التشريع الإسلامي ص ٣٧ . دار المعارف سنة ١٣٩١ هـ .

(٢) ابن تيمية . مجموع الفتاوى . ج ٢ ص ٢٨ ، ٧٩ . مكتبة المعارف . الرباط . المغرب .

(٣) الخراج . ص ١٠٩ ، ١١٠ . دار المعرفة ١٣٩٩ هـ .

(٤) ابن القيم . الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . ص ١٣ دار الكتب العلمية . بيروت .

بذلك دليل جزئي (١) .

وأساس دور الدولة لذلك في السياسة الاقتصادية مبني على قاعدة :  
( تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ) (٢) .

لهذا رأى الفقهاء ضرورة قيام الدولة بالخدمات التي تتعلق بها مصالح المسلمين ، وتقوم بالإنفاق عليها .

يقول الكاساني : ( ولو احتاجت هذه الأنهار إلى الكرى فعلى السلطان كراها من بيت المال ، لأن منفعتها لعامة المسلمين فكانت مؤنتها من بيت المال ) (٣) .

ويقول الرملي : ( وما يندفع به الضرر عن المسلمين والذميّين فك أسراهم ، وعمارة سور البلد ، وكفاية القائمين بحفظها ، فمؤنة ذلك على بيت المال مم على القادريين ) (٤) .

والمصلحة في الفقه معناها : جلب المنفعة أو دفع المضرة لتحقيق مقاصد الشارع ، وهي خمسة : حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة (٥) .

وتحقيق المصلحة الشرعية يرتبط بأمرين :

الأول : حفظ الأمور التي يتوقف عليها قيام أركانها وتثبيت قواعدها .

الثاني : حفظ الأمور التي تدرأ عن هذه المصالح الاختلال الواقع عليها أو المتوقع حدوثه فيها (٦) .

---

(١) ابن عابدين . حاشية رد المختار . ج ٤ ص ١٥ الخليلي سنة ١٩٨٦ هـ .

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم . ص ١٣٣ . دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٠ هـ .

(٣) الكاساني . بدائع الصنائع . ج ٦ ص ١٩٢ دار الكتاب العربي سنة ١٣٩٤ هـ .

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . الرملي - ج ٨ ص ٥٠ . الخليلي سنة ١٣٨٦ هـ .

(٥) الشاطبي . الموافقات . ج ٢ ص ٨ . دار الفكر العربي . بلون .

(٦) المستصفي من علم الأصول . الغزالي - ج ١ ص ٢٨٦ . دار صادر سنة ١٣٢٢ هـ .



والمصلحة تكون معتبرة إذا نص عليها الشارع ، والنص هو مصدر الحكم ودليله لا المصلحة ، أما إذا تعارضت مع النص عدت مصلحة ملغاة لا يمكن التشريع بناءً عليها .

والمصلحة التي لم يرد باعتبارها ولا بإلغائها نص ، فهي « المصلحة المرسله » كما عرفها الأصوليون ، وتعبير الإمام الشافعي « الشبهة المعتبرة » لأنه دلت عليها النصوص بمقاصدها ومعانيها وليست بعبارة ومبناها (١) .

### الحقوق على المال :

تشمل الحقوق على المال : الزكاة والرسوم والتوظيف .

١ — فالزكاة تذهب لمصارفها من الفقراء والمساكين ، لتحقيق الحاجة والقضاء على الفقر داخل المجتمع ، وكذلك الغارمين لإنعاش التنمية الاقتصادية ، وبقية مصارف الزكاة .

والزكاة بمصارفها لا بد أن تستقل بموازنتها عن موازنات الدولة الأخرى ، ولا بد أن يشر عليها الصالحون في كل قرية لتحقيق أغراضها .

٢ — الدولة تقوم بخدمات للأغنياء كالطرق والتعليم وتسجيل الملكية ... إلخ . وهذه تحصل في مقابلها رسوم ، وما يؤخذ إنما هو مقابل منفعة تقدم للمقادرين ، لا جبر فيها ولا عدوان .

٣ — إذا عجزت إيرادات الزكاة عن مصارفها أو وجدت مشاريع استراتيجية واجتماعية ضرورية وحاجية لا يطبقها القطاع الخاص ويفشل فيها نظام السوق ، قامت الدولة بها كفرض كفاية ، وقامت الدولة بالتوظيف في أموال الأغنياء إذا عجزت مواردها .

وهي تحصل على إيراداتها من الأغنياء ، بما يسمى في الفقه الإسلامي بالتوظيف (٢) .

---

(١) أصول التشريع الإسلامي . على حسب الله . ص ١٧٧ — ١٧٩ دار المعارف سنة ١٣٩١ هـ .

(٢) راجع في ذلك :

أ — الاعتصام للشاطبي ج ٢ ص ١٢٢ . دار التحريج سنة ١٩٧٠ م .

وهو يختلف عن الضرائب المعروف عنها بأنها إجبارية نهائية بدون مقابل بما يلي :

أولاً : لا تأخذ وظيفة إلا إذا كانت هناك حاجة وليس هناك فائض في الميزانية .

ثانياً : أن يكون الإمام عادلاً .

ثالثاً : ألا يؤخذ من الناس إلا ما يفيض عن قوت سنة فلا يؤخذ ممن يحتاج .

رابعاً : يبدأ بالدعوة بالتبرع ، ثم القروض الحسنة ، ثم التوظيف في النهاية .

خامساً : أن يكون بالشورى أو بما يسمى في المالية العامة بالتصويت .

سادساً : ألا يزيد عن الحاجة وينتهي بانتهاؤها .

يقول الإمام الغزالي : ( فأما لو قدرنا إماماً مطاعاً ، مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد الثغور ، وحماية الملك بعد اتساع رقعته ، وانبساط خطته ، وخلال بيت المال عن المال ، وأرهقت حاجات الجند إلى ما يكفيهم ، وخلت عن مقدار كفايتهم أيديهم ، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ) (١) .

---

ب — شفاء الغليل . الغزالي . ص ٢٤١ ، ٢٤٢ . مطبعة بغداد سنة ١٩٧٠ م .

ج — المستصفى . الغزالي . ج ١ ص ٣٠٤ . مطبعة الأئمة سنة ١٣٩٤ هـ .

د — الغياثي . الجويني . ص ٣٨٨ . الشؤون الدينية بقطر سنة ١٤٠٠ هـ .

هـ — الأحكام السلطانية . المنوردي . ص ٢١٤ . مطبعة الحلبي سنة ١٩٧٣ م .

(١) شفاء الغليل . الغزالي . ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

## المبحث الثاني

### المشاركة

يقوم النظام الاقتصادي في الإسلام على المشاركة ، بينما يقيم النظام الجاهلي اقتصاده على الربا في الغرب وعلى تحريم الربح في الشرق ، وهكذا بين إفراط وتفریط بعيداً عن الصراط المستقيم .

وتتحقق في الإسلام علاقات اقتصادية أساسها الغنم بالغرم ، وذلك عكس العلاقات الاقتصادية المنغمسة في متسقع الدين وهمه .

ومن ثم نجد في النظام الجاهلي حرص المقرض على الحصول على الدين وعائده ، فيفحص الضمان والرهن ليتأكد من ذلك ، ولايعنيه ربحية المشروع أو جديته أو تنميته ، مادام سيحصل على دينه ورباه ، وإن أفلس المدين وباع له بيته وأرضه وسيارته .

وتثبيت الربا بهذا الشكل وانحسار المشاركة الذي أصبح طابع العصر يؤدي إلى حرص المستثمرين على ترك المشاريع التي ينخفض عائدها عن الربا السائد ، لأنه إن اقترض ليستثمر لزمه دفع الربا ، وإن كان عنده مال فضل إقراضه بربا عن استثمار له عائد أقل من الربا .

وهذا يحجب عن المجتمع خير مشاريع تكثر كلما انخفض الربح ، ويعاني المجتمع لذلك من نقص في الإنتاج وبطالة مزمنة لاعلاج لها ، بينما لو حرم الربا وبنيت المعاملات على المشاركة لعمل كل مشروع يدر ربها وإن أقل ، ولما تعطل بالمجتمع عامل أو نقصت طاقة تشغيل ، فما بالك في نظام يشرعه الإسلام يعين المفلس من الزكاة لأنه من الغارمين .

وللربا آثار مخربة على عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع ، حيث تنشأ بسببه فئة عاطلة تعيش على استثمار النقود ، ولا يعينها استثمار النقود بالحلال حيث يكون العائد مشاركة . أما بالربا فإنها تكسب سواء خسر الاستثمار أو ربح ولكنها في حالة الخسارة يكون عائدها حصة من المال لا حصة من الربح . فحين تستهلكه إنما تستهلك رأس مال المجتمع بغير حق . وفي هذا إضرار بالمجتمع من جانب عدالة

التوزيع ومن جانب المصلحة الاجتماعية .

وللربا أضرار أخرى في الجوانب الاجتماعية والنفسية ذلك لأنه يخرب العامر ويفلس التاجر ويمحق الاستثمار ، فتنشأ بسببه الضغائن والأحقاد ، وتقوم الصراعات والاختلافات ، ولا يترك وراءه إلا الحزن الدائم والهم المقيم .

إن الإنسان حقيقة لم يخلق شيئا ، لا أرضا ولا خامات ولا طاقة ، ولكن يضيف إليها منافع شكلية ، فيصنعها ، أو مكانية فينقلها ، أو زمانية فيخزنها ، فالآلة أضيفت إليها منافع شكلية ، أما المعدن التي تكونت منه فإنه لا يمكن إنتاجه كالأرض تماما ، ثم إن الأرض يبذل في إصلاحها وإنتاجها عملا إنتاجيا أيضا ، فهي لا تصبح صالحة للزراعة إلا بعده إما بالتسميد أو بالتجفيف ... إلخ والأرض إن لم تراعى بالتسميد والإصلاح فإنها تصبح سبخة ، وتستهلك قواها كالآلة تماما ، فهي كغيرها من رؤوس الأموال تماما ، عمل مدخر يساهم مع العمل الحى فى العملية الإنتاجية .

ولهذا فإن تفسيرنا لأى عائد هو على أساس العمل كما يقول الله تعالى : ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (٢) سواء كان العمل حيا أو مدخرا ، ومركز اهتمامنا أن تكون الطريقة التى يوزع بها الإيراد بين العمل الحى والمدخر طريقة عادلة لأن الله تعالى يقول : ﴿وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ (٣) .

ونلاحظ هنا أن احتمال الخسارة قائم فى التأجير . فالآلة قد تتحطم ، والأرض قد تبور ، والمنزل قد يهدم ، وفى النهاية قد يحقق الإيجار مكسبا وقد يحقق خسارة .

ومن هنا نلاحظ أن تحليل العملية الإنتاجية قد أدى بنا إلى تبين نوعين من الدخل ، نوع يتميز بالثبات ، كالأستخدام المباشر لخدمة الطبيب ، أو استعمال الآلة أو المنزل أو الأرض ، وهذه يكون تحديد عائد ثابت لها غير منافع

(١) سورة النجم آية ٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٣) سورة هود آية ٨٥ .

للعادلة . ونوع آخر يرتبط بالمشاركة وهذا النوع من الإنتاج يتم بمشاركة العمل الحى للعمل المدخر ( رأس المال ) .

إن أى رأس مال لابد أن يشترك فى الربح والخسارة ، فلا يصح لعنصر من عناصر الإنتاج فى المشاركة أن يشترط فى عملية إنتاجية غير مضمونة الدخل جزءاً محدداً أو لا يشترك فى الخسارة ، فالقاعدة العامة فى التوزيع فى الإسلام هى ( الغنم بالغرم ) .

والطريق الذى يرسمه الإسلام للتوزيع فى الإنتاج هو المشاركة ، فالمضاربة فى الصناعة والتجارة والمزارعة فى الزراعة هما طريق المعاملة فى النشاط الاستثمارى .

يقول ابن تيمية : ( وذهب جميع فقهاء الحديث الجامعون لطرقه كلهم ، وأكثر فقهاء الكوفة كسفيان الثورى ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وأبى يوسف ومحمد صاحبى أبى حنيفة والبخارى صاحب الصحيح وأبى داود ، وجماهير فقهاء الحديث من المتأخرين كابن المنذر وابن خزيمة والخطائى وغيرهم ، وأهل الظاهر وأكثر أصحاب أبى حنيفة — إلى جواز المزارعة والمؤاجرة ، ونحو ذلك اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه وأصحابه ، وما عليه السلف وعمل جمهور المسلمين وبينوا معاني الأحاديث التى يظن اختلافها فى هذا الباب .

فمن ذلك معاملة النبى ﷺ لأهل خيبر هو وخلفاؤه من بعده إلى أن أجلاهم عمر . فعن ابن عمر : « عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع » أخرجاه (١) ، وأخرجوا أيضاً « عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أعطى أهل خيبر على أن يعتملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها » هذا لفظ البخارى ، واللفظ مسلم : لما افتتحت خيبر سأل يهود رسول الله ﷺ أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من الثمر والزرع فقال رسول الله ﷺ : « أقرم فيها على ذلك ماشئنا » (٢) ، وكان الثمر على السهمين من نصف خيبر .

(١) رواه مسلم ج ٥ ص ٢٧ .

(٢) نفس المصدر نفس الصفحة .

فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزرعون ، والخلفاء الراشدون ، وأكابر العلماء والتابعين من غير أن ينكر ذلك منكر : لم يكن إجماع أعظم من هذا ، بل إن كان في الدنيا إجماع فهو هذا . لاسيما وأهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد رسول الله ﷺ وبعده إلى أن أجلى عمر اليهود إلى تيماء (١) .

إن قاعدة المشاركة هذه تتضح بوضوح في هدى رسول الله ﷺ حيث يقول : « الخراج بالضممان » (٢) والخراج في كلام العرب هو الكراء والغلة ، فهم يسمون غلة الأرض والدار والمملوك خراجا ، يقول الله تعالى : ﴿ أم تسألهم خراجا فمخراج ربك خير ﴾ (٣) ومعناه هنا أجرا أو نفعا ، قال أبو عمر بن العلاء : ( والفرق بين الخرج والخراج أن الخرج من الرقاب والخراج من الأرض ) (٤) .

عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « لا يغلّق الرهن من صاحبه الذي رهنته ، له غنمه وعليه غرمه » (٥) .

يقول ابن تيمية : ( المال المستفاد إنما حصل بمجموع منفعة بدن العامل ، ومنفعة رأس المال ، ولهذا يرد إلى رب المال مثل رأس ماله ويقتسمان الربح ، كما أن العامل يبقى بنفسه التي هي نظير الدراهم ، وليس إضافة الربح إلى عمل بدن هذا بأولى من إضافته إلى منفعة مال هذا ) (٦) .

ويلاحظ أن الربح يتحدد في السوق بين عناصر العرض والطلب ، لا ليحدد سعر التوازن بمفهومه الوضعي ، وإنما ليحدد سعر المثل الذي يوجد في سوق لا ربا فيه ولا احتكار ولا غرر .

والإسلام يضع الجوائح عن المستأجر ، وبهذا يقيد ثبات الإجارة .. والدليل :

---

(١) القواعد التورانية الفقهية . ابن تيمية ص ١٦٣ ، ١٦٥ . مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥١ م طبعة أولى .

(٢) صحيح سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٢ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٨ هـ .

(٣) سورة المؤمنون آية ٧٢ .

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٣٦ الماوردى .

(٥) رواه الدار قطنى والحاكم ورواه الشافعى مرسل . مشكاة المصابيح . الألبانى . ج ٢ ص ٨٧٤ .

(٦) القواعد التورانية . ابن تيمية ص ١٦٧ ، ١٦٨ . مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥١ م .

١ - أن الإجارة يجوز للمستأجر فسخها بالطوارئ العامة التي يتعذر فيها استبقاء المنفعة كالحرب والظوفان ونحو ذلك ، بل الحنفية يسوغون فسخ الإجارة أيضا بالأعذار الخاصة بالمستأجر ، مما يدل على أن جواز فسخها بالطوارئ العامة مقبول لديهم أيضا بطريق الأولوية فيمكن القول أنه محل اتفاق وذكر ابن رشد تحت عنوان : ( أحكام الطوارئ ) أنه : ( وعند مالك أن أرض المطر إذا كريت فمنع القحط من زراعتها ، أو زرعها .... فلم ينبت الزرع لمكان القحط أن الكراء يفسخ ، وكذلك إذا استعذرت بالمطر حتى انقضى زمن الزراعة فلم يتمكن المكري من زرعها ) (١) .

٢ - وذكر ابن قدامة المقدسي في كتاب الإجارة من المغنى أنه إذا ( حدث خوف عام يمنع من سكنى ذلك المكان الذي فيه العين المستأجرة ، أو تحصر البلد فامتنع الخروج إلى الأرض المستأجرة للزرع أو نحو ذلك ، فهذا يثبت للمستأجر خيار الفسخ لأنه أمر غالب يمنع المستأجرين من استيفاء المنفعة . فأما إذا كان الخوف خاصاً بالمستأجر ، مثل أن يخاف وحده لقرب أعدائه ... لم يملك الفسخ ، لأنه عذر يختص به لا يمنع استيفاء المنفعة بالكلية فأشبه مرضه ) (٢) .

٣ - وقد نص الإمام النووي رحمه الله : أنه ( لا تنفسخ الإجارة بالأعذار ، سواء كانت إجارة عين أو ذمة ، وذلك كما إذا استأجر دابة للسفر عليها فمرض ، أو حانوتاً لحرفة فندم ، أو هلك آلات تلك الحرفة أو حماما فتعذر الوقود وكذا لو كان العذر للمؤجر بأن مرض وعجز عن الخروج مع الدابة ، أو أكرسى داره وأهله مسافرون فعادوا واحتاج إلى الدار أو تأهل فلا فسخ في شيء من ذلك ، إذ لا خلل في المعقود عليه ) (٣) .

٤ - ما يذكره العلماء رحمهم الله في الجوائح التي نحتاج الثمار المبيعة على الأشجار بالأسباب العامة كالبرد والجراد وشدة الحر والأمطار والرياح ونحو ذلك مما هو عام حيث يقررون سقوط مايقابل الهالك بالجوائح من الثمن وهي قضية الجوائح المشهورة

(١) ابن رشد . بداية المجتهد ج ٢ ص ١٩٢ طبعة الخانجي الأولى المطبعة الجمالية مصر .

(٢) المغنى . ابن قدامة . الشرح الكبير ج ٦ ص ٢٩ - ٣٠ دار الكتاب العربي سنة ١٤٠٣ هـ .

(٣) روضة الطالبين . الإمام النووي . ج ٥ ص ٢٣٩ . المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥ هـ .

في السنة والفقه .

٥ - ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ( أن من استأجر ماتكون منفعة إجارته لعامة الناس ، مثل الحمام والفندق والقيسارية ، فنقصت المنفعة المعروفة لقلة الزبون أو الخوف أو حرب أو تحول سلطان ونحوه فإنه يحط عن المستأجر من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة ) (١) .

٦ - وقال ابن قدامة : ( ولو استأجر دابة ليركبها أو يحمل عليها إلى مكان معين ، فانقطعت الطريق إليه لخوف حادث أو اكترى إلى مكة فلم يحج الناس ذلك العام من تلك الطريق فلكل واحد منهما فسخ الإجارة ، وإن أحب إبقاءها إلى حين أمكان إستيفاء المنفعة جاز ) (٢) .

وقال الكاساني من فقهاء الحنفية في الإجارة : إن ( الفسخ في الحقيقة امتناع من التزام الضرر ، وإن إنكار الفسخ عند تحقق العذر خروج عن العقد والشرع ، لأنه يقتضي أن من اشتكى ضرره ، فاستأجر رجلاً لقلعها ، فسكن الوجود يحجر على القلع ، وهذا قبيح عقلاً وشرعاً ) (٣) .

هذا وقد ذكر فقهاء المذاهب في حكم الأعدار الطارئة في المزارعة والمساقاة والمغارسة شبيه ماذكروا في الإجارة .

٧ - قال رسول الله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » (٤) ، وقد اتخذ فقهاء المذاهب من قوله هذا قاعدة فقهية اعتبروها من دعائم الفقه الكبرى الأساسية ، وفرعوا عليها أحكاماً لا تحصى في دفع الضرر وإزالته في مختلف الأبواب .

وما لاشك فيه أن العقد الذي يعقد وفقاً لنظامه الشرعي يكون ملزماً لعاقديه قضاء ، عملاً بقوله تعالى في كتابه العزيز : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٥) .

(١) مختصر الفتاوى المصرية . ابن تيمية . ص ٣٧٦ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ .

(٢) المغني . الشرح الكبير . ابن قدامة . ج ٦ ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) بدائع الصنائع . الكاساني . ج ٤ ص ١٩٧ — دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٤٨ هـ .

(٤) رواه الحاكم على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ج ٢ ص ٥٨ صحيح سنن ابن ماجه . الألباني ج ٢ ص ٣٩ .

(٥) سورة المائدة آية ١ .



ولكن قوة العقد الملزمة ليست أقوى من النص الشرعى الملزم للمخاطبين به كافة وقد وجد مجمع الفقه الإسلامى بمكة المكرمة فى مقاييس التكليف الشرعية ، ومعايير حكمة التشريع أن المشقة لا ينفك عنها التكليف عادة بحسب طبيعته ، كمشقة القيام فى الصلاة ، ومشقة الجوع والعطش فى الصيام ، لانسقاط التكليف ، ولا توجب فيه التخفيف ، ولكنها إذا جاوزت الحدود الطبيعية للمشقة المعتادة فى كل تكليف بحسبه ، أسقطته أو خففته ، كمشقة المريض فى قيامه فى الصلاة ومشقته فى الصيام وكمشقة الأعمى والأعرج فى الجهاد ، فإن المشقة المهرقة عندئذ بالسبب الطارىء الاستثنائى توجب تديراً استثنائياً يدفع الحد المرهق منها ، وقد نص على ذلك وأسهب فى بيانه ، وأتى عليه بكثير من الأمثلة فى أحكام الشريعة الإمام أبو إسحاق الشاطبى رحمه الله فى كتابه ( الموافقات فى أصول الشريعة ) (١)

### تحريم الربا :

ولقد حارب الإسلام الربا وجعله من أكبر الكبائر ، يقول تعالى : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً لِيَرْثُوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِثُوْا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ يُرْسِلُوْنَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْمِرُونَ ﴾ (٢) .

ويقول الله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ، يَحِقُّ لِلَّهِ الرِّبَا وَبُرَى الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ، إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ، وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) .

(١) قرارات مجلس التجمع الفقهي الإسلامى رابطة العالم الإسلامى ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥ هـ ص ١٠٠ — ١٠٢ .

(٢) سورة الروم آية ٣٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥ — ٢٨٠ .

يقول الأستاذ أبو زهرة : ( هذا النص القاطع تحريم لارباب فيه اقترن بفلاحة أمور :

١ - أن المشركين كانوا يحتاجون في أخذ الربا بأن الكسب فيه كالكسب في البيع ، فكما أن الرجل يبيع ويشترى ليكسب من فرق الثمن في البيع والشراء ، فكذلك يدفع لغيره المال ويشترى فيكسب ويشاركه في الكسب وإن لم يتعرض للخسارة ، ومن جهة ثانية فإن الربا كالبيع من حيث أنه يبيع مؤجل بضمن وحال بضمن وكذلك يجوز أن يقبض الدين بعد الأجل أكثر مما أداه .

٢ - أن النهي عن الربا اقترن بالأمر بالصلاة والزكاة ، وذلك إشعار بأن ذلك الركن من أركان الإسلام كالصلاة أو الزكاة ، مَنْ يَنْكُرْ فَقَدْ أَنْكَرَ مَعْلُومًا ، من الدين بالضرورة ، وأن منع الربا ركن الاقتصاد الإسلامي وأن الحضارة الإسلامية حضارة فاضلة تقوم على منع ذلك الكسب الخبيث ، ولهذا اقترن النهي أيضا ببيان أن من يبيع الربا هو في حرب مع الله ، لأن دار الإسلام نبيه عفيفة عن ذلك المال الخبيث .

٣ - الآية الكريمة حددت الربا المحرم بأنه ما يزيد عن رأس المال ، فكل زيادة مهما قلت كسب خبيث ولهذا يقول سبحانه وتعالى ﴿ وَإِنْ تَبِئْتُمْ فَلَكُمْ رُيُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ .

قال ابن عباس في تفسيره لآية ﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ : « فمن كان مقيما على الربا لا ينزع عنه كان حقا على إمام المسلمين أن يستتبهه فإن نزع وإلا ضرب عنقه » (١) .

وهذا الربا هو الربا الذي تسير عليه المصارف ، ويتعامل به الناس ، فهو حرام لاشك فيه ، والربا الذي حرمه القرآن هو كل زيادة في نظير الأجل قلت أو كثرت ، سواء كان القرض للاستهلاك ، أم كان القرض للاستثمار ، وهو الربا الذي لاشك فيه ولا يختلف فيه أحد .

---

(١) تفسير الطبري . أبو جعفر الطبري ج ٦ ص ٢٥ . دار المعارف .

وهذا النوع من الربا متفق عليه وهو الربا المحرم لذاته ، أما ربا البيوع فإنه محرم سدا للذريعة ، والمحرم لذاته لا يباح إلا للضرورة ، وهو ما يترتب على تركه تلف نفس ، أو عضو من أعضاء الجسم ، كحاجة الجائع إلى أكل الميتة ، ولا يؤخذ منها عند الضرورة إلا ما يسد الرمق ، والضرورة ليست تقديرية وإنما حددها الحديث الشريف حين سأل رجل النبي ﷺ فقال : إنا نكون في الأرض تصيينا الخمسة فمتى تحمل لنا الميتة ؟ فقال :

« إذا لم تصطبحو أو لم تغتبقوا ولم تحتفوا بقلأ فشانكم بها » (١) أى لم يجدوا طعاما في الصباح ولا في المساء ولم يجدوا في الأرض شيئا يأكلونه .

أما ربا البيوع .. فهو محرم لغيره ، فهو كلبس الحرير ، فإنه يحرم لأنه ذريعة للترف ، وبيع الحاجة كعلاج من الارتكازيا مثلا . والحاجة ما يمكن للإنسان أن يعيش بدونها ولكن في حرج وضيق (٢) .

ولقد أقر مجمع البحوث الإسلامية مانلي في مؤتمره الثاني :

١ - الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لافرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي ، وما يسمى بالقرض الإنتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين .

٢ - كثير الربا وقليله حرام ، كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ (٣) .

٣ - الاقتراض بالربا محرم لاتباعه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم ولا يرتفع إنجه إلا إذا دعت إليه الضرورة .

٤ - أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك في الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ من نظير الأعمال ليس من الربا .

(١) رواه الطبراني ورجاله ثقات . مجمع الزوائد . المئتمى . ج ٥ ص ٥٣ .

(٢) بحوث في الربا ، محمد أبو زهرة ص ٦١ ، ٦٢ دار الفكر العربي بدون .

(٣) سورة آل عمران آية ١٣٠ .

٥ - الحسابات ذات الأجل كفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة .

عن ابن عمر قال : « إنه لمعجبنى أن يكون بين الحلال والحرام ستر من الحرام .. » وعن عمر بن الخطاب أنه قام خطيباً فقال : « إنا والله ماندرى لعلنا نأمركم بأمر لا تصلح لكم ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإنه كان من آخر القرآن نزولاً آيات الربا ، فتوفى رسول الله ﷺ قبل أن يبينه لنا فدعوا ما يريبكم إلى ما لا يريبكم » .

قال علي : حاش لله من أن يكون رسول الله ﷺ لم يبين الربا الذي توعد فيه أشد الوعيد ، والذي أذن الله تعالى فيه بالحرب ، ولكن كان لم يبينه لعمر فقد بينه لغيره ، وليس عليه أكثر من ذلك ، ولا عليه أن يبين كل شيء لكل أحد ، لكن إذا بينه لمن يبلغه فقد بلغ ما لزمه تبليغه .

وعن طريق عبد الرازق عن سفيان الثوري عن عيسى بن المغيرة عن الشعبي قال : قال عمر بن الخطاب : « تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا » فبطل أن يكون لهم متعلق في شيء مما ذكرنا ، وحاصل قولهم لاسأف لهم فيه أصلاً ولا نعرفه عن أحد قبلهم<sup>(١)</sup> .

والخلاصة أن النظام الاقتصادي الإسلامي له ثلاثة أنواع من الدخول :

١ - العامل : وهو العنصر الرئيسي في الإنتاج ، وله الحق في العائد الثابت ، سواء كان أجراً أو جعالة ، والعائد المتغير عن طريق المشاركة .

٢ - رأس المال العيني : وله الحق في الإيجار ، وهو كما بينا مشاركة في الأجل الطويل بمعاملة عائده مع ثمنه والنتيجة ربح أو خسارة ، كما أن مبدأ سد الجوائح أصل هذه المشاركة ، وله الحق في المشاركة المطلقة كالمضاربة والمزارعة .

٣ - رأس المال النقدي والضمان : ويحرم فيها العائد الثابت ولا يباح إلا المشاركة والمضاربة والمزارعة .

---

(١) المجل لأن حرم ج ٩ ص ٤٧٧ دار الفكر . مسألة ١٤٧٩ .

## تحریم الاحتکار والتسعير :

والإسلام يهتئء للمشاركة المناخ النظيف فيحررها من ظلم الاحتكار وظلم التسعير ، قال رسول الله ﷺ : « لا يحتكر إلا خاطيء » (١) .

فالمحتكر يقلل الإنتاج ليزيد السعر فهو يستطيع أن يتحكم في السوق . ومعنى هذا أن يؤذى المسلمين مرتين بإنقاص الإنتاج ورفع السعر ، وهنا ينظر الإسلام لمصلحة المستهلك في مواجهة المحتكر .

يقول الشوكاني : ( قال السبكي : الذي ينبغي أن يقال في ذلك أنه إن منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم ، وإن كانت الأسعار رخيصة وكان القدر الذي يشتري به لاجاجة بالناس إليه فليس لمنع من شرائه وإدخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى . قال القاضي حسين والرويانى : وربما يكون هذا حسنة لأنه ينفع به الناس ... وقد كان رسول الله ﷺ يدخسر لأهله قوت سنتهم من تمر وغيره ) (٢) .

وعن أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله لو سعرت ، فقال : « إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ، وإنى لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال » (٣) .

يقول الشوكاني : ( ووجه أن الناس مسلطون على أموالهم ، والتسعير حكر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ) (٤) .

وهذا بشرط ألا يكون البائع محتكراً وإلا سعر عليه بثمن المثل أى ثمن السوق التوازنى .

(١) رواه مسلم . ج ٥ ص ٥٦ .

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ طبعة دار الفكر . والحديث رواه البخارى ج ٧ ص ٨١ باب حبس

الرجل نفقه .

(٣) رواه الخمسة إلا النسائى وصححه الترمذى . إسناده صحيح ، مشكاة المصابيح . التبهيزى تحقيق الألبانى ج ٢ ص ٨٦٧ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥ هـ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٣٥ .

وهنا يحمى الشارع المنتج في مواجهة المشتري ، فيكون ذلك في صالح الإنتاج حيث يحاول المنتج الاستجابة للمستهلك عن طريق الطلب ومؤشر السعر والسعى وراء الربح ، وهو أيضا يحاول أن يخفض تكاليفه فيحسن استخدام الموارد ويوفر فيها . وهكذا شجبت الإسلام مرة واحدة الرأسمالية الاحتكارية والاشتراكية التخطيطية .

ويحقق الإسلام في هذه المعاملات الرحمة بدلا من الشقاق .  
قال ﷺ : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا يأذن له » (١) . وقال : « رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى » (٢) .

---

(١) مسند أحمد تحقيق أحمد شاكر ج ٦ حديث ٤٧٧٢ .

(٢) رواه البخاري ج ٢ ص ٧ الحلبي .

## المبحث الثالث

### الدرجات

إن أسلوب التفاضل في المجتمع تعرض لطرفي الإفراط والتفريط ، فيقيم الغرب علاقاته على أساس الطبقات التي تحتكر الامتياز ، وقيم الشرق علاقاته على أساس المساواة الحسائية التي تقتل الكفايات ، هكذا بين إفراط وتفريط .

بينما يقيم الإسلام علاقاته على أساس الدرجات التي يحددها العمل وتميزها التقوى .

لقد نظرت الماركسية من زاوية ضيقة للتاريخ الإنساني ، فتصورته صراعا مستمرا بين طبقة مُستغلة وطبقة مُستغلة ، وحددت هذا الاستغلال في فائض القيمة الذي يستولى عليه صاحب رأس المال من العامل ، وانتهت إلى أنه لا دخل حق وعدل إلا الدخول الذي يتسلمه العامل بيده ، وصبت جام غضبها على الملكية الفردية لرأس المال ، وبشرت الناس بحجة ينعم فيها الجميع بالمساواة التامة ، وبأخذ كل إنسان بقدر حاجته ، وببذل أقصى إنتاجه في الشيوعية الأخيرة ، حيث يصبح العمل متعة وضرورة يبذلها الإنسان دون انتظار جزاء .

ولكن الموقف قد اختلط على الماركسية ، فخلطت بين عائد رأس المال في أحوال التنافس الحر الذي تتكافأ فيه الفرص ، ومواقف الاحتكار والتسلط ، فلقد رأينا في الموقف الأول أن العائد الذي يناله صاحب رأس المال إنما هو جزاء جهده وادخاره ، أما الموقف في حالة الاحتكار فإنه استغلال لاشك فيه للعامل والمستهلك سواء ، كما أن الماركسية لم تراع الفوارق الحقيقية بين أنواع العمل والجهد المبذول ، والتفاوت المترتب عليها ، وهومت في أفكار زائفة غير واقعية .

والمساواة الحسائية لا يمكن تحقيقها لأن :

١ - حاجات الإنسان متطورة ، والكماليات قد تنقلب ضروريات ، فمستوى الكفاف متطور باستمرار ، ولعل هذا هو سر التطور ، وإلا لوقف النمو عند حد معين « لو أن لابن آدم واديين من مال لاينفي لهما ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب » (١) .

(١) رواه مسلم ج ٣ ص ٩٩ .

وعلى هذا فإن الفرد يرغب في الحصول على دخل أكبر ليحصل على ما يريد ،  
وبالتالى لن يرضى أبدا أن يبذل جهدا دون أن يحصل على جزائه تماما .

٢ - الإنسان بطبيعته كسول يحب الراحة والفراغ ، ولم يثبت التاريخ في الماضى ولا  
في الحاضر وجود مجتمع يبذل فيه العامل جهده دون أن ينتظر جزاء ، فالعمل بطبيعته  
جهد وشقاء لا يبذله الإنسان إلا إذا وجد دافعا لذلك .

٣ - أن التمييز في الدخل ضرورى لضمان التوزيع الأمثل للموارد على الاستعمالات  
المختلفة ، وهذا لا يتحقق إلا بوجود الأسعار ، ولا أهمية للأسعار إن لم يكن هناك  
تمايز في الدخل .

ولا يمكن تبرير دعوى الشيوعية في المساواة الحسابية ، إلا أنها دعوة الخقد على  
الكفاية . ، والرغبة في القضاء على التمييز ، ومن ثم فهي أيضا ليس لها من هدف سوى  
الرجوع بالإنسانية إلى عهد البدائية ، التى لم يكن يعمل فيها الإنسان تحت وطأة  
تأخره إلا مايسد به رمقه .

والعمل بطبيعته جهد وشقاء يبذله العامل لضرورة تتحرك في أعماقه ، هذه  
الضرورة تظهر أولا في حاجة الفرد إلى المحافظة على البقاء ، وتظهر ثانية في رغبته في  
التمييز ، ومن ثم كانت رغبة الإنسان في التمييز هي إحدى الضمانات لاستمرار نمو  
الحضارة الإنسانية إلى أعلى .

والمنافسة الحرة في مجتمع متوازن هي حجر الزاوية في التقدم الحضارى ، حيث  
تظهر الكفايات ، وبلاشك ، أن شعلة الابتكار والنمو ستخمد إذا هبت عليها  
عاصفة المساواة التامة ، ذلك لأن متع الحياة ليست كمًا بل كيفا ، فهي مختلفة القيم  
متفاوتة الدرجة ، وإذا وزعت بين الناس على قدم المساواة فقد الإنسان أهم دافع  
للإنتاج والعمل .

إن تيار الكهرباء حركة بين السالب والموجب ، والريح حركة بين الضغط  
الثقل والخفيف ، وتيار الماء حركة بين مناطق مائية مختلفة الكثافة والحرارة ، وكذلك  
الحياة الإنسانية والعلاقات الإنسانية .

إن اختلاف الأشياء هو سمة الكون ، إن الحرية الفردية هي وحدها التى  
تؤدى إلى ظهور اختلاف الشخصيات والأمزجة ، ويخلق مجتمع متعدد الجوانب



متنوع . تتجارب ، ميال إلى المنافسة ، أما ولو صب أفراد المجتمع في قالب واحد فلم يختلفوا لأصابع الجمود ، وتهدهد الفناء ، هذا الاختلاف والتفاوت هو سنة الكون ، وما كان للمبتكرين أن يغزوا المجهول ، ولا أن يشيد الناس حضارتهم ، لو لم يكن في الحياة الرغبة في التميز ، ولم تكن فيها تلك الدرجات من التفاوت في مستوى المعيشة ، بل إننا لو نظرنا إلى الأمر بصفة جدية لوجدنا أن جماهير الناس تعيش عالة على جهود ذوى الكفايات الذين يرتفعون دائما بالمعيشة من الضروريات إلى الكماليات ، ويدفعون الحياة من نمو إلى نمو ، والفرق واسع بين إنسان يستهلك جزءاً من حياته في تنمية كفاياته وآخر يستفيد من حياته في أول دقيقة يقدر فيها على العمل دون أن يبذل أى جهد لتنمية كفاياته .

يقول العقاد : ( إن الاختلاف بين أبناء النوع الواحد دليل على التقدم ، وتعدد المزايا والملكات ، وكلما تشابه أفراد النوع كان ذلك دليلاً على الهبوط والإسفاف ، كما يشاهد في التشابه بين الحشرات الدنيا والاختلاف بين الأحياء العليا من جميع الأنواع .

والمطلوب هو أن يتساوى الناس في عدل القانون ، وألا تكون الفوارق بينهم سبباً لاستغلال الأقوياء عمل الضعفاء ، أو لاغتصاب المالكين حق المرومين ، أما الفوارق التي يجيء بها فضل الفاضل وجهد المجتهد وأمانة الأمين وهمة المهام فلا يزيلها من الحياة الإنسانية إلا عدو لبني الإنسان .

وبعض المساواة عدل لاشك فيه ، وبعضها كذلك ظلم لاشك فيه ، لأن مساواة من يستحق بمن لا يستحق هي الظلم بعينه ، والمساواة بين جميع الأشياء هي العدم المطلق الذي لا محل فيه لموجود .

والمساواة التي فيها الغبن الوخيم العقبي إنما هي المساواة التي تبطل مزايا العمل ، وفضائل الرجحان ، وتقعذ ذوى المساعي عن مساعيهم ، ويزعم الداعون إليها كما تقدم أنهم يحاربون الحرمان ، فيحرمون القادرين الذين ينهضون بأعبائهم وأعباء بني الإنسان (١) .

---

(١) الديمقراطية في الإسلام ص ٩٢ عباس العقاد الطبعة الرابعة دار المعارف المصرية ١٩٧١ م .

يقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (١) .

إن هذا التفاضل هو سر نمو الحياة ، وليس من العدل في شيء أن يتكل الكسول على المجتهد ، ولا غير الماهر على الماهر ، بل سيظل التفاوت أيضا بين زمان وزمان باقيا في الحياة مادامت الحياة نامية ، كلما أشبع الإنسان حاجة تفتحت له حاجة أخرى ، وهذه هي القوة التي تدفع الإنسان إلى الجهول . والوفر حتى التضمة للحاجيات يترك الإنسان كالطفل ويميت ملكاته ، أما إحساس الإنسان بالحاجة المتطورة فإنه يوقظ ملكاته ، وينمو بها ، وبدون ذلك لا يكون هناك معنى لتجربة الحياة ، وليس هناك راحة دائمة ولا نعيم لاشقاء فيه إلا الجنة ، وهذه الحياة الدنيا التي يجاهد فيها الإنسان بعمله هي العمل الذي ينمو فيه بروحه ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي يَدُهُ الْمَلِكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴾ (٢) .

إن الذي أرق ذوى الضمائر من المفكرين والفلاسفة ليس الفرق في المتاع بين إنسان وإنسان ولكن ضخامة هذا الفرق ، تلك الضخامة التي لا يمكن أن تكون بسبب ما بين فرد وفرد من فروق في القوة والكفاية ، والتميز المادى ضرورة تنتج لنا آفاقا من الفكر والخلق ، لازمة لنمو المجتمع ، والمساواة الحسائية لن تنتهى بنا إلا إلى مرحلة من الحمجية والتخلف لا توصف ، والخير إذن هو تفاضل لاطغيان فيه ، ولا استغلال ، وأيضا لا كسل فيه ولا تواكل .

ولهذا نرى أن الإسلام لا يعطى الصدقة لقادر ، يستطيع أن يعمل ولا يعمل ، ويحددها الله تعالى بقوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٣) .

ونراه أيضا لا يسمح بطغيان المال ، واستغلال الضعفاء يقول تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحَسَنَى . فَسَنِيسِرُ لَعَسَى . وَمَا يَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ إِذَا

(١) سورة النحل آية ٧١ . (٢) سورة الملك آية ١ ، ٢ . (٣) سورة البقرة آية ٢٧٣ .

تردى ﴿(١)﴾ .

ويجعل القسط من دعائم الأمة فيقول تعالى : ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (٢) ويضع الإسلام قوانين للقضاء على الاحتكار والربا ، ويضع الموازين التي تكفل توازن توزيع الدخل حتى يتحقق توجيه الله تعالى ﴿كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ (٣) .

وفي هذا المجتمع المتوازن يقوم الإنسان الحر بتجربته في الحياة التي استخلف الله الناس فيها ليلوهم أيهم أحسن عملا ، ولهذا يعطى الإسلام كل ذي فضل فضله ، يقول الله تعالى : ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم إن ريثك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم﴾ (٤) .

إلا أن مفهوم الدرجات التي فضل الإسلام بها بعض الناس على بعض غير مفهوم الطبقات الذي نعرفه في العصر الحديث ، فالتفرقة التي بين طبقة وطبقة باصطلاحها المعاصر لا تتوقف على الغنى والفقر ، فقد تكون قائمة على أساس العرف والقانون ، فنجد من الطبقة العليا فقراء منسويين إليها ، وهذا النوع من التمييز ينشأ إما نتيجة تسلط أناس على السلطة ، أو نتيجة استئثار طبقة بالشئون الدينية والكهانة ، أو نتيجة توارث الامتيازات من الآباء والأجداد .

وهذا النوع من المزايا الطبقية التي يتمتع بها أناس دون جهد ، نتيجة انتباههم لطبقة بعينها هو النوع المردول المنبوذ ، لأنه يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص ووضع القيود أمام حرية الأفراد في الحصول على ثمرات عملهم كاملة .

ولا يؤدي التفاوت في المال إلى عدم تكافؤ الفرص ، وعدم المساواة إذا ساوت الحكومة بين الناس في فرص التعليم ، والقدرة عليه ، وساوت بينهم أيضا في فرص العمل والكسب ، لأنه إذا حدث هذا فلن يكون هناك أى ميزة لكثرة المال في فرص التفاضل والكسب ، وإن بقيت له ميزته الوحيدة والضرورية في التمكين من التفاوت في الاستمتاع بالحياة

(١) سورة الليل آية ٨ - ١١ .

(٢) سورة هود آية ٨٥ .

(٣) سورة الحشر آية ٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٦٥ .

ومن جهة أخرى فإن كلمة الطبقة تعريف غير دقيق ، لدرجة أن بعض الكتاب ينكر وجود الطبقة ، ويؤكد آخرون صعوبة تحديدها وذلك لأنه :

١ — توجد حركة مستمرة من طبقة لأخرى نتيجة تغيير الوضع المادى .

٢ — نجد فى كل طبقة من الطبقات فئات مختلفة ، ففى طبقة العمال المهرة وغير المهرة ، كما نجد من العمال ملاكا فيختلط أمرهم بين طبقة الملاك وطبقة العمال .

٣ — نجد الصراع موجودا داخل هذه الطبقات العمالية نفسها ، فنجد كثيرا ما تقاوم الطبقة العاملة الماهرة طلبات العمال العاديين ، وكثيرا ما نجد اتفاقا بين العمال وبين المنتجين ضد مصلحة المستهلكين ، وصراعا بين المنتجين والتجار ، وصراعا بين الزارع والصناع ... إلخ وهناك اعتراض آخر على هذا الاصطلاح الماركسى ، فماركس يعتقد أن السلوك السياسى لكل فرد يتوقف على وضعه الاقتصادى ، والطبقة التى ينتمى إليها ، بمعنى أن كل من ينتمون إلى طبقة معينة يتصرفون تصرفا سياسيا واحدا ، وهذا مغاير للحقيقة ، فالإنسان يتصرف أحيانا لخدمة مصلحته الاقتصادية ، وأحيانا لخدمة بلده ، وأحيانا لخدمة دينه إلى أن يضحي بحياته وماله ، فبواعث الإنسان ليست طبيعية أو اقتصادية فحسب ولو كان التاريخ كله صراعا طبقيًا فقط لكان العالم اليوم صراعا دمويا متصلا ، ونجد أيضا فى المجتمع الروسى الذى يسعى لإلغاء الطبقة ظهور نوع من التفاوت على شكل طبقة المديرين وكبار الموظفين وأعضاء الحزب الشيوعى ، لم يستطع دعاة المساواة أن يحدوها أو يمنعوها .

وأمام هذه الانتقادات نجد أن الطبقة بهذا التعريف الماركسى اصطلاح جامد محدود ، لأنها أكثر تغيرا من هذا التعريف ، وماركس قد حددتها بهذه الصورة لأغراض نظرية فكرية فحسب ، أما انطباقها على الواقع فبعيد كل البعد ، لهذا كان تعريف الدرجات أكثر دقة وأكثر تفاعلا مع الواقع من تعريف ماركس الساكن المحدود .

والدرجات تعريف للتفاضل بين الناس فى ظروف من تكافؤ الفرص والعدالة ، بعيدا عن المزايا الاحتكارية والوراثية والسلطان ، التى تحد تكافؤ الفرص وتخلق قدرا من الظلم وعدم المساواة ، وذلك لأن التفاضل فى الدرجات يقوم على أساس الجهود الفردى فحسب ، وهذه الدرجات هى التى حمدها الإسلام وزكاها ، حتى بين

الأنبياء والمرسلين يقول تعالى : ﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ (١) ويقول تعالى : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات ﴾ (٢) هذا التفضيل كذلك سنة الخلق أجمعين يقول تعالى : ﴿ ولكل درجات مما عملوا ومآربك بغافل عما يعملون ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيما . درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما ﴾ (٤) .

#### الميراث :

وهنا يجب أن نبين حكمة الميراث في الإسلام ، لأنه قد تعرض لهجوم شديد في العصر الحديث ، بحجة أنه يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص من جانب ، ولأنه دخل ناجم من غير جهد من جانب آخر .

وبالنسبة للزعم الأول فقد وجدنا أن تفاوت الدخول والثروات لا يؤدي مطلقا إلى عدم تكافؤ الفرص ، وسأوت الدولة بين الأفراد في فرص العلم والعمل والقدرة عليهما ، وقد وجدنا أن المال ليس شرطا أساسيا في التفاوت الطبقي المردول ، والتفاوت في المال على هذا لا يعد ميزة إلا في الاستمتاع بطيبات الحياة ، والزعم الثاني لاستطيع الإجابة عليه إلا من زاوية أكثر اتساعا من زاوية الدراسات الاقتصادية .

إن الإسلام يهيئ للإنسان المكلف والذي يسأل عن عمله أكبر قدر من الحرية الفردية ، ليكون مشغولا عن عمله تماما . ولا يقيد هذه الحرية إلا في الحدود التي يكون في إطلاقها ضرر للآخرين ، والفرد أول حياته يكون عاجزا عن الإدراك والكسب والتقدير ، ويحتاج إلى رعاية وحب وعطف ، وهذا النوع من المعاملة لا يصلح إلا في محض الأسرة ، لأنه لا بد أن يقوم على غرائز أصيلة لا توجد إلا في قلوب الآباء والأمهات ، ولهذا دعم الإسلام نظام الأسرة وقواها فليس هناك أقدر من الأسرة على

(١) سورة الإسراء آية ٥٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٣٢ .

(٤) سورة النساء آية ٩٥ ، ٩٦ .

تنمية الإنسان على أسس نفسية متوازنة ناجحة لاتعقيد فيها ولااضطراب ، ولن تستطيع أية منظمة مهما أوتيت من قدرة أن تتولى رعاية الأطفال دون أن تصيب كيانهم النفسى بالاضطراب ، وتصيبهم بضعف عاطفة الرحمة الأساسية في ترابط المجتمع والتخفيف من حدة المنافسة في الحياة ، والاستجابة للوازع التربوى والخلقى الذى يأمر به الدين في المعاملات .

والابن امتداد لأبيه ، يخلد ذكراهما ويحمل اسمهما ، ولن يستطيع الأبوان أن يمنعا عن أنفسهما دافع الحرص على الاحتفاظ لأبنائهما بمستوى من الحياة يضمن لهم السعادة ، ويمنع عنهم العوز ، لهذا كانت الرغبة في توريث الأبناء ضرورة ملحة ، تنبع من قلوب الآباء ، وتدفعهم دفعا إلى بذل الجهد ، وتنمية الثروة التى يورثونها للأبناء باعتبارهم قطعة منهم ، وامتدادا هم .

فالأبناء امتداد لأبائهم ، يرثون عنهم كل شىء ، كالأمرض الوراثية التى يرثها الأبناء عن الآباء وهى ليست مرتبطة بأعمالهم في الحياة ، فما المانع أن يرث الأبناء خيرات الحياة كما ورثوا عنهم أضرارها ؟

وإذا نظرنا إلى مصدر ثروات الآباء نجد أحيانا أن الأبناء قد ساهموا في تكوينها بجهدهم جنبا إلى جنب مع الآباء .

والأب مسؤول عن ابنه في كفالة الحياة والابن مسؤول عن والده ، يلزم المشرع الإسلامى أن يعول أحدهما الآخر إذا أصابه العوز ، ولايستطيع أحدهما أن يمتنع عن ذلك وإلا أجبره الشارع إجبارا ، وأهمية ذلك نجدها في أنه لن نجد أحداً على الإنسان في طفولته من أمه ، ولافي شيخوخته من ابنه ، وفي هذه البيئة المتكفلة المترابطة نجد أن الميراث يقوم بدوره في تحقيق هذا التكافل .

روى أحمد في مسنده : أنى أعرأى إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أبى يريد أن يحتاج مالى ، فقال : « أنت ومالك لوالدك ، إن أولادكم أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم » (١) .

يقول الشافعى : ( فكان الولد من الوالد ، فنجبر على إصلاحه في الحال التى لايعتنى الولد فيها نفسه ، فقلت : إذا بلغ الأب ألا يُغنى نفسه بكسب ولأمال فعلى ولده صلاحه في نفقته وكسوته قياسا على الولد .

(١) ورواه البخارى في التاريخ والنسائى والترمذى — صحيح الجامع الصغير . الألبانى ج ١ ص ٣١١ .

وذلك أنَّ الولد من الوالد ، فلا يُضَيِّع شيئاً هو منه ، كما لم يكن للولد أن يضيع شيئاً من ولده ، إذ كان الولد منه ، وكذلك الوالدون وإن بعدوا ، والأبناء وإن سفلوا ، في هذا المعنى ، والله أعلم ، فقلت : يُنفق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني المحترف (١) .

يقول الله تعالى — معززا هذه الرابطة ومقويا لها : ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير ﴾ (٢) .

ويوضح رسول الله (ﷺ) هذه الصلة ويدعمها بقوله : « إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث ، إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » (٣) ، ويقول : « من أحب أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه » (٤) ، ويقول : « إن الله تعالى خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة قال : نعم ، أما ترضين أن أصل لك من وصلك ، وأقطع من قطعك قالت : بلى ، قال : فذلك لك » ثم قال رسول الله (ﷺ) : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ فهل عسيम إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾ » (٥) . والميراث بهذا حق وعسدل وضرورة اجتماعية للاحتفاظ بكيان الأسرة وتكوين الإنسان الناضج نفسياً في محضن الأسرة الرحيم ، وهو تدعيم لروابط التكافل بين الابن وأبيه ، ويطمئن النفس ويعلوها أمناً واستقراراً

ومع ذلك فإن الإسلام يضع للميراث تشريعا ، يمنع تركه في يد فرد فهو يوزع على جميع الأبناء ، وهو بهذه الصورة يصل إلى إعادة التوزيع الد بين الأفراد ، فلا يكون المال دولة بين الأغنياء .

#### مقومات التفاهات :

والخلاصة أنه لا قيمة للتفاوت مطلقا ، إن لم يمتلك الفرد نتائج عمله ،

(١) الرسالة للشافعي تحقيق أحمد محمد شاكر ص ٥١٨ ج ٣ الحلبي ١٩٤٠ م .

(٢) سورة لقمان آية ١٤ .

(٣) رواه مسلم ج ٥ ص ٧٣ .

(٤) رواه مسلم ج ٨ ص ٨ . والآية سورة محمد : ٢٢ .

(٥) رواه مسلم ج ٨ ص ٧ .

ماذا يفعل بالدخل الزائد عن استهلاكه إن لم يملكه فيحوّله إلى عمل مخزون كرأس مال ، إن من حق الإنسان أن يملك الشيء الذى بذل فيه عمله ، واختلط به عرقه ، لأنه استخلصه بجهوده الفردية من خيرات الله فى الطبيعة ونسخيرها .

والملكية لتحقيق الغرض منها إن لم يتمكن الإنسان من توريثها لأبنائه ، الذين يحملون اسمه ، ويعتبرهم امتدادا له ، فيشيعون فيه غيرة الخلود الكامنة .

ولما كانت الملكية عملا مدعرا فإنه إن اكتنز يضر بالمجتمع ضررا بالغا ، كما يكتنز الإنسان عمله الحر ، ولايساهم به مع الآخرين فى تسخير الكون ، ولن يقدم الفرد عمله المخزون إلى المجتمع ليساهم فى التنمية والرفاهية إلا إذا حصل على عائد عليه ، تماما كما أنه لايقدم عمله إلا إذا حصل على عائد عليه .

لهذا ارتبط الربح بالملكية ، والتوريث بالتفاضل فى الدرجات ، وكان هذا هو الطريق الفطرى السليم لتسخير الحياة ونمو التنافس على العمران .

وصدق الله اعظيم ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أ هم يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ، نحن قَسَمْنَا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سُخْرِيًا وَرَحْمَةً رَبِّكَ خَيْر مما يجمعون . ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يَكْفُر بالرحمن لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا من فضة ومعارض عليها يَظْهَرُونَ . ولِيُؤْتِيَهُمْ أَبْوَابًا مُّشْرَّرًا عَلَيْهَا يُتَكَيَّمُونَ . وَزُخْرَفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاع الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين﴾ (١) .

والدرجات بوصف الآية ليست وقفا على أحد بعينه ، أو مغلفة تتوارث من فرد لآخر ، وإنما مفتوحة للكفايات ، بدليل أن أول سياق الآية جدال الكفار بأن الرسالة لابد أن تكون لرجل من القريتين عظيم .

واتخاذ البعض للبعض سخريا معناه تقسيم العمل بين الناس على أساس التخصص ، وتبادل المنافع ، يقول البيضاوى فى تفسيره لهذه الكلمة : ( أى يستعمل بعضكم بعضا فى حوائجهم ، فيحصل بينهم تآلف ونظام ، ينتظم بذلك نظام العمل ، لا لكمال فى الموسع ولا لنقص فى المقتر ) (٢) .

(١) سورة الزخرف آية ٣١ — ٣٥ .

(٢) تفسير البيضاوى المطبوع على حاشية الشهاب ج ٧ ص ٤٤١ دار إحياء بيروت .



ويقول ابن كثير : ( ليسخر بعضهم بعضاً في الأعمال لاحتياج هذا إلى هذا وهذا إلى هذا )<sup>(١)</sup> .

ويقول الفخر الرازي : ( إنا أوقفنا هذا التفاوت بين العباد في القوة والضعف ، والعلم والجهل ، والحقاقة والبلاهة ، والشهرة والخلمول ، وإنا فعلنا ذلك لأننا لو سويناهم في كل هذه الأحوال لم يستعمل أحد أحداً ، ولم يصّر أحد مسخراً لغيره ، وحينئذ يفضى ذلك إلى خراب العالم ، وفساد نظام الدنيا )<sup>(٢)</sup> .

وقال الألوسي : ( ليستعمل بعضهم بعضاً في مصالحهم ، ويستخدموهم في مهتهم ، وليسخروهم في أفعالهم ، حتى يتعاضدوا أو يترافدوا ويصلوا ، لالكمال في الموسع عليه ، ولا لنقص في المقتر عليه )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٢٧ دار إحياء التراث العربى بيروت ١٩٦٩ .

(٢) التفسير الكبير ج ٤ ص ٢٧ دار إحياء التراث العربى ١٩٦٩ .

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ج ٥ ص ٧٨ دار الفكر بيروت ١٩٧٨ .

## المبحث الرابع

### عدالة التوزيع

إن مشكلة العالم اليوم الذى يدور حوله الصراع الفكرى والخلاف المذهبى تتركز حول هذه القضية ، فكيف يمكن إيجاد التوازن بين نمو المجتمع وتحقيق عدالة التوزيع فى نفس الوقت .

إن مؤشر الدخل القومى المتوسط ومعدل النمو لم يعودا صالحين للحكم على المجتمع ، لأن ذلك لا يعنى أن ثمار الدخل الأهل قد تم توزيعها بين الجماعات بعدالة

وأصبحت ميسألة الربط بين النمو والتوزيع فى النظرية الاقتصادية بصورة عضوية من المباحث الهامة ، فالمجتمعات العالمية قد انقسمت بشكل حاد بين وجهتى نظر لا يتقابلان ، فوجهة نظر العالم الحر لا تهتم بقضية التوزيع إلا شعارات للاستهلاك المحلى ، ولقد بنى نظامه على إباحة الربا والاحتكار باسم إباحة المنافسة وأصبح مفهوم التوازن والصالح العام مرتبطا بتحقيق صالح الفرد ، انتهت ممارسة الجرام فى المعاملات بأن أصبح المال دولة بين الأغنياء ، وصار الربح احتكارا ، والإيراد ربويا ، والعامل مهضوما أجره ، فاختل هيكل الإنتاج وهيكل التوزيع ، وعصفت بهذه المجتمعات الأزمات العاتية ، وهددت بالصراعات الطاحنة .

أما وجهة نظر العالم الاشتراكى فتدور حول تحريم دخول رأس المال كلها ومصادرته ، بحجة أن لا دخل حق سوى الأجر ، وهنا قضت على ماهو ظالم كالربا ، ولكن تعسفت فألفت ماهو فطره كالربح والإيجار والملكية والميراث ، وهنا فقد المجتمع حوافز التنمية ، فحل الفقر وضعف الإنتاج ، واستخدم القسر والإرهاب لإدارة عجلة الاقتصاد ، ففقدت الحياة معناها ، ولم تصلح النظرية ، فعاد الربا يعلن عنه فى شوارع موسكو ، وأخذت الملكية تتسلل مرة أخرى على وجل ، والتميز فى الدخول فلسفة يتبناها فلاسفتهم كليلر مان .

وهكذا .... تعصف بالبشرية فلسفات تشقى الناس ، وتحول حياتهم إلى معيشة الضنك .

والحقيقة أن الإنتاج انعكاس للطلب الفعال ، والطلب الفعال تعبير عن هيكل توزيع الدخل القومي بين الناس ، وكلما كان هيكل التوزيع مختلفا اختلف الطلب ، واختلف الإنتاج بالتالي ، وبهذا فإن قضية الكسب وقضية توزيعه تعتبر غاية في الأهمية في دراسة التوازن الاجتماعي . ومن هنا حين يوصف هيكل السعر بأنه غير فعال وتسوده الاختلالات ، فإن ذلك معناه أنه عاجز عن أن يحقق التلاؤم بين أهداف الإنتاج العادلة وهيكل الإنتاج لفساد نظام توزيع الدخل .

فليس لنا أن نناقش كفاءة الجهاز السعري من زاوية كفاءة استخدام الموارد فحسب ، كما يفعل مفكرو النظرية الاقتصادية ، ذلك لأن ذلك نتاج شرائع الرأسمالية الخاطئة ، وفلسفتها في الحياة الضالة ، وتعتبر لذلك قضية عدالة التوزيع سياسية وفنية وأخلاقية ، وليست اقتصادية في الدرجة الأولى ، وهذا خطأ فادح لأن قضية توزيع الدخل القومي هي الوجه الآخر لاستخدام الموارد ، بينما يكون الاستغلال الاحتكاري والدخل الربوي ينزف الدخل من فئات إلى أخرى ، ويزداد الفقراء عددا ويقلون دخلا ، ويقل الأغنياء عددا ويزيدون دخلا ، وبينما يعجز الفقراء عن طلب حتى الضرورات ، ويتفنن المترفون الأغنياء في الكماليات ، فيتحول الإنتاج من الضرورات إلى الكماليات ، وهنا تنتشر المظالم الاجتماعية ، ويسوء حال الفقراء ، ويظغى الأغنياء ، وهذه هي الصلة العضوية بين توزيع الموارد ونوع الإنتاج وتوزيع الدخل .

ولقد كانت هناك دراسات كبيرة حول المستهلك واختياره ، ولكن لم يهتم هؤلاء المفكرون بأثر هيكل توزيع الدخل على القوة الشرائية للمستهلكين ، ولم ينتج الفكر الاقتصادي سوى تحليلات عن الواقع الحاصل للتوزيع بأقسامه الأربعة : العمل ، ورأس المال ، والأرض ، والريح .

وحقا كان هناك بعض اللبس ، فقد كان ( بنتام ) يرى أن إعادة توزيع الدخل لتحقيق المساواة يخدم المجتمع عن طريق زيادة المنفعة الكلية ، حيث إن زيادة منفعة الفقير ستكون أكبر من النقص في منفعة الغنى ، واستبدل ( كينز ) بالمنفعة الطلب الفعال ، ورأى أن توزيع الدخل سيزيد الميل الحدى للاستهلاك للفقراء ، ولن يقلل من المعدل العالي للأغنياء ، مما يزيد الطلب الفعال ، ولقد كان هناك دراسات لـ ( مارشال ) عن الرفاهية تقول : ( إن زيادة الإنتاج التي تزيد الإشباع ترتبط

جلدريا بالتوزيع وعدالته (١).

ولكن هذه الملاحظات تاهت في زحمة الدراسات النظرية عن الأسعار ، وتوازن السوق وقصر السلوك الاستهلاكي على فرد أو أسرة لها ميزانية كندرس كيف يتحقق أكبر إشباع من طريق منحنيات السواء ، وكان مركز الدراسة هو الدفاع عن حرية المالك في كسب دخله ، وإنفاق ماله دون نظر لصالح عام أو توازن اجتماعي . ولما جاء الاقتصاد النقدي الحديث ، كان البحث يدور حول عدم الاستقرار ، وكيف تعالج الأزمات باستخدام ظاهرة الطلب الفعال ، مما أوجد البلبلة لدى الدارسين حتى في الدراسات الفنية ، بالتخطيط بين التوازن في ظل العمالة الكاملة لمارشال ، وعدم الاستقرار الواضح في الفكر الكينزي مبتعدين عن جوهر المشكلة في عدالة التوزيع ، ونظافة الدخول ، فأفرغوا جهدهم في مزيد من الدراسة التطبيقية عن التخطيط أو ازدحام المدن أو الغوص في الدراسات الرياضية ونماذجها ، دون الالتفات إلى جوهر القضية الاقتصادية الممثلة في هيكل التوزيع ، بل قد استغلت هذه الدراسات لتحقيق مزيد من الاستغلال والتفاوت والمظالم .

لقد تصورت النظرية الاقتصادية الحديثة أن علاج الخلل الهيكلي الذي أحدثته الأزمات الاقتصادية في بنية المجتمع الرأسمالي يمكن علاجه بمزيد من التدخل ، حتى أصبحت الدولة عن طريق القطاع العام تسيطر على ما يقرب من نصف الدخل القومي ... ورغم ذلك وقف العالم على مشارف الركود التضخمي منذ السبعينات من القرن العشرين الميلادي ، والركود التضخمي أصبح مرضاً مزمناً ، لم تفلح معه حتى السياسة النقدية لفريدمان ، التي حاول تطبيقها في إنجلترا وأمريكا فأففلحت في إيقاف التضخم ولكن كانت النتيجة مزيداً من الركود .

إن هؤلاء القوم ذكروا ورددوا أن علة الاقتصاد الرأسمالي توجد في الحقيقة لتعاطيه الربا ، وممارسته الاحتكار ، وأن كل العلاقات البعيدة عن استئصال هذين الشرطتين سطحية لا تصل إلى علاج جلدري .

إن أزمة هذه المجتمعات في الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام ، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار ، ودخول ظالمة من ربا إلى غصب .

أما الاشتراكية فقد قلبت المشكلة ، وحولتها إلى فلسفة للتوزيع ، وأهدرت الإنتاج .

إنها أولا صادرت الملكيات ، ومنعت الميراث دون أن تفرق بين الملكية النظيفه والملكية المستغلة ، فأهدرت كرامة الإنسان ، وحولته إلى عبد مملوك للحزب الشيوعي ، لا يقدر على شيء ، وهو ككل على الدولة في طعامه ولباسه ، ولهذا أينما وجهته لا يأت بخير .

وقضت بالتالي على دوافع الإنتاج من ربح وتمييز ، واستبدلت بها سوط الإرهاب والقمع ، فما كانت النتيجة إلا سوء إنتاج كمي وكيفي ولا يشفع له زيف التفوق العسكري .

### مظالم الضرائب :

ولقد انتفت من الضريبة اليوم ما وصفه لها منظروها من قواعد العدالة واليقين والملاءمة ، وأصبح الذي يدفع عنها تحديدا أصحاب الدخل الثابتة والمعروفة من اجور وإيجارات ، واستطاع الأغنياء التهرب من الضرائب المباشرة ، ونقل عبئها على الفقراء ، وغالبا ماتعود فائدة الإنفاق العام عليهم بما يحوزون من قوة ونفوذ ، أى باختصار أصبحت الضريبة تؤخذ غالبا من الفقراء وترد على الأغنياء ! .

إن الممول الغنى ينجح في إلقاء العبء الضريبي غالبا على الآخرين ، فهو وإن أخذ منه الضريبة فعلا ، إلا أن الدافع الفعلي هو مشتري السلعة أو الخدمة منه ، والغنى يستطيع أن يملئ شروطه لأنه يمكن أن يعيش على رأسماله بينما لا يستطيع العامل أن يرفض تخفيض أجره ، أو يمكنه أن يرفض رفع السلعة ، ويتضح هذا بجلاء في حالة الدول المتخلفة التي يكون الطلب على السلع فيها غير مرن ، وتزيد الضرائب غير المباشرة حيث يسهل تحويل عبئها .

وليس هناك للأسف وعى ضريبي لفقدان الوازع الأخلاقي من التهرب ، فلا يشعر الممول بأنه يرتكب إثما ، بل يعتبر ذلك حقه وأن أخذ الضريبة سلب له ، خصوصا كلما زاد العبء ، وقلت القناعة بالسلوك الإنفاق العام ، وانتفت الثقة في العدالة . ومن وجهة النظر السياسية نجد أن الفقة التي تحكم تحاول أن تلقى بأكبر جزء من العبء الضريبي على الفئات الأخرى ، مما يدفع هذه الأخيرة إلى مقاومة دفع الضرائب ، ولقد أتقن التجار وسائل التهرب من إخفاء مادی ، أو تهريب للبضائع ،

أو تلاعب محاسبي وما أكثر طرقه ، خصوصا مع تعدد القوانين والأسعار ، وصعوبة فهم النظام الضريبي .

وتؤخذ الضريبة أحيانا دون أن يستوفى صاحبها حوائجه الأصلية ، ولا يصلح معها ماوضع من حدود للإعفاء ، فكثيرا ماالتقى بعامل يقترض على رأيه ويتخذ منه في نفس الوقت عديد من الضرائب — كسب عمل وتأمينات اجتماعية وغيرها ..... — وقد وصلت إلى مايقرب من ٤٠ ٪ من الأجر والأرباح في مصر مثلا .

هذا فضلا عن أن منها مايدفع دون تحقق إيراد ، فتكون غير ملائمة لدفعها كضريبة الإيراد العام ، أو هو يتحرك لقضاء مصالحه في غابة من الإجراءات والرسوم ثم إن تغير نسبها وأساليب جمعها وتعدد بنودها يفقد الممول القدرة على تقديرها ، والتيقن من عبثها .

ويبين الجدول التالي فساد نظام الضرائب وعجزه عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل في أمريكا على مدى ٣٤ عاما حيث يتبين جمود التوزيع لصالح الأغنياء على حساب الفقراء (١) .

السنة	الخمسة الفقير	الخمسة الثاني	الخمسة الوسط	الخمسة الرابع	الخمسة الغني	٪ أغنياء
١٩٤٧	٪٥	٪١١,٩	٪١٧	٪٢٢,١	٪٤٢,٠	٪١٧,٥
١٩٥٢	٪٤,٩	٪١٢,٣	٪١٧,٤	٪٢٢,٤	٪٤١,٩	٪١٧,٤
١٩٥٧	٪٥,١	٪١٧,٧	٪١٨,١	٪٢٢,٨	٪٤٠,٤	٪١٥,٦
١٩٦٢	٪٥	٪٢١,١	٪١٧,٦	٪٢٤,٠	٪٤١,٣	٪١٥,٧
١٩٦٧	٪٥,٥	٪١٢,٤	٪١٧,٩	٪٢٢,٩	٪٤٠,٤	٪١٥,٢
١٩٧٢	٪٥,٤	٪١١,٩	٪١٧,٥	٪٢٢,٩	٪٤٧,٢	٪١٥,٩
١٩٧٧	٪٥,٢	٪١١,٦	٪١٧,٥	٪٢٤,٤	٪٤١,٥	٪١٥,٧
١٩٨١	٪٥	٪١١,٣	٪١٧,٤	٪٢٤,٤	٪٤١,٩	٪١٥,٤

(١) مكتب إحصائيات الولايات المتحدة سنة ١٩٨٣ سلسلة تقارير السكان الحاليين ٥ — ٦٠ رقم ١٣٧ مطبعة الحكومة .

ولقد أعلنت دراسة صدرت في واشنطن أن ٥٠ شركة أمريكية كبرى لم تسدد سنتا واحدا من الضرائب للحكومة الفيدرالية في الفترة بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٤ بالرغم من تحقيقها أرباحا تبلغ ٥٦ مليار دولار خلال هذه الفترة ، كما أوضحت الدراسة التي أصدرتها إحدى الجمعيات الخاصة التي تطلق على نفسها اسم « من أجل العدالة » ، أن هذه الشركات استردت رغم ذلك جزءا من ضرائبها عن طريق تسهيلات ضريبية خاصة وقروض استثمار (١) .

وفي أمريكا نجد أن حوالي ٤٥ ٪ من دخل الحكومة الفيدرالية عام ١٩٧٣ جاء من ضرائب الدخل الشخصية التي تمس بعضا من أفقر أفراد المجتمع ، ولكن على سبيل التعقيدات والثغرات في قوانين الضرائب قد يدفع ذوو الدخل الكبيرة أقل ، لا على سبيل نسبي بل مطلق ، من ذوي الدخل الصغيرة ، وحتى عام ١٩٧٠ كان في استطاعة البعض الإفلات من دفع ضرائب الدخل كلية (٢) .

وحين كشف النقاب عام ١٩٧٤ عن أن نيكسون كان يدفع ضرائب دخل لسنوات عدة أقل من كثير من العمال ذوي الأجور ، فإن الانتباه تركّز من جديد في أمريكا على الحاجة إلى عمل تشريعي لإصلاح نظام ضريبة الدخل (٣) .

وفي دراسة نشرها مكتب الضرائب في الكونغرس أنه في عهد ريجان دفع ١٠ ٪ من ذوي الدخل المحدودة ضرائب تزيد ٢٠ ٪ في سنة ١٩٨٨ مما كانوا يدفعونه سنة ١٩٧٧ بينما دفع الـ ١٠ ٪ أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعا ضرائب أقل ، وفي حين استقرت الاستقطاعات الضريبية تقريبا بالنسبة لمجموع الأمريكيين عند ٧ ٪ و ٢٢ ٪ سنة ١٩٨٨ مقابل ٨ ٪ و ٢٢ ٪ سنة ١٩٧٧ ، ازدادت من ٨ إلى ٦ ٪ و ٩ ٪ بالنسبة للشرائح الدنيا وهبطت من ٧ ٪ و ٢٦ ٪ إلى ٢٥ ٪ بالنسبة للشرائح العليا (٤) .

ولقد قررت مصلحة الدخل الداخلي أن في سنة ١٩٧٦ ما بين ١٠٠ إلى ١٣٥ بليون دولار من الدخل الخاضع للضريبة لم يدرج في عوائد الأفراد الضريبية ، ونحو

(١) الشرق الأوسط ٣ / ٨ / ١٩٨٥ .

(٢) الاقتصاد الأمريكي مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات . إعداد وتقديم آرثر جونسون . ترجمة : عابسة صليب . ص ١٨١ دار المعارف سنة ١٩٨١ م

(٣) نفس المصدر ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) جريدة الشرق الأوسط ١٢ / ١١ / ١٩٨٧ .

الاقتصاد السرى المتهرب من الضرائب يسبب متاعب للمجتمع ، إن أى إنسان إذا ارتكب مرة التهرب فإنه يجده بعد ذلك عادة تصل إلى درجة اعتبار الماهر فيها خبيرا ، ثم إن هذا المتهرب سيكون فى موقف تنافسى أفضل ممن لا يرتكب هذه الجريمة مما يدفع غيره إلى مجاراته خوفا من أن يخرج من السوق ، أو يعلن إفلاسه ، والأمانة صفة أخلاقية طيبة مرغوب فيها لصالح الاقتصاد والمجتمع ، وتحتاج إلى وارع داخل ، وإلا تطلب الأمر مزيدا من الإجراءات والقوانين والموظفين لضبط المتهربين مما يرفع التكلفة ويجعل صيانة الأمانة بالسلطان غالية التكاليف (١) .

هذه هى تجربة الضرائب الحديثة ، والحقيقة أن هذه السخرة عميقة مع التاريخ الإنسانى الملىء بظلم الإنسان للإنسان .

يقول الله تعالى على لسان شعيب إلى مدين : ﴿ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ﴾ (٢) ، قيل : المراد بالبخس المكس (٣) .

وجريمة صاحب المكس أى جامع الضرائب أشد من الزنى ، فقد روى أن النبى ﷺ قال — عن المرأة التى حدثت فى جريمة الزنا — : ( لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لفقر له ) (٤) .

يقول الذهبى : ( المكاس من أكبر أعوان الظلمة ، بل هو من الظلمة أنفسهم ، فإنه يأخذ ما لا يستحق ، ويعطيه من لا يستحق ) (٥) .

قال المنذرى : ( فإنهم يأخذون مكسا باسم العشر ، ومكوسا أنحر ليس لها اسم ، بل شئ يأخذونه حراما وسحتا ويأكلونه فى بطونهم نارا ، حجبتهم داحضة عند ربهم ، وعليهم غضب ، ولهم عذاب شديد ) (٦) .

ويقول المناوى عن المكاس : ( فيه شبه من قاطع الطريق ، وهو شر من

---

(١) Public Finance Harvey S . Rosen Irwin Inc 1985 P . 322 .

(٢) سورة الشعراء آية ١٨٣ .

(٣) تفسير البيضاوى ج ٣ ص ٥٩ المكتبة الإسلامية بتركيا .

(٤) رواه مسلم ج ٥ ص ١٢٥ .

(٥) الكباير . الذهبى ص ١١٩ مطبعة البيان بيروت .

(٦) الترغيب والترهيب . المنذرى ج ٩ ص ٢٨٧ مكتبة الإرشاد . القاهرة .



اللص ، فإن عسف الناس وجلد عليهم ضرائب فهو أظلم وأغشم ممن أنصف في مكسه ورفق برعيته ، وجالى المكس وكاتبه وآخذه من جنذى وشيخ وصاحب زاوية شركاء في الوزر آكلون السحت (١) .

### الإصدار النقدي والتضخم :

ويلاحظ أنه مهما قيل في ميزات الاقتراض من المصرف المركزى لتمويل عجز في ميزانية الدولة ، فإن أهم ما يدفع الحكومات اللجوء إلى هذا السبيل هو سهولته من الناحية السياسية إذا ما قورن بتمويل الإنفاق الحكومى عن طريق فرض ضرائب جديدة على الجمهور ، فالممثلون النيابيون عادة يترددون في الموافقة على زيادة الضرائب ، حرصا على شعبيتهم ، وكما أن تمويل العجز عن طريق إصدار النقد ماهر إلا ضريبة ، لا يشعر بها العامة إلا بعد فوات الأوان ، عن طريق ارتفاع الأسعار فيما بعد ، ولهذا فإننا نجد أنه كثيرا ما تفضل الحكومات اللجوء إلى تمويل جزء من إنفاقها عن طريق مد اليد للأخذ من المصرف المركزى الذى لا خيار له إلا أن يعطى ، هذا ويساعد الحكومات أحيانا على تمويل أعمال قد لا تحظى برضاء أغلبية المحكومين ، كما يساعد أيضا الحكومات الضعيفة ذات الأجهزة الضريبية السيئة على تمويل ما يزيد عن قدرتها على جمع الضرائب (٢) .

ويقول فريد مان : ( إن السبب الأساسى للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج ، فمنذ الربع الأخير من ١٩٧٠ ( الربع الأخير للكساد ) حتى الربع الأخير لعام ١٩٧٢ ( الربع الأخير للرواج التالى ) زادت كمية النقود بمعدل قدره ٤ ر ١ ٪ ) سنويا ، بمقابل زيادة فى كمية الإنتاج العام قدره ٥ ر ٥ ٪ ، إن هذا الفارق وقدره ( ٩ ر ٤ ٪ ) ما يعادل تقريبا ... ولا مجال للصدفة هنا ... زيادة نسبة التضخم فى أسعار السلعة الاستهلاكية ١ ر ٥ ٪ إنما هى المتوسط بين نسبة زيادة التضخم بواقع ٤ ر ٣ ٪ سنويا للسنتين الأوليين عندما كبحت الرقابة جهاج التضخم ٤ ر ٨ ٪ للسنة الأخيرة (٣) .

(١) فيض القدير . المناوى . ج ٦ ص ٤٤٩ . دار الفكر ١٣٩١ هـ . ط ٢ .

(٢) نحو نظام نقدى ومالى إسلامى . الهيكل والتطبيق د . معبد الخارجى ص ١ الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية سنة ١٩٨١ ص ٣٠ ، ٣١ .

(٣) دراسات وقضايا اقتصادية . ملفون فريدمان ، ت : إلياس اسكلندر . ص ١٣٤ - ١٤١ .

والتضخم تعبير عن أسوأ إدارة اقتصادية ، وبلا شك إن الإصدار النقدي لسد عجز الموازنة أفشل وأعجز أسلوب لمعالجة التنمية الاقتصادية .

إن التضخم بهذا الأسلوب سرقة على مستوى قومي ، لأنه إيزاد من طبع النقود لا يقابله زيادة في الإنتاج ، تختفى من ورائه مسئوليتى العجز والفشل .

وهو لأنه يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يقع على الطبقات الفقيرة فحسب ، لأن طبقة التجار والحرفيين تعيد تحميله على طبقة المستهلكين ، خصوصا أصحاب الدخل الثابت ، إنه ضريبة عشوائية ، لم يراع فيها القدرة ، ولم يستأذن فيها دافعها ، ولم يراع فيها عدالة ولا مساواة .

إنه عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من المضاربين والاقتصاديين الفاشلين ، إنه يؤدي إلى نقص الثروات المدخرة ، وقبح الحقوق الاجلة .

#### التضخم مشكلة العصر :

أصبح التضخم هو المشكلة الكبرى في عالم السبعينات ، وتغلغل في صميم السياسات الاقتصادية والضريبة النقدية<sup>(١)</sup> والفكر الاقتصادي المعاصر ، ولا يجد تعريفا واحدا للتضخم ، رغم كونه مصطلحاً متداولاً على الألسنة ، ونستطيع أن نختار تعريفه بأنه زيادة الطلب النقدي على العرض زيادة غير متوقعة ، ثم إنه ليس ارتفاعاً مؤقتاً وإنما يكون ارتفاعاً مستمراً متزايداً وعاماً شاملاً .

وللتضخم آثار ضارة كبيرة منها :

١ - انتشار ظاهرة الاكتناز السلعي لتدهور قيمة النقود المستمر ، مما يؤدي إلى زيادة الانكماش ، ونُدرة الموجود من السلع .

٢ - ظهور طبقة المهربين ، التي تتحايل على قوانين العملة والجمارك في تهريب السلع والعملية ، مما يضر بمصلحة التنمية وعدالة التوزيع ، ويوم أن تتدخل الدولة بالتسعير لتخفيف من الأعباء يزداد البلاء في السوق السوداء والغش والتهريب ، لأن التسعير لا يعالج أساس الداء ، بل يضاعفه ولا يؤخذ به من منطلق سياسة اقتصادية رشيدة .

٣ - هذا الموقف يؤدي إلى غلاء الصادرات وعجزها ، وارتفاع أسعار العملات

(١) دراسات وقضايا اقتصادية . ملتون مريدمان . ت : إلياس اسكندر ص ١٢٩ .

الأجنبية ، وزيادة عجز الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات .

٤ — ومن أبلغ أضرار التضخم أنه يفسد نظام المعاملات خصوصاً البيوع الآجلة ، لتدهور قيمتها بمرور الزمن ، وبالتالي إلى سلب حقوق العباد .

٥ — كما أنه يؤدي إلى تعويق التنمية الاقتصادية لهروب رؤوس الأموال ، لشراء العقارات والأراضي والذهب لتحمي المدخرات .

٦ — زيادة الأغنياء وضعف القوة الشرائية للفقراء يؤدي إلى توجيه الإنتاج للسلع الترفيحية ولاستيراد الكماليات .

٧ — ارتفاع تكاليف الإنتاج وضغط التضخم وكبت التسعير ، يؤدي إلى غنى المواصفات وهبوط مستوى نوعية المنتجات .

وأخيراً وليس آخراً سلب الفقراء لمصلحة الأغنياء ، وزيادة القاعدة الفقيرة كماً ونوعاً ، وزيادة القلة الغنية عدداً وثروة<sup>(١)</sup> .

الإسلام والإصدار النقدي :

الإسلام يدرأ عن المسلمين هذا الخطر بطريقتين :

أولاً : التنمية الاقتصادية .

ثانياً : تحريم أكل المال بالباطل .

فالتنمية الاقتصادية من فروض الكفاية ، إذا لم تقم بها الأمة أثلثت عند ربها ، وارتكبت حراماً يقول تعالى : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوّى معه والطير وألنا له الحديد . أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحاً إني بما تعملون بصير ﴾<sup>(٢)</sup> .

وكان الفساد في الأرض من أكبر الكبائر وأعظمها في الإسلام ﴿ ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) Macroeconomic Theory and Practice Gardener Ackley (Interationl Edition Collier Macmillan 19 : 63 P. 425.

Inflation in an Islamic Economy, gaferusen I. Laiwala.

بحوث مؤتمر الاقتصاد النقدي سنة ١٩٧٨ المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي .

(٢) سورة البقرة آية ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٣) سورة سبأ آية ١٠ ، ١١ .

ومن مجتمع مَدِين نرى العبرة حيث تلور الدعوة من شعيب عليه السلام إلى قومه ، وكانوا يأخذون حقوق الناس ظلما ، ويقطعون الدراهم والدنانير ، وسمى القرآن ذلك فسادا لأنه يخس للناس أشياءهم<sup>(١)</sup> ، أما إعطاء الحق في المعاملات فهو الرزق الحسن والإصلاح ، واعترض قومه عليه بأن الدين شيء ، والتصرف في الأموال شيء آخر .

﴿ وَإِلَى مَدِين أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقَسُوا الْمِكَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أُرَآكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٌ . وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتَكُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسَدِينَ . بَقِيَّتُ اللَّهَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ . قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ . قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَأْرُودٌ أَنْ أَخَالِفْكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾<sup>(٢)</sup>

وكم وضعت اقتراحات ، وسنت قوانين ، بوضع احتياطي للعملة من ذهب أو عملات أجنبية للحد من هذا الطوفان ، أو وضع حد أعلى ، أو اشتراط موافقة المجالس النيابية ، وكل هذا لم يصمد أمام إغراء الإنفاق بالعجز ، لهذا كان الإسلام وحده بتحريمه أكل المال بالباطل الضمان الوحيد لدفع هذا الخطر الداهم .

وسياسة ( ريجان ) الاقتصادية وسياسة ( مارجريت تاتشر ) تأثرت بآراء النقديين وعلى رأسهم ( فريدمان ) بالتخلي عن أسلوب السياسة المالية لكينز ، والحد من التضخم عن طريق السياسة النقدية ، لكن لم تنجح هذه السياسة بل أدت إلى انخفاض الناتج الصناعي ، وزيادة البطالة ، وزيادة حالات الإفلاس لاعتمادها على رفع الريا كأسلوب للعلاج ، ولوجود تضخم آخر ناجم عن دفع التكاليف ، ومتسبب من تفشي الاحتكارات ، ولأقبل لأي حاكم بالوقوف أمام الاحتكارات العملاقة المعاصرة .

(١) نيل الأوطار الشوكاني ج ٥ ص ١٣٩ أحكام القرآن ابن العربي ج ٣ ص ١٦٣ ، ١٦٤ ط . دار الفكر .

(٢) سورة هود آية ٨٤ — ٨٨ .

وانظر إلى قول فقهاء المسلمين في حصول الحاکم على إيراد من الإصدار  
النقدى :

يقول البيهقي : ( وقال الشيخ : ينبغي للسلطان أن يضرب لهم — أى  
الرعايا — فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملتهم ، من غير ظلم لهم ، تسهيلات  
عليهم ، وتيسيرا لمعاشهم ، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس ، بأن يشتري نحاسا  
فيضربه فيتجر فيه ، لأنه تضيق ، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب  
لهم غيرها لأنه إضرار بالناس ، وخسران عليهم ، بل يضرب النحاس فلوسا بقيمته  
من غير ربح فيه للمصلحة العامة ، ويعطى أجره الصانع من بيت المال ، فإن التجارة  
فيه ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس ، وأكل أموالهم بالباطل ) (١) .

( فإنه إذا حرم المعاملة بها صارت عرضا ، وإذا ضرب لهم فلوسا أخرى  
أفسد ما كان عندهم من الأموال بنقص أسعارها ، فظلمهم فيما يضربه بإغلاء  
سعرها ، قلت : وقد وقع ذلك في زمننا مرات وفسدت به أموال كثيرين ، وزاد عليهم  
الضرر ) (٢) .

ويقول النووي : ( قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : يكره للإمام ضرب  
الدراهم المغشوشة ، للحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « من غشنا  
فليس منا » (٣) ولأن فيه إفسادا للنقود وإضرارا بذوى الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع  
الأجلاب وغير ذلك من المفاسد ، قال أصحابنا : ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش  
لما ذكرنا في الإمام ، ولأن فيها افتئاتا على الإمام ، ولأنه يخفى فيغتر به الناس بخلاف  
ضرب الإمام ، قال القاضي أبو الطيب في المجرد وغيره من الأصحاب : قال  
أصحابنا : ويكره أيضا لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت عخالصة ، لأنه  
من شأن الإمام ، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد ) (٤) .

(١) كشاف القناع عن متن الإقناع . البيهقي مقصود بن يونس ج ٢ ص ٢٧٠ مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤ .  
(٢) نفس المصدر ونفس الصفحة .

(٣) إرواء الغليل . الألباني . ج ٥ ص ١٦٤ وقال صحيح .

(٤) المجموع . شرح المذهب . النووي ج ٦ ص ١٠ ، ١١ .

## أدوات التوزيع :

إن أجزاء النظام الإسلامى تحمل آليا مسألة التفاوت بين الدخول ولا تسمح بأن يكون المال دولة بين الأغنياء . وهذا يكون الأمر بأخذ العفو بتحديد أهل الحبل والعقد لحد الغنى — الذى يمنع الطغيان ، ولا يمنع أو يحد من قوة التنافس والعمل — معمولا به فى نطاق ضيق لما يلى :

١ — دعوة الإنفاق والبذل التى يحض عليها الإسلام ستكون أكبر عامل ذاتي لإعادة التوزيع . وآيات القرآن التى تحض على ذلك كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) .

٢ — تحريم الإسلام لدخول الربا والاحتكار والغرر وأكل المال بالباطل والسرقة ، كذلك حرم استغلال النفوذ للحصول على المال وأجاز مصادرة الأموال التى تأتي عن هذا الطريق ، واستيلاء بيت المال عليها لإنفاقها فى المصالح العامة .

٣ — حصول العامل على المشاركة فى الربح أحيانا فى شركات المضاربة سيؤدي إلى زيادة دخله ، ووقف استغلاله ، وقلة التفاوت بين أصحاب رأس المال والعمل ، وهذه الطريقة تضمن للعامل الحصول على دخل متجاوب مع حركة الأسعار ، فالملاحظ أن ثبات الأجور مع ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح صاحب العمل والخفض المستمر لمستوى معيشة العامل لارتفاع الأسعار ، وبالتالي ارتفاع نفقات المعيشة والعقد الحر المحدد بين العامل وصاحب العمل وانتفاء التضخم يوقف هذا .

٤ — الميراث وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة باستمرار بين الأبناء وبطريقة إجبارية لايسطيع إنسان أن يتجنبها ويمنع تركيز ثروته لفرد واحد من أبناء أسرته . وهذه الطريقة تؤدي إلى إعادة التوزيع المستمر بين الأفراد والثروات والدخل فيمنع بقاء المال دولة بين الأغنياء .

وأخيرا فإن الطريقة الأولى والأهم لإعادة توزيع الدخل فى الإسلام هي الزكاة فإن ولى الأمر يأخذ  $\frac{1}{5}$  من رأس مال الأغنياء . كل عام لإعطائه للفقراء لسد حاجاتهم ، ومن الممكن أن تأخذ الدولة أكثر من هذا بنص الشارع لكفالة حد

(١) سورة البقرة آية ١٩٥ .

الحاجة لكل فرد من أفراد المجتمع الاستثنائية حين لا تكفي الزكاة الفقراء ، ولقد رأينا في النصوص وضوح حكمة إعادة التوزيع كغرض من أغراض الزكاة ، يقول رسول الله ﷺ عن الزكاة : « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » (١) .

يقول النووي مبينا أن الفقراء يصيرون شركاء لرب المال : إن الزكاة ( تتعلق بالعين تعلق الشركة ) (٢) وبهذا يتحقق العدل والكفاية وتقوم خير أمة أخرجت للناس ، وهنا تكون الزكاة وحدها كافية للتوازن ، يروي لنا أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - : ( أن أخرج للناس أعطياتهم ) فكتب إليه عبد الحميد : ( إني قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقي في بيت المال مال ) فكتب إليه : ( انظر كل من أذان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ) ، فكتب إليه : ( إني قد قضيت عنهم وبقي في بيت مال المسلمين مال ) ، فكتب إليه : ( أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه ) ، فكتب إليه : ( إني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال ) فكتب إليه بعد مخرج هذا : ( أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه بما يقوى به على عمل أرضه فإننا لا نريد لهم لعام أو لعامين ) (٣) .

عن الزهري قال : ( كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله ﷺ خالصة . فقسمها رسول الله ﷺ بين المهاجرين ولم يعط أحداً من الأنصار منها شيئاً ، إلا رجلين كانا فقيرين ) (٤) .

هذا الفهم لمقاصد التشريع الإسلامي هو الذي أملى على سيدنا عمر كآ بينا سابقا تصرفه في أرض الفتح ، فالمفروض أن يقسم الأراضي المفتوحة عليهم لتنفيذ قول الله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله الخمسة... ﴾ (٥) . فأخذ هو الخمس الذي لله ، ويقسم عليهم الأربعة الأخماس وهذا ما فعله رسول الله ﷺ حين فتح أرض خيبر فأخذ خمسها وقسم الباقي على المسلمين . .

(١) رواه البخاري ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) المجموع . النووي ج ١ ص ٢٤١ .

(٣) الأموال . أبو عبيد ص ٢٥١ .

(٤) الخراج . يحيى بن آدم القرشي ص ٢٣ .

(٥) سورة الأنفال آية ٤١ .

ولكن عمر نظر فوجد ذلك يبلغ ملايين الأفدنة ، فإذا قسمه بين ألاف معدودة تضخمتم الملكية في أيدي أفراد قلائل ، ولم يجد من بعدهم شيئا ، فأبى عمر تقسيم الأرض ، واعترض فريق من الصحابة لأنه تصور أن عمر يريد تعطيل نص قرآني وقال له عبد الرحمن بن عوف : كيف تمنع عنهم ما أفاء الله عليهم بأسيا فهم ؟ فيقول عمر : كيف بمن يأتي بعد ذلك من المسلمين فيجدون الأرض قد افتتحت وورثت عن الآباء وحيزت ؟ . ما هذا برأي ، ويقول ردا على آخر : والله لا ينفع بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل ، عسى أن يكون كلا من المسلمين ، ( أي أنه كان ينظر إلى ما قد يفتح من البلاد قليلة الثراء فتكون كلا على المسلمين ) .

ويقول : تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء ، ويقول لمن يحتج عليه بعمل رسول الله ﷺ في قسمة خيبر : لولا آخر الناس — أي لولا من يدخلون الإسلام في المستقبل — ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر .

وأبقى الأرض في يد أهلها وأخذ منها خراجاً للمسلمين كافة وأجياهم القادمة ، وكان ذلك طاعة لقوله تعالى : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ (١) . ذهب كثير من العلماء إلى أن ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ معطوفة على ما قبلها ، آية المهاجرين وآية الأنصار ، فهم شركاء في الفىء ، وهذا دليل عمر على عدم قسمة الفىء وقال : ( ما بقى أحد من أهل الإسلام إلا وقد دخل في ذلك ) (٢) .

وعن عبد الله بن أبي بكر قال : جاء بلال بن الحارث المازلي إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه أرضا فأقطعها له طويلة عريضة ، فلما ولى عمر قال له : يا بلال إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضا طويلة عريضة فقطعها لك ، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئا يسأله ، وأنت لا تطيق ما في يدك فقال : أجل ، فقال : ما قويت عليه منها فأمسكه وما لم تطق ولم تقو عليه فأدفع إلينا نقسمه بين المسلمين ، فقال : لا أفعل والله شيئا أقطعنيه رسول الله ﷺ ، فقال عمر : والله لتفعلنه ، فأخذ ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين (٣) .

(١) سورة الحشر آية ١٠ . (٢) القرطبي . الجامع الصغير ج ٤ ص ٢٦٥ دار الفكر ١٣٩١ هـ .

(٣) الخراج . يحيى بن آدم القرشي ص ٩٣ .



وعندما تعرضت المدينة لظرف طاريء بقلوم جماعة محتاجة إليها ، نهى رسول الله ﷺ عن ادخار لحوم الأضاحي ، ولما غادرت هذه الجماعة المدينة ، أباح رسول الله ﷺ ادخارها ، وقال فيما أخرجه مالك ومسلم وأبو داود وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها : « إنما نهيتكم من أجل الدافقة التي دأقت ، فكلوا وادخروا وتصدقوا » (١) .

وقال ﷺ : « إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو ، أو قل طعام عيالهم بالمدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم مني وأنا منهم » (٢) .

وبين المناوي في فيض القدير : ( أن السلطان في المسغبة يفرق الفقراء على أهل السعة بقدر مالا يحقق بهم ) (٣) .

---

(١) رواه مسلم ج ٦ ص ٨٠ وأحمد ٦ / ٥١ .

(٢) رواه الشيخان : مسلم ج ٧ ص ١٧١ ، البخاري ج ٢ ص ٧٤ .

(٣) فيض القدير . شرح الجامع الصغير . ج ٤ ص ٢٦٥ دار الفكر سنة ١٣٩١ هـ .



## الفصل الثالث

### الكافل

لا بد أن يتضح في الذهن بادية ذى بدء أن نظم الضرائب والتأمين تمت في غياب شريعة الله ، ومن ثم لم يكن لهما الأهداف والأساليب التي تقوم عليها الزكاة . فالزكاة تؤخذ من قادرين ، وترد على محتاجين ، أما الضرائب فتؤخذ من قادرين ومحتاجين ، وترد على قادرين ومحتاجين .

التأمين يؤخذ من قادرين ، ويرد عليهم إذا أصابهم حادث معين بصرف النظر عن حاجاتهم ، أما الزكاة فتعطى حقاً للمحتاجين بصرف النظر عن مساهمتهم في الدفع .

والزكاة لها نسبة محددة ، ومصارف محددة لحكمة عند الشارع الحكيم ، وليس لنا أن نتجاوزها إيراداً أو مصروفاً ، لأنه يتعبد بها في الوجهين .

والشكل الهزيل الذي طلع به علينا منظرون في العصر الحديث للزكاة فجعلوها أشبه بالضمان الاجتماعي ، الذي يبنى على التطوع والإحسان ، وقد يدفع أو لا يدفع حسب الميزانية ، شجع أناساً أن يلزموا الشريعة ، بل منهم من ذهب إلى القول بأن الضريبة هي التطور الصالح للزكاة من جانب الإرادة ، والتأمين هو التطور الصالح لها من جانب المصروف .

وحسبنا في البداية أن نقول : إن الدولة لو طبقت الزكاة بشكلها الحقيقي لما كان على مال الناس حق غيرها في غير الظروف القاهرة ، ولا ستوعبت كثيراً من أعمال وزارات لخدمتها ، منها إدارات الضرائب بوزارة المالية وإدارات التأمينات بوزارة الشؤون الاجتماعية . أما الخدمات الخاصة بالقادرين فإن الرسوم تقوم بها ويمولها الأغنياء ولكن بطيبة من النفوس عن طريق شورى مجالسهم المنتخبة ويحصلون في مقابلها على منفعة فليست دون مقابل ، فالزكاة كافية تماماً لمصارفها .

والرعاية الاجتماعية في الدولة الوضعية تمول من مصادر للإيراد ظالمة تتحول في النهاية إلى مظالم اجتماعية .

أما في الإسلام فإنه لا يقر فريضة إجبارية بدون مقابل إلا الزكاة . ويعمل بها  
حصة الفقراء في الخدمات العامة من إطعام وإسكان وتعليم وصحة ومراقب ،  
والأغنياء يدفعون رسوما مقابل منفعة تقوم بها الدولة .

فموارد الدولة المسلمة تعتمد أساسا على الزكاة والرسوم وأملاكها ومواردها  
الأخرى .

### قصور التأمينات :

ولا يزال يزعمنى إلى اليوم ما كتبه الصحفي أحمد بهاء الدين في بداية كابوس  
الاشتراكيات العربية فيقول : ( وأسلوب الجمعيات الخيرية الذى يقوم على توزيع  
الصدقات دون رفع مستوى الفقراء انتهى ، ولم نعد نراه أسلوبا إنسانيا ، إننا على  
العكس نراه أسلوبا « همجيا » وحشيا ، يحط كرامة الإنسان ، وقد حل محله الآن  
أسلوب العمل الاشتراكى لتحطيم الفقر ذاته ، ولتحقيق المساواة وإلغاء وجود من  
يتصدق ومن يتقبل الصدقة ، وأما الدعاية المضللة التى ينشرها رجال  
الدين زاعمين أن الزكاة تغنى عن تغيير النظام الاجتماعى شارحين الزكاة على أنها صدقة  
يدفعها الغنى في القرية أو المدينة للفقير من أبناء قريته أو مدينته . هذه الدعاية المضللة  
لم تعد إنسانية في شيء ، إنما المطلوب الآن بالاشتراكية هو إغناء الفرد نهائيا عن  
تلقي الصدقة ، إن الغنى الرجعى لا يجب أن يرى الفقير قد استغنى عنه ، إنه يريد  
أن يظل محتاجا إلى صدقته ، مرتبطا بوجودها ، حياته متوقفة على مدى إنسانيته ،  
أما إنسانية الاشتراكية فهو أن يستغنى الإنسان عن ذل الحاجة وإهانة  
الصدقة ) (١) .

وهنا نبين مدى تخلف الغرب إلى اليوم في فهم وتطبيق التكافل في نموذجية  
الرأسمالى والاشتراكى .

وهنا نذكر أن الأنانية قد وصلت ذروتها في تاريخ بنى الإنسان مع زيف  
الغرب الذى يدعى الحضارة ويصف نفسه بالتدين . انظر إلى قول ادوارد ديفين سنة  
١٩١٠ م :

( يعتقد البعض في ضرر الأثر الاجتماعى للمعونة ، لأنها تتعارض إلى حد ما

---

(١) أحمد بهاء الدين . الأخبار ( المصرية ) ٥ / ٨ / ١٩٦١ م .

مع الناحية المفيدة في التطور ، إذ يفترضون أن ضغط السكان على موارد المعيشة من وجهة نظر التطور يحول دون بقاء غير الصالح الضعيف ، مما يترتب عليه صالح المجتمع ، ومعنى هذا أن هؤلاء الذين يعجزون على أن يعدلوا أنفسهم أن يهلكوا بدلا من أن يصبحوا عالة على غيرهم ، وأنه ينبغي عدم التدخل في النتائج الطبيعية للمنافسة ، وأنه لا يجوز لهؤلاء الضعفاء أن تنالهم المعونة التي ماهى إلا سلب لجزء من أرزاق الأغنياء ) .

ويرى سينسر أن ( الإحسان يتعارض مع قانون الطبيعة الذي يقول ببقاء الأصلح ، ويفضي بالناس إلى التدهور والانحطاط ، لأنه يساعد على بقاء من يستحق أن ينقرض ، وبذلك أصبح الإحسان والضرائب في كل صورها ظلما وإفسادا ، يمكن للطاعنين في السن وضعاف العقول والأجسام من البقاء ، وأضحت الدعوة إلى التعاون باسم محبة الإنسانية ضلالا مبينا )<sup>(١)</sup> .

وهذا الاتجاه الخبيث يبدو وفي أبشع صوره عند نيتشه ، الذي أنكر وجود قيم مطلقة ، ومعايير ثابتة لا تتغير ، ورفض القول بإرجاعها إلى الله ، كما أنكر القول بردها إلى العقل ، وأنكر بالتالي وجود الخير في ذاته ، ورأى أن ترد المعايير إلى الإنسان ، الذي يتغير بتغير ظروفه وأحواله<sup>(٢)</sup> ومضى نيتشه يقول : ( إن قيم العبيد تتنافى مع قوانين الطبيعة ، فإذا كان من الطبيعي أن ينقرض الضعيف ويبقى الأصلح ، أوجب قيم العبيد مساعدة الضعيف والمعنوه ، وأقامت المستشفيات من أجلهم ، فإذا كان من الطبيعي أن يرد الإنسان العدوان بمثله ، اقتضت قيم العبيد أن يصبر المظلوم على المكروه ، لأن احتمال الظلم خير من ارتكابه بل طالبت به بأن يحب من أنزل عليه الظلم . وإذا كان من الطبيعي أن تفرق مراتب الناس دعت قيم العبيد إلى التساوى بينهم )<sup>(٣)</sup> .

ولقد صور هذا الظلم وهذه القسوة في المجتمعات الرأسمالية كتابهم كشارلز ديكنز في رواياته أبشع تصوير .

وكان لا بد أن يظهر رد فعل عنيف لهذه الحياة الشقية ، فكانت النزعة

(١) الإسلام والخدمة الاجتماعية د / عبد الله نورية ت / عدلى عبد العظيم ص ٣٦ . دار النهضة سنة ١٩٦٥ م .

(٢) الفلسفة الأخلاقية . نشأتها وتطورها / د. توفيق طويل ص ٣٣٦ ط ٢ دار النهضة العربية سنة ١٩٦٧ .

(٣) نفس المصدر السابق ص ٣١٣ .

الجماعية الشاذة والحملة العنيفة على التمييز بشئى ألوانه ، والحقد الطبقي الهادم الذى يحتاج فى طريقه ما يصلح المجتمع وما يفسده . وسرت هذه النزعة الشيطانية فى العالم ، تهدم فى حقد كل كرامة للإنسان وفطرته ، ويأسرة على الناس لم يفيقوا منها إلا بعد أن أنشبت فيهم مخالبها السامة ، وأطبقت بوحشيتها على أعناقهم فما استطاعوا حتى أن يصرخوا .

وأخذ هذا الخطر يهدد الرأسمالية فى عقر دارها ، فأفاقت من سباتها ، ورفعت غطاء الأفكار العفنة ، التى أوقعتها فى خمار لم تفق منه إلا على نزيف وجروح الكلاب الشيوعية المسعورة ، فحاولت أن تعالج الأمر بالتأمين والسياسة المالية ، وروج لها بعض الفنين من الاقتصاديين ، الذين اعتبروها وسيلة لإعادة التوزيع وزيادة الطلب فى اقتصاد سيئ التوزيع ملء بالتضخم ، كل هذا من حقبة قريبة لاتزيد عن عشرات السنين .

والخلاصة أن النتيجة التى وصلت إليها أمريكا وأوروبا فيما يسمى بالتأمين والتأمينات كانت ذات دوافع نفعية للإنسانية ، ورغم ذلك لازالت تقوم فقط لحساب القادرين ، فالتأمين المنظم هو الذى يدفع له قسط ، أما الضمان الاجتماعى فلا زال تطوعا غير ملزم ، فهو تكافل للقادرين وإهمال المحتاجين ، وما سمعنا عن تأمين أو تأمينات تعطى باستمرار لمحتاج لا يدفع القسط وإن مات حرمانا .

هذا هو الصنم الذى يطاف حوله اليوم فى الغرب العلمانى ، الذى لا يعرف إلا النفع المادى .

وفى خطاب الرئيس جونسون للشعب الأمريكى بمشروعه لعلاج الفقر بتوفير الفرص الاقتصادية قال : ( هناك ملايين من الأمريكيين — خمس شعبنا — لم يقاسموا فى الخيرات الوفيرة التى صنعت لأكبر عدد منا ، والذين سدت فى وجوههم أبواب الفرص المواتية ، ماذا يعنى هذا الفقر لأولئك الذين يقاسونه ؟ إنه يعنى كفاحا يوميا للحصول على الضرورات اللازمة لمجرد حياة هزيلة ، إنه يعنى أن الخيرات الوفيرة ووسائل الراحة والفرص المواتية التى حولهم بعيدة عن متناول أيديهم ، وأسوأ مافى الأمر أنه يعنى اليأس بالنسبة للشباب ، إن الفتى — أو الفتاة — الذى ينشأ بدون درجة مقبولة من التعليم ، فى بيت مفكك ، فى بيئة عداوية قذرة ، فى صحة ضئيلة وفى مواجهة ظلم عنصري ، إن ذلك الفتى أو الفتاة غالبا ما يقع فى شرك حياة من

الفقر (١).

لنأخذ الولايات المتحدة كمثال ، فالكثيرون يتصورون أن أزمة الفقر بها نادرة لأنه لا ينقصها الرخاء ولكن الواقع غير ذلك فالرخاء لا يعنى أبداً العدل ولا يحقق العدل إلا شرع الله .

( ففى الولايات المتحدة ، وهى أكثر دول العالم ثراء ، لا يزال الفقر مصرا على البقاء فيها ، وكان من شأن هذا أن نشأت مشاكل هامة من سياسية واجتماعية وخلقية ، إلى جانب المشاكل الاقتصادية ، تتعلق بتوزيع الدخل ، لقد تضاعف تقريبا الإنتاج القومى الحقيقى . فى الولايات المتحدة مرة كل عشرين عاما منذ سنة ١٨٩٠ .... فعلى أساس الأسعار لعام ١٩٦٨ ارتفع الدخل المتاح لكل فرد من ٨٥٣ دولارا عام ١٨٩٩ إلى ٢٩٢٨ عام ١٩٦٨ ، ولكن هذه الإحصاءات لا تنبئنا من أفاد ومن عانى من عملية النمو هذه ، ولا تبين ما إذا كانت الثغرة بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء قد ضاقت .... فنسبة الأجور والمرتبات إلى الدخل القومى ارتفعت من حوالى ٦٠ ٪ فى العشرينات إلى حوالى ٧٠ ٪ عام ١٩٥٧ ، والاتجاه إلى الارتفاع مازال مستمرا ، وهذا الاتجاه يعكس إلى حد ما انتقال العمل من الزراعة إلى العمل فى مجالات أخرى ، حيث يكون الأجر جميعه نقدا ، وهذا لايعنى أن هؤلاء العمال بالضرورة أحسن حالا ، كما أن عددا متزايدا من الدخول العليا يؤول إلى كبار الإداريين والمهنيين الذين يتسلمون أجرهم فى شكل مرتبات أو نظائرها وليست فى شكل عمائد لرأس المال ... )

وفى منعطف هذا القرن كان أولئك الذين يملكون دخولا كافية يعتبرون أن توزيع الدخل هو نتيجة الكفاءة الشخصية والمنافسة إلى جانب النشاط الموضوعى الذى لا يرجع للفرد بل للسوق .... فإذا كان المرض أو سوء الحظ ، فيما يبدو ، سببا أصاب بعض الأفراد من سوء طالع ، كان علاج ذلك هو الإحسان الخاص ، ولكن ليس إلى درجة يتقوض معها الدافع أو الحافز إلى العمل . ولكن أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على عوامل متداخلة .... فإن تفسيرنا ساذجا كهذا للتفسير لهذا التفاوت الصارخ بأنواعه ودرجاته أصبح غير مقبول ... وهذه الطرق السيئة

---

(١) الاقتصاد الأمريكى ، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات . آرثر جونسون ترجمة / عائدة صليب ص ٢١١ .  
دار المعارف سنة ١٩٨١ م .

النابعة من تركيز القوة الاقتصادية وعدم تنظيم قوة العمل يمكن أن تصحح فيها يظن عن طريق التشريع (١).

( ) وقد تخفف الإعانات والمساعدات الحكومية من نتائج عدم كفاية الدخل الخاصة. ولكن الفقر ظل مشكلة دائمة في أمريكا الغنية ، إن إدارة الأمن الاجتماعى تقوم بتقدير المعدل السنوى للدخل النقدى الذى يحدد رسميا مستوى الفقر . وهذا التحديد يقوم بصورة عامة على الحد الأدنى للحاجات الغذائية ، وعلى هذا الأساس ارتفع مستوى الفقر من ٢٩٧٣ دولارا بالنسبة لأسرة لا تشتغل بالزراعة مكونة من أربعة أفراد فى عام ١٩٥٩ إلى ٣٥٥٣ دولارا عام ١٩٦٨ ، على حين كان متوسط دخل العائلة ٨٩٣٧ بالنسبة للعائلات البيض و ٥٣٦٠ دولارا للعائلات غير البيض ، وحتى بعد الأخذ فى الاعتبار الدخل من كافة الموارد ، بما فيها الخدمة الاجتماعية ، فإن ٢٥ مليوناً من العائلات الأمريكية ، من بين المجموع الكلى للعائلات وقدره (٥٠٥) مليوناً كان دخلها مايزال أقل من ٢٠٠٠ دولار فى ١٩٦٨ . وهو عام كان يفترض أنه عام رخاء (٢) .

( ) والسبب الرئيسى فى أن الفقراء الأمريكيين غدوا غير مرئيين هو أنه منذ عام ١٩٣٦ قلت أعدادهم بنسبة الثلثين ... وحين كان الفقراء أكثرية لم يكن من الممكن تجاهلهم ، والفقر من الصعب أن نراه اليوم لأن الطبقة المتوسطة (٦٠٠٠ — ١٤٠٠٠) دولاراً ازدهرت بدرجة كبيرة من ١٣ ٪ من مجموع العائلات فى عام ١٩٣٦ لتكسب أكثرية ٤٧ ٪ فى يومنا هذا .

والجدولان التاليان يلخصان ما كان يحدثنا فى الثلاثين سنة الأخيرة .

(١) نفس المصدر السابق ص ١٧٥ : — ١٨٠ .

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٨٤ .



### النسبة المئوية للعائلات

١٩٦٠	١٩٥٣	١٩٤٧	١٩٣٦/١٩٣٥	
٪٢٣	٪٢٨	٪٣٧	٪٦٨	أقل من ٤٠٠٠ دولار
٪٢٣	٪٢٨	٪٣٩	٪١٧	٥٩٩٩-٤٠٠٠
٪١٦	٪١٧	٪٢٢	٪٦	٧٤٩٩-٦٠٠٠
٪٢١	٪٢٣	٪١٢	٪٧	١٤٩٩٩-٧٥٠٠
٪١٧	٪٥	٪١٧	٪٢	أكثر من ١٥٠٠٠

### نصيب كل فئة من دخل العائلة

١٩٦٠	١٩٥٣	١٩٤٧	١٩٣٦/١٩٣٥	
٪٧	٪١١	٪١٦	٪٣٥	أقل من ٤٠٠٠ دولار
٪١٥	٪٢١	٪٢٤	٪٢١	٥٩٩٩-٤٠٠٠
٪١٤	٪١٧	٪١٤	٪١٠	٧٤٩٩-٦٠٠٠
٪٤٠	٪٣٣	٪٢٨	٪١٦	١٤٩٩٩-٧٥٠٠
٪٢٤	٪١٩	٪١٨	٪١٨	أكثر من ١٥ ألفا

ويتضح من الجدولين أن النسبة المئوية للعائلات التي يقل دخلها عن ٤٠٠٠ دولار قد انخفضت بنسبة الثلثين فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٠ ، فإن نصيبها من الدخل القومي قد انخفض انخفاضاً كبيراً من ٣٥ ٪ إلى ٧ ٪ <sup>(١)</sup> .

(١). نفس المصدر السابق ص ١٩٤ - ١٩٦ .

أما الشرق الشيوعي فيسرق من العامل دخله باسم الحزب والدولة ، ولايرمى إليه إلا النزر اليسير ، والتمن مدفوع بالقهر والاستبداد المقيت ، والفرق بين النظامين لايتعدى أن المستغل في الغرب العلماني هم المحتكرون ، والمستغل في الشرق الشيوعي هم الحزبيون ، ويستغل هذا التأمين في الاشتراكية لإذلال العامل واستعباده ، فيحرم من كتاب العميل من يغضب عليه سادة الكرملين .

وعلينا أن نعرف الحقائق الآتية :

١ — أن العالم الذى يسمى متحضرا لم يعرف بعض أساليب الرعاية الاجتماعية إلا بعد أكثر من ألف عام من التشريع الإلهي للزكاة .

٢ — أنه لم يصل إلى مستوى الإسلام في اعتبار التكافل الاجتماعي حقا دون شرط أو مقابل ، وما يعرف بالضمان الاجتماعي يقوم على التبرع ، لا الحق ، وله ميزانية محدودة إذا استنفدت انتهى .

٣ — أن نظام التأمينات الاجتماعية مبنى على المساهمة ، بمعنى أنه تكافل من القادرين ، لا مجال للمعدمين فيه حيث لايقدرّون على دفع الأقساط .

ولايؤخذ القسط حسب القدرة ، لأنه قد يؤخذ من موظف معدم يستدين على راتبه ، ولايعطى التعويض حسب الحاجة ، وإنما حسب حسابات اكتوارية وربوية .

٤ — أنه تحول من رعاية إلى تجارة في الأمن ، يقصد به الربح من شركات التأمين والادخار من الحكومات لسد العجز في المقام الأول ، لهذا تضيق منافذ الخدمة الاجتماعية في مصارفه ، وتزيد حدة الضريبة والقسط في موارده ، وتتعمقت شروطه لتصل إلى حد أكل المال بالباطل ، فيوصف قانونا أنه من عقود الإذعان والغرر .

٥ — إنه تحول في عقول الناس من وظيفة أساسية وهى كفالة المعدم ، ومواساة المصاب في نفسه وماله ، إلى أسلوب ربوى لتوفير الإيراد للدولة .

ومن أساليب هذه الرعاية أيضا في الاشتراكية نظام دعم السلع ، وكانت محصلة الممارسة الاشتراكية مايلي :

١ — أن الدعم لم يفرق بين القادرين والفقراء ، وكانت الإعانة تعطى للجميع على

السواء ، ولهذا فقدت الغرض المقصود منها .

٢ — الأدهى من ذلك أن هذه الإعانة تسربت إلى دخول غير مشروعة ، من وسطاء خرى الذمة ، يحصلون على هذه السلع ويبيعونها في السوق السوداء .

٣ — بل إن بعض الدعم لم يقد إلا الأغنياء على الخصوص ، كما استفاد في مصر تجار الغزل والنسيج وتجار الحلوى من دعم الغزل والدقيق الفاخر ، ومربي الماشية من دعم الذرة الصفراء ، بل استخدم الخبز كعلف للمواشي والطيور لخصه عن العلف .

٤ — مول هذا الدعم بالتضخم والإنفاق بالعجز فأضرير الفقراء وتحملوا العبء كاملا رغم قلة دخلهم الحقيقي ، وإعادة تحميل الأغنياء للزيادة في الأسعار على الفقراء ومحدودي الدخل .

٥ — هنا بالإضافة إلى كل ما هو معروف عن الاشتراكية من تسبب وسرقة وإهمال يحول الناس إلى اشتراكية في الفقر .

وما استعبد الإنسان في العصر العبودي أو الفرعوني أو الإقطاعي إلا من حرمانه من حق الكفاية ، فكان الإنسان تقتل كرامته بأنين الجوع وشبح الخوف . ولهذا كان عبدا للسيد وعبدا لفرعون وعبدا للإقطاعي .

والقصة تتكرر اليوم بنفس حروفها ، في ظل رأسمالية الاحتكارى الذى يذل العمال بطردهم من العمل ، فلا يجدون طعاما ولأمانا ، وفي ظل الحزب الاشتراكي الذى سلب من الإنسان حق التملك ، وجعل قوته بيد الدولة تحرمه منه إن غضبت عليه ، فهي نفس العبودية وإن اختلفت المسميات .

### فكر إسلامي شامخ :

إن شىء الله تفرض الزكاة حقا للفقير والمساكين ، تحريراً لكل فرد مسلم من عبودية الخوف والجوع ، وبناء على حقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئاً وإنما أضاف منافع فحسب للأشياء ، ومن هنا كان لابد من إخراج حق الفقراء والمساكين في سبيل الله ليتحقق لكل فرد من المجتمع الطعام والأمن والغنى عن العباد .

فبين الإفراط والتفريط في الفهم والتنفيذ للعقل الإنسانى القاصر عن الإدراك الكامل وسلامة التشريع يقف الإسلام في شموخ ، ليلقى على القاصرين الدرس بعد

قرون من التجارب شقت فيها الإنسانية أيما شقاء في مجتمع حر لا قسر فيه ولا إرغام ، عادل لا فقير فيه ولا محتاج ، ولا محتكر ولا مراب . وعلى الضوء الإلهي المنير ، قام أبو بكر رضي الله عنه بحرب مانعي الزكاة لتحرير الناس من الحاجة على أساس الحق لا التفضيل ، وسطر في تاريخ الإنسانية صفحات يدهش سناها أقزام اليوم .

عن أبي هريرة — في رواية الجماعة عن ابن ماجة — ( لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر ، وكفر من العرب من كفر فقال عمر — موجهها الكلام إلى أبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى ؟ » قال أبو بكر : والله لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ) (١) .

ويقوم نظام التكافل في الإسلام على أساس متكامل ، فيبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع ثم الإنسانية كلها الحاضرة والمستقبل .

قال رسول الله ﷺ : « ابسداً بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلنذي قرابتك ، فإن فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا » يقول : فين يديك وعن يمينك وعن شمالك (٢) .

وعن أبي هريرة قال : إن رجلاً قال . يارسول الله عندي دينار ، قال : « أنفقه على نفسك » قال : عندي آخر ، قال : « أنفقه على ولدك » ، قال : عندي آخر ، قال : « أنفقه على أهلك » قال : عندي آخر ، قال : « أنفقه على خادمك » قال : عندي آخر قال : « أنت أعلم به » (٣) .

ويبدأ بالفرد حين يوازن حياته المادية باتباع قول الله تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾ (٤) .

ويقول ﷺ : « خير الصدقة عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد

(١) رواه الشيخان : البخاري ج ١ ص ١٣ ، مسلم ج ١ ص ٢٩ .

(٢) رواه مسلم ج ٣ ص ٧٩ .

(٣) رواه أبو داود والنسائي والحاكم . إسناده صحيح . مشكاة المصابيح ج ١ ص ٦٠٤ .

(٤) سورة الإسراء آية ٢٩ .

السفلى ، وأبدأ بمن تعمل » (١) . ثم يدعمه فى الأسرة ، يقول تعالى : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ﴾ (٢) .

ويقول تعالى : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين ﴾ (٣) وقد جعل الإسلام حق القربى فى النفقة مقابل حق الميراث أساسا للتكافل داخل الأسرة .

وعن أبى أيوب قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أفضل الصدقة الصدقة على ذى الرحم الكاشح » (٤) وهو المظهر العداوة .

وعن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سرق أن يسط له فى رزقه أو ينسأ له فى أثره فليصل رحمه » (٥)

وفرق بين الصدقة والزكاة ، فالزكاة لاتدفع للقريب الذى تلزمه نفقته ، ويجوز أن يأخذ من صدقته ، وقد حكى عن ابن المنذر وصاحب البحر أنهما حكيا الإجماع على عدم جواز صرف الزكاة إلى الأولاد وكذا سائر الأصول والفصول ، ينقل الشوكانى : ( ولا تجزئ فى أصوله وفصوله مطلقا إجماعا ، وقد روى مالك أنه يجوز الصرف على بنى البنين وفيما فوق الجد والجدة ، وأما غير الأصول والفصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب القاسم والهادى والناصر والمؤيد لله ومالك والشافعى إلى أنه لايجزئ الصرف إليهم ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والإمام يحيى يجوز ) (٦)

وصدقة التطوع يأخذها الأقارب بالأولى ، قال رسول الله ﷺ : « الصدقة على غير ذى الرحم صدقة وعلى ذى الرحم اثنتان ، صدقة وسلة » (٧) .

---

(١) رواه الشيخان : البخارى ج ٢ ص ١٢٧ ، مسلم ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) سورة النحل آية ٩٠ .

(٣) سورة النساء آية ٣٦ .

(٤) رواه الحاكم فى المستدرک على الصحيحين . وقال الذهبى : حديث صحيح على شرط مسلم ج ١ ص ٤٦ . منتخب المطبوعات الإسلامية .

(٥) رواه الشيخان : البخارى ج ٤ ص ٤٩ ، مسلم ج ٨ ص ٨ .

(٦) نيل الأوطار . الشوكانى ج ٤ ص ٢٤٨ .

(٧) رواه الساقى والترمذى وإسناده صحيح . ومشكاة المصابيح . التبريزى . تحقيق الألمان ج ١ ص ٤٦ .

فمن يستطيع ينفق على من تلزمه نفقته ، ويدفع الزكاة بعدها ، فإن الزكاة تلزمه فوق النفقة ، والنفقة على الأقارب هنا تعتبر كالحاجة الأصلية ، لا تحجب الزكاة إلا بعد سدها .

قال أبو عبيد : ( فهذه السنن هي الفاصلة عندنا ، بين عيال الرجل الذى يلزم عوله من غيرهم ، وهم الوالدان والولد والزوجة والمملوك ، فهؤلاء لاحظ لهم فى زكاته ، وإن أعطاهم منها كانت غير قاضية عنه ، من أجل أنهم شركاؤه فى ماله بالحقوق التى ألزمه الله إياها لهم سوى الزكاة ، ثم جعل الله الزكاة فرضا آخر غير ذلك كله ، فإذا صرفها إلى هؤلاء كان قد جعل حقا واحدا يجزئ عن فرضين ، وهذا غير جائز ولا واسع ، فلهذا صار هؤلاء خاصة خارجين من أهل الزكاة ، عند المسلمين فأما من سواهم من جميع ذوى المحارم وغيرهم فليس عوله فى الأصل واجبا عليه فى الكتاب ولا السنة (١) .

والميراث والتكافل أداتان من أدوات التكافل الاجتماعى ، التى شرعها الإسلام لحفظ كيان الأسرة ، وضمان إعالة الذرية الضعفاء حين وفاة عائلهم ، ولهذا كان على من يأخذ الميراث أن يقوم بالإنفاق فى حالة الحاجة سواء بسواء ..

ولقد قرر الفقهاء إذا لم يكن له قريب غنى كانت نفقته من بيت مال المسلمين ، ومن هنا ينتقل التكافل من الأسرة إلى المجتمع ، قال ﷺ : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى من المؤمنين فترك ديننا فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته » (٢) .

وفى تكافل المجتمع يجوز نقل الزكاة من بلد إلى آخرى إذا استغنى أهل بلد المزكى عنها ، أما إذا لم يستغنوا فقد جاءت الأحاديث معرفة بأن زكاة كل بلد تصرف فى فقراء أهلها ، ولا تنتقل إلى بلد آخر ، لأن المقصود من الزكاة إغناء الفقراء من كل بلد ، فإذا أبيع نقلها من بلد مع وجود فقراء بها أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين ، ففى حديث معاذ « فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم » (٣) .

(١) الأموال . أبو عبيد ص ٥٨٤ .

(٢) رواه البخارى ج ٤ ص ٩٠ .

(٣) رواه البخارى ج ١ ص ٢٤٣ .

## المكتسب .

ولا يجوز دفع الزكاة لغنى ولا لقادر ، على الاكتساب ، ويصف الفقهاء المكتسب بقولهم : للشخص ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون له صنعة مشغلا بها يقوم بها عيشه ، فهذا إن كانت تكفيه وعياله لم يعط ، وإن لم تكفه أعطى تمام كفايته .

الثانية : أن يكون لاصنعة له ، أو تكون كسدت ، ولم يجد ما يحترف به فهذا يعطى .

الثالثة : أن يجد ما يحترف به لو تكلف ذلك بأن كان له صنعة مهملا لها وغير مشغلا بها اختيارا وهذا محل الخلاف هنا (١) .

والذى يقدر على العمل ولا يجد أمامه سبيلا فإنه لا يترك لموت جوعا ، وإنما يكفل في المجتمع ، وهذا واضح في قوله : فيمن يأخذ الصدقة ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا ﴾ (٢) ، وفي هذا تحديد دقيق للمصنف الذى لا يجد عملا يخرج الأفراد الأقوياء المكتسبين ويمنعهم من الركون إلى الكسل .

والمراد بالاكْتِسَاب : اكتساب قدر الكفاية ، وإلا كان من أهل الاستحقاق للزكاة ، والعجز عن أصل الكسب ليس بشرط (٣) .

والمقيد — كما قال النووي — كسب يليق بحاله ومروءته ، وأما ما لا يليق به فهو كالمعلوم . قال النووي : ( إذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز ) (٤) .

والخلاصة : أن القادر المكتسب الذى لا تحمل الزكاة له هنـ :  
(١) القادر على العمل .

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير . ص ٤٩٤ ج ١ طبعة الحلبي .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٣ .

(٣) المجموع للنووي ج ٦ ص ١٩٠ المطبعة السلفية .

(٤) نفس المصدر والصفحة .

- (٢) الذى يجد عملا .  
 (٣) العمل يكون حلالا .  
 (٤) أن يقدر على طاقته .  
 (٥) أن يناسب مروءته .  
 (٦) أن يكفيه دخله .

يقول النووي في تعريف الفقير الذى يستحق الزكاة : ( قال الشافعى والأصحاب : هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب ، وشرحه الأصحاب فقالوا : هو من لا مال له ولا كسب أصلا ، أو له ما لا يقع من كفايته ، فإن لم يملك إلا شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعا من الكفاية ، قال البغوى وآخرون : ولو كان له دار يسكنها ، أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته إليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج إليه للخدمة ، وهو فى سائر الأصول ملحق بالمسكين ، فقلت : قد صرح فى كتابه التجريد بأن العبد الذى يحتاج إليه للخدمة كالمسكين وإنهما لا يمنعاه أخذه . الزكاة ، لأنهما مما يحتاج إليه كتثابه ، قال الرافعى : ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال القدر الذى يردى به الدين لاحكم لوجوده ، ولا يمنع الاستحقاق من سهم الفقراء .. كما لا اعتبار فى وجوب نفقة القريب .. وأما الكسب فقال أصحابنا : يشترط فى استحقاقه سهم الفقراء أن لا يكون له كسب يقع موقعا من كفايته ، ذكرنا فى المال ، ولا يشترط العجز عن أصل الكسب ، قالوا : والمعتبر كسب يليق بحاله ومروءته ، وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم ، قالوا : ولو قدر على كسب يليق بحاله إلا أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية ، بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل ، حلت له الزكاة ، لأن تحصيل العلم فرض كفاية (١) ، ( إذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه ) (٢) .

(وأما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها أو من استغراق الوقت

(١) المجموع شرح المذهب . النووي ج ٦ ص ١٩٠ / ١٩١ .

(٢) نفس المصدر ج ٦ ص ١١٢ .



بها فلا تحمل له الزكاة بالاتفاق ، لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه بخلاف المشتغل بالعلم ، وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز (١) .

وكفالاته هنا تبدأ أولاً ببناء مصنع يعمل فيه ، ويشملك هؤلاء العمال بالطبع هذا المصنع ، لأن الزكاة حق لهم ، وهكذا لا تكفل لهم الزكاة سبيل العمل فحسب ، وإنما ملكيته تغنيهم عن ذل السؤال ، وفي الاختيار لتعليل المختار : ( التملك شرط ، قال تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ والإيتاء والإعطاء التملك ، فلا بد فيها من قبض الفقير أو نائبه (٢) .

### شمولية التكافل :

ولا يقف الإسلام عند هذا الحد في التكافل ، بل إنه يضع أسس التكافل بين الأجيال على مدى الزمان ، وهذا هو ما فعله سيدنا عمر رضي الله عنه عند توزيع أرض السواد وهي ملك الأمة ، فأبقاها في يد أهل الذمة بخراج ، رعاية لمن يأتي من الأجيال ، فتأتي كل أمة تستغفر لمن سبقها . أين ذلك مما نراه اليوم من نظام مالي يقوم على الاقتراض لأحياء اليوم يدفع عبئه من يقدم من الأجيال فتأتي كل أمة تلعب تختبئ التي سبقتها .

والأخذ في هذا النظام ، يكون القصد منه رعاية الناس لا مجرد الحصول على إيراد .

روى أبو عبيد أن معاذ بن جبل رضي الله عنه لم يزل باليمن إذ بعثه رسول الله ﷺ حتى مات النبي ﷺ ثم قدم على عمر فردّه على ما كان عليه ، فبعث ابن معاذ بثلاث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال لم أبعثك جابيا ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتد على فقرائهم ، فقال معاذ : ما بعثت إليك بشيء وأنا أجدا أحدا يأخذني ، فقال : فلما كان العام الثاني بعث إليه بشطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجع عمر بمثل ما راجعه فقال معاذ : ما وجدت أحدا يأخذ مني شيئا (٣) .

وينتقل الإسلام من تكافل المجتمع إلى تكافل الإنسانية مجتمعة ، بصرف النظر عن اختلاف الدين أو الجنس .

(١) نفس المصدر ج ٦ ص ١٩٠ .

(٢) الاختيار لتعليل المختار ص ١٥٨ / ١٥٩ . المطبعة النورية ١٣٧٦ هـ .

(٣) الأموال . أبو عبيد ص ٥٩٦ .

وهكذا كان النبي رحمة للعالمين ، يقول تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ (١) ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء » (٢) ، « ومن لا يرحم الناس لا يرحمه الله » (٣) .

يقول الله تعالى . ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبزؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المتقسطين ﴾ (٤) .

**كفاية الزكاة .**

بقى سؤال يتردد على الأذهان ، هل تكفي الزكاة للقيام بكفالة الإنسان المعاصر ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من مقدمة

تستعمل ضريبة صافي الثروة في سبعة عشر قطرا منها ألمانيا الغربية وسويسرا والهند ودول أمريكا اللاتينية ، وفي معظم هذه البلدان تفرض هذه الضريبة على الأشخاص الطبيعيين ، وفي بعض الدول ومنها ألمانيا الغربية والهند تؤخذ من الشركات أيضا ، وتعريف الأصول الخاضعة للضريبة تشمل المحسوس وغير المحسوس ، وفي معظم الحالات تخصم الديون والبعض يسمح بتخصم الالتزامات التي لا تتعلق بملكية الأصول الخاضعة للضريبة .. ويعطى الأشخاص إعفاءات ، والمعدل إما أن يكون نسبيا ١ % وأقل أو تصاعديا حتى ٢٥ % .

والبلاد التي تفرض هذه الضريبة تفرض إلى جانب ضريبة الأملاك ضريبة على الإيراد الصافي أقل من ٥ % ، وتساهم هذه الضريبة في تغطية قصور ضريبة الدخل .. خصوصا في البلاد المتخلفة التي يصعب فيها الوصول إلى دخل رأس المال ، وتستعمل كأداة تصحيحية لقصور ضريبة دخل رأس المال في ضريبة الدخل (١) .

وإذا كانت دول يقوم نظامها الضرائبي على :

١ % ضريبة على صافي رأس المال وأقل من ٥ % ضريبة على الإيراد

- (١) سورة الأنبياء آية ١٠٧ . (٢) صحيح الجامع الصغير للسيوطي . تحقيق الألبان ج ١ ص ٢١٦ .  
(٣) رواه مسلم ج ٧ ص ٧٧ . (٤) سورة الممتحنة آية ٨ .

الصافي . والزكاة تقوم نسبياً على : ٢٥ ٪ على رأس المال المتداول والدخل .  
ومن ٥ إلى ١٠ ٪ على دخل الزراعة .

فلماذا نسلم بكفاية النظام الأول ، ولانتصور كفاية النظام الثاني ، رغم أنه كما نرى أعظم إيراداً 19 .

يقول مسجريف : ( لنفرض أولاً أن هناك ضريبة قومية حقيقية على كل الأصول الرأسمالية .. بافتراض أسواق كاملة للأصول الرأسمالية وعوائدها فإن ٥ ٪ ضريبة على قيمة رأس المال يمكن ترجمتها إلى ضريبة عن الدخل الناتج عن الأصل الرأسمالي ، لنفرض أن أصل قيمته ١٠٠٠ دولار له عائد سنوي ١٠٠ دولار بمعدل عائد سنوي ١٠ ٪ فإن ضريبة ٥ ٪ على قيمة رأس المال هي ٥٠ دولاراً .

فإذا عبرنا عنها كنسبة من العائد فإنها تكون ٥٠ ٪ من الدخل و ٥ ٪ ضريبة على رأس المال .

فهى تعادل ٥٠ ٪ ضريبة على الدخل إذا كان العائد ١٠ ٪ (١) .

نأخذ مثالاً مقابلاً فيما يفرض على أموال التجارة حيث يقل رأس المال الثابت ، نقارن فيه بين فرض الضريبة وفرض الزكاة . لنفرض أن رأس المال التجارى ١٠٠٠٠ جنيه والضريبة تؤخذ بمعدل ٢٥ ٪ ومن المعلوم أن الضريبة تؤخذ من الدخل والزكاة تؤخذ من الدخل ورأس المال المتداول . ونقارن ثلاث حالات :

(١) فإذا كان الربح ١٠ ٪ فإن إيراد الضريبة يكون  $= \frac{25}{100} \times 1000 = 250$  جنيهاً .

أما الزكاة فتؤخذ على رأس المال المتداول بالإضافة إلى الأرباح التى هى ١٠٠٠ جنيه .

فتكون الزكاة  $= \frac{25}{100} \times 1100 = 275$  جنيهاً .  
وهى تعادل ٢٧٥ ٪ من الدخل .

(٢) وإذا كان الربح ٣٠ ٪ كانت الضريبة  $= \frac{25}{100} \times 3000 = 750$  جنيهاً .  
وكانت الزكاة  $= \frac{25}{100} \times 13000 = 3250$  جنيهاً .

(٣) وإذا كان الربح ٥ ٪ كانت الضريبة  $= \frac{25}{100} \times 500 = 125$  جنيها .  
وكانت الزكاة  $= \frac{25}{1000} \times 10500 = 2625$  جنيها .

ونلاحظ هنا :

- ١ — تكاد تساوى نسبة ٢٥ ٪ زكاة على المال والدخل مع نسبة ٢٥ ٪ ضرائب على الدخل حيث يكون العائد ١٠ ٪ .
- ٢ — تزيد ضريبة الدخل عن الزكاة إذا ارتفعت نسبة العائد عن ذلك ، وعادة مايكون ذلك دليلا على الرواج وغنى الناس وقلة المحتاجين .
- ٣ — تقل ضريبة الدخل عن الزكاة إذا انخفضت نسبة العائد عن ذلك ، وعادة مايكون ذلك دليلا على الانكماش وحاجة الناس .

فما رأى الباحثين المنصفين في هذه الحقيقة الرقمية ، التى تجعل الزكاة يقينا أكثر كفاية من نظام التأمينات الاجتماعية التى لم تتجاوز ٢٥ ٪ من الدخل القومى في مصر<sup>(١)</sup> ، وحوالى ٥ ٪ من الدخل القومى في أمريكا حيث تؤخذ من الضرائب التى تعادل ٢٥ ٪ من دخلها القومى<sup>(٢)</sup> .

هذه نظرة ضرورية لفهم الزكاة كعائد ضخم في ميزانية الأمة المسلمة ، حيث لايزال يتصورها الناس كشكل من أشكال الإعانة التطوعية الصغيرة .

والحقيقة التى تمنعنا من دراسة إحصائية هى أنه بينما — كما يقول مسجريف — تتوافر إحصاءات عن توزيع الدخل فإن إحصاءات توزيع الثروة غير دقيقة .

ويزيد الأمور صعوبة إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة ، فهى تفرض على رأس المال المتداول والدخل ، ثم إعفاء أصحاب رأس المال الذى يقل عن نصاب الزكاة ، فالأمر يحتاج بلاشك إلى دراسة دقيقة لتخرج بأرقام دقيقة عن حصيلة الزكاة ، وحسبنا في هذه الدراسة المقارنة السابقة كدليل قاطع على تفوق الزكاة<sup>(٣)</sup> .  
ويعدد مسجريف الصعوبات التى تواجه ضريبة رأس المال بما يلي :

(١) البيان الإحصائى عن الموازنة العامة المصرية للسنة المالية ٨٢ ، ١٩٨٣ .

(2) Public Finance Theory and Practice, P. 87 88 .

(3) Ibid P . 474 .

١ - قواعد الضريبة : ضريبة صافي رأس المال ترتبط بالقدرة على الدفع ، وهنا يجب فرضها على الأشخاص لا على الشركات ، ذلك لأن أرباح الشركات توزع على ملاكها ، ولابد أن تكون القاعدة شاملة تمثل معاملة متساوية لكل عناصر هذه الضريبة ، ثم لابد من تطبيق مبدأ المماثلة على كل من أصول وخصوم الميزانية ، فالأصول المعنوية والحسبة والتي تدر إيراداً والتي لا تدر لابد من إضافتها ، كذلك لابد من خصم كل الالتزامات .

٢ - قياس القيمة الصافية : إن وجود ضريبة الثروة الصافية يتطلب تماثل الأصول الخاضعة للضريبة ، وتباين طلبات المديونية ، وباختصار تتطلب ميزانية سنوية تدون بها أصول وخصوم الممول .

ولابد أن تطمئن السلطات على ظهور كل الأصول ، وهناك مشكلة تقييم الأصول الثابتة ، كالمباني تقريباً والآلات بعد خصم الاستهلاك ، بينما عروض التجارة تقوم حسب سعر السوق ، وليس من العجيب أن تنتهي هذه الضريبة إلى ضريبة على الأموال الحقيقية فقط ، ولكن هذه العقبات ليست عقبات لا يمكن التغلب عليها<sup>(١)</sup> .

وإذا رجعنا إلى شروط وجوب الزكاة نجد أن هذه العقبات تتلاشى في الزكاة ، فرأس المال الثابت معفى ، والديون تخصم ، والزكاة حولية وشاملة ، وتؤخذ على رأس المال المتداول والأرباح في ميزانية سنوية ، فلا تحسب الأصول غير الإيرادية ولا الأصول المعنوية .

وتقوم الأصول المتداولة هنا بسعر السوق ، وهذا كفيل باستبعاد أثر التضخم ولن تؤثر مشاكل الأصول الثابتة إذا كان وعاء الزكاة هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ثم إنها تحسب على الأموال السلعية والنقدية معا ، ويعفى منها من لا يملك النصاب .

بيت المال :

فلماذا إذاً لا يقوم اليوم بيت المال أو صندوق الزكاة بكل شركة أو قرية أو حي على أساس :

---

(1) Ibid P. 477 .

١ - تؤخذ الزكاة من المنيع بالنسبة للوحدة ويسدد العاملون زكاة صافي ثرواتهم إليه ،  
خصوصا إذا علمنا أن وعاء الزكاة مختلف عن أوعية الضرائب فهو مثلا يؤخذ على  
الحسابات الجارية في البنوك وعلى الناتج الزراعى وهذه لا تصل إليها الضرائب فلن  
تزدوج الضرائب .

٢ - يقدر المصرف من واقع إقرار الذمة المالية والبحث الاجتماعى من لجنة المصارف  
فتمطى حاجتهم طيلة حياتهم سواء كان ذلك لعجز أم شيخوخة أم كارثة أم فاقة ...  
وتحجب عند وصول حد الغنى أو ملكية نصاب الزكاة . وبهذا تستطيع الدولة أن  
ترفع الدعم الذى تنوء به الميزانية والذى وصل إلى مايقرب من ١٥ مليون جنيه .  
٣ - تحقيق اللامركزية فى الزكاة فى الوحدة ونقل الفوائض إلى مابعد . مما يؤدى إلى  
عدم ازدحام المدن ومشاكلها .

٤ - يتحول نظام التأمينات الاجتماعية إلى نظام ادخارى ، يعطى عند المعاش دفعة  
واحدة مع الأرباح خلال ، أو على دفعات لتحسين مستوى الدخل .

٥ - يمكن بالنسبة لظروف التخلف الاقتصادى أن تتحول الزكاة إلى مشاريع  
استثمار ، تملك أسهمها للمحتاجين تولد دخلا مستمرا ، وتشجع التنمية عن طريق  
توفير أدوات الحرفة .

إذا تحقق ذلك فإننا نكون قد غطينا الغالبية العظمى من الحاجة إلى التأمين  
والتأمينات ، فبدلا من أخذ نسبة من التأمين فى مقابل معاش الشيخوخة ، ومرتب  
العامل لا يكفى حاجته أو من يؤمن على مهر ابنته أو على حاجة أولاده حتى لايجوعوا  
من بعده أو حتى فى حياته إن أصابته جائحة ، فإن الزكاة تغطى هذا كله دون  
مقابل على أساس من الحاجة .

بل وتغطى ديون التاجر المفلس من سهم الغارمين وتمده بما يقوم به مرة أخرى  
فى حرفته من سهم الفقراء والمساكين .

ولكن حين نقول الزكاة فلا بد لها من إلزام الدولة ويحصلها العاملون فى جهاز  
أدق من جهاز الضرائب ، ولانعنى بها القطاع الخاص وحده وإنما نعنى بها حق الفقير  
فى كل مؤسسة اقتصادية عامة كانت أم خاصة ، ملك الدولة أو ملك أفراد لأن حق  
الفقير غير حق جماعة المسلمين عامة .

وبهذا وضع الإسلام صك الحرية الفعلى ، بأسلوب له أعظم المعانى ، إنه

بذلك يضمن تحرير كل إنسان من ذل الحاجة ، الذى يضعف إنسانيته ويهين كرامته  
وبذل عزته ، أليس هذا موقف فخر واعتزاز للمسلمين ، يحفزهم أن يتمسكوا به  
ويفخروا ويمارسوه .

أليس لدينا اليوم علاج الإنسانية جميعا ، والنظام العالمى الذى يصلح البشر  
ويسعدهم ؟

وأخيرا فإن الزكاة جزء من بنية التطبيق الإسلامى الكامل ، الذى تتكامل  
حلقاته ، فى مجتمع يحرم فيه السلب والظلم ، فلا ربا ولا احتكار ، ولا غرر ولا غبن ،  
فلا إفقار ولا مقامرة ولا ضياع<sup>(١)</sup> .

وصدق الله العظيم ﴿ الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم  
مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم ، يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ  
أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

---

(١) للكاتب بحث مستقل فى ثلاث أجزاء مفصل عن هذا الموضوع بعنوان « اقتصاديات الزكاة » لم ينشر بعد .  
(٢) سورة البقرة آية ٢٦٨ ، ٢٦٩ .





## الختمة



## خاتمة

يقول الله تعالى : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَلُقَدْ سَأَلْنَا لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١) .

إن للإنسان رسالة في الوجود والتاريخ ، وليس الكون كله إلا حقلاً لهذه الرسالة ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا . وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ (٢) .

فليس الأمر لعباً ولا هواً ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ . لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوَ لَاغْتَدَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ . بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلكم الويل مما تصفون﴾ (٣) .

ولهذا كانت وجهة الراشدين استجابة لدعوة ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَيْ وَحَيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لِأَشْرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ (٤) .

فالعلاقة بين العقيدة والشرعة ، بين الإيمان والعمل الصالح ، بين المذهب والنظام صلة عضوية لا تنقسم ، فحينما دعا شعيب عليه السلام قومه للتوحيد كان حقل التطبيق طاعة الله في المعاملات المادية ، بالألا يبغضوا الناس أشياءهم ، وكان ذلك مثار عجب من المشركين حين سألوهم عن صلة الدين بحرية تصرفهم في المال .

كان القسط في المعاملات هو ثمرة التوحيد .

وكان الظلم في المعاملات هو ثمرة الشرك .

فليس التوحيد فكرة تجريدية لاشأن لها بالواقع ، وليس الشرك مجرد تصور بعيد عن الحياة ، فالعقيدة فكرة ونظام — إما إسلام فهو التوحيد والقسط وإما جاهلية

(١) سورة البقرة . آية ٣٠ .

(٢) سورة الكهف آية ٧ ، ٨ .

(٣) سورة الأنبياء آية ١٦ — ١٨ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٦٢ ، ١٦٣ .

فهى الشرك والظلم .

﴿ وإلى مدین أخاهم شعبيا قال یا قوم اعبدوا الله مالکم من إله غیره ولا تنقصوا المکیال والمیزان إني أراکم بخیر وانی أخاف علیکم عذاب یوم محیط ، ویا قوم أوفوا المکیال والمیزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ، ولا تعثوا فی الأرض مفسدین . یَقِیْتُ الله خیر لکم إن کنتم مؤمنین وما أنا علیکم بحفیظ . قالوا یا شعیب أصلاتک تأمرک أن نترك ما یعبد آبائنا أو أن نفعل فی أموالنا ما نشاء إنک لانت الخلیم الرشید ، قال یا قومی أرايتم إن کنت علی بینة من ربی ورزقنی منه رزقا حسنا وما أرید أن أخالفکم إلى ما أنھاکم عنه إن أرید إلا الإصلاح ما استطعت وماتوفیقی إلا بالله علیه توکلت وإليه أنیب ﴾ (١) .

ولقد قرن القرآن بین العمل الصالح والحیة الطیبة ﴿ من عمل صالحا من ذکر أو أنثى وهو مؤمن فلنجینه حیاة طیبة ولنجزینهم أجرهم بأحسن ما كانوا یعملون ﴾ (٢) .

فالقیم الإیمانیة فی الأمة المسلمة مرتبطة تماما بالسنة الکوئیة ، فالإیمان والتقوی مع العمل والدأب یؤدیان إلى الرخاء والازدهار .

﴿ ولو أن أهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا علیهم بركات من السماء والأرض ولكن کذبوا فأخذناهم بما كانوا یکسبون ﴾ (٣) .

وكان توفیتی علی حق حین تنبأ باندحار مدنیة الغرب المعاصر بانحرافاتہا الخلقیة ، كما انهارت الحضارة الرومائیة من قبل .

﴿ ألم یروا کم أهلكنا من قبلهم من قرن مکناهم فی الأرض ما لم نمکن لکم وأرسلنا السماء علیهم مدرارا وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم فأهلكناهم بذنوبهم ﴾ (٤) .

ومع حث الإسلام علی التنمية الاقتصادیة وإعمار الأرض ، فإنه اشترط أن یكون هدف ذلك طاعة الله ، وأساسه تقواه ، لأن نتیجة ذلك الرخاء والبركات ، وحذر من أن یكون الهدف عبثا أو غرورا ، لأن نتیجة ذلك لن تكون إلا بطشا

(١) سورة هود آية ٨٤ — ٨٨ .

(٢) سورة النحل آية ٩٧ .

(٣) سورة الأعراف آية ٩٦ .

(٤) سورة الأنعام آية ٦ .

وجبروتا.

يقول الله تعالى : ﴿ أَتَيْنُونَ بِكُلِّ رَيْحٍ آيَةٌ تَعْبَثُونَ . وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُقُونَ . وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَارِينَ . فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ (١).

وهذا ما يحكيه لنا التاريخ الإنساني ، قصة مريرة ، الاستكبار من الأغنياء ، والاستضعاف للفقراء ، حيث كان العالم مقسما لسادة فراعنة ، وعبيد يباعون في عصر الرق ، وفلاحين مدقعين وأشراف مترفين في عصر الإقطاع ، وعمال مستغلين ورأسماليين متخمين في عصر الرأسمالية ، وجماهير مطحونين وحكام جبارين في عصر الاشتراكية .

هذه هي الجاهلية وإن انتفخت بالوفرة المادية وتسلحت بالقوة العسكرية ، حيث يستعبد الإنسان الإنسان ويذيقه الجوع والخوف .

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ (٢) .

لهذا كانت الحضارة بمفهومها الحقيقي هي الإسلام ، ومجتمعها هو مجتمع الرسالات التي حررت الإنسان من كل عبودية بتعيينه الله ، وانطلقت به عزيزا كريما محررا من كل طغيان ، قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٣) .

ولو أخذنا على سبيل المثال خامة الحديد التي تعتبر اليوم أساسا لمنافع كثيرة تعود بالخير على المجتمع ، وذلك إذا استخدمت في التعمير والبناء ، وهي في نفس الوقت تتحول إلى آلة جهنمية بها بأس شديد ، تدمر البلاد وتشقى العباد ، وذلك إذا استخدمت في الحروب والخراب (٤) .

---

(١) سورة الشعراء آية ١٢٨ — ١٣١ .

(٢) سورة النحل آية ١١٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٦٢ .

(٤) الثروة في ظل الإسلام . البهي الخول . ط ٣ سنة ١٣٩١ هـ مطبعة اليوسفور .

ونقطة الافتراق بين الاتجاهين ، هو تبين حقيقة الـكون والحياة واتباع الكتاب والسلوك القسط ، يقول تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز ﴾ (١) .

إن أساس القوة الاقتصادية إمكانيات وعلم ، فإذا كانت الدنيا غاية البشر لا تكون القوة إلا بطشا ولا يكون العلم إلا غرورا ، ومن ثم لا يعيش البشر إلا في ظل الخوف والحرمان ، وإما أن تكون غاية البشر الآخرة ، فتكون القوة إصلاحا ويكون العلم إعمارا ، ويسود البشر الأمن والرخاء .

ويمثل الجانب الأول نموذج تاريخي قصه علينا القرآن ، في تاريخ قارون ، حين خرج على قومه في زينته ، يحمل من الكنوز ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ، نصحه الصالحون :

﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين . قال إنما أوتيته على علم عندي ، أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعا ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون . فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم وقال الذين أوتوا العلم ويملكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولا يلقاها إلا الصابرون . فחסفنا به ويداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين ﴾ (٢) .

ويمثل الجانب الآخر نموذج تاريخي آخر قصه القرآن عن يوسف عليه السلام ، حين استشير في أزمة مصر الاقتصادية ، فقال مشورته التخطيطية التي تنظم الاستهلاك ، وترشد الادخار ، وتنشط الإنتاج ، كان ذلك من قاعدة إيمانية دعا إليها يوسف صاحب السجن ﴿ ذلكما مما علّمني ربّي إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون . واتبع ملة آباءى إبراهيم وإسحاق ويعقوب . ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون . يا صاحبى السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار .

(١) سورة الحديد آية ٢٥ .

(٢) سورة القصص آية ٧٧ — ٨٩ .

· ماتعبدون من دونه إلا أسماء سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمَ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ .  
والله يقول الحق وهو يهْدِي السَّبِيلَ ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

يوسف كمال محمد

مكة المكرمة ١٤ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ

---

(١) سورة يوسف آية ٣٧ — ٤٠ .





## الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الباب الأول	
النظام الاقصادى الرأسمالى	
الفصل الأول : الأساس العقدى للرأسمالية	١٥
الفصل الثانى : أساس النظام الاقصادى الرأسمالى	٢٥
الفضل للمسلمين	٢٥
وظيفة الملكية	٢٨
الميراث	٢٩
الربح	٢٩
المنافسة	٣٠
الفصل الثالث : سلبات الرأسمالية	٣٣
الاحتكار	٣٣
أساليب الاحتكار	٣٧
الاحتكارات والمصارف الربوية	٣٩
الاحتكار الدولى والاستعمار الاقصادى	٤١
دور المصرفية الدولية	٤٧
التأثير السياسى	٤٨
سلاح التكنولوجيا	٥١
أساليب الاستغلال	٥٢
استغلال التجارة الخارجية	٥٥
الدولار اللص	٥٩

## الباب الثاني النظام الاقتصادي الاشتراكي

٦٥	تقدمة
٦٧	الفصل الأول : الأساس العقدي للاشتراكية
٦٩	تهافت المادية
٧٤	أوهام الحذل
٨٣	الفصل الثاني : نظرية فائض القيمة
٨٧	نقد النظرية
٩٣	الفصل الثالث : اندحار الاشتراكية
٩٤	نشأة الاشتراكية
٩٧	وهم المادية الجدلية
١٠١	قصور الاشتراكية
١٠٥	عيوب التخطيط
١٠٩	ترشيد العرض والطلب
١١١	التوقعات والاختراعات
١١٣	نتائج اجتماعية وسياسية

## الباب الثالث النظام الاقتصادي الإسلامي

١٢١	مقدمة
١٢٣	الفصل الأول : الإيمان
١٣٥	الفصل الثاني : القسط
١٣٧	المادة والروح
١٤١	العبادة والمعاملة
١٤٥	الفرد والجماعة
١٤٧	المبحث الأول : الملكية في الإسلام
١٥٠	حماية الملكية
١٥٢	نظام الملكية
١٥٣	طبيعة الملكية
١٥٧	البحث

الموضوع	الصفحة
السياسة الاقتصادية الشرعية .....	١٦١
الحقوق على المال .....	١٦٧
المبحث الثاني : المشاركة .....	١٦٩
تحريم الربا .....	١٧٥
تحريم الاحتكار والتسعير .....	١٧٩
المبحث الثالث : الدرجات .....	١٨١
المبحث الرابع : عدالة التوزيع .....	١٩٢
مظالم الضرائب .....	١٩٥
الإصدار النقدي والتضخم .....	١٩٩
التضخم مشكلة العصر .....	٢٠٠
الإسلام والإصدار النقدي .....	٢٠١
أدوات التوزيع .....	٢٠٤
الفصل الثالث : التكافل .....	٢٠٩
قصور التأمينات .....	٢١٠
فكر إسلامي شائع .....	٢١٧
شمولية التكافل .....	٢٢٣
كفاية الزكاة .....	٢٢٤
بيت المال .....	٢٢٧
الخاتمة .....	٢٣١





---

رقم الإيداع بدار الكتب : ٨٦ / ٧٠٢٧

---

الترقيم الدولي : ٤ - ٨٤ - ١٤٢٠ - ٩٧٧

---

**مطابع الوفاء - المنصورة**

شارع الإمام محمد عبد المجيد لكتبة الآداب

ت : ٣٤٦٧٢١ - ص.ب : ٢٢٠

تلكس : DWFA UN ٢٤٠٠٤



## سلسلة أضواء على الاقتصاد الإسلامى

- ١ - الاقتصاد الإسلامى بين الرأسمالية والشيوعية أ . محمد على قطب
- ٢ - الزكاة وترشيد التأمين المعاصر أ . يوسف كمال
- ٣ - الإنسان والمال فى الإسلام د . عبد النعيم حسنين
- ٤ - الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة أ . يوسف كمال
- ٥ - الرسالة المبسطة فى فقه الزكاة أ . محمد محمد المدنى
- ٦ - الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها فى التنمية د . سعيد أبو الفتوح بسيونى
- ٧ - المضاربة ( للمأوردى ) تحقيق : عبد الوهاب حواس
- ٨ - الزكاة الضمان الاجتماعى الإسلامى المستشار / عثمان حسين
- ٩ - مشكلتى الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام د . حسين شحاتة
- ١٠ - حول المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية د . عبد الحميد الغزالى
- ١١ - إصلاح المال ( لابن أبى الدنيا ) تحقيق : مصطفى مفلح القضاة
- ١٢ - المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادى والحضارى ( رؤية إسلامية ) د . حسنين غانم

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة ش.م.م.  
الإدارة والمطابع : المنصورة ش.الإمام محمد عبده الرابعه كلية الآداب  
ت ٢٤٢٧٢٩ / ٧٥٦٢٢٠ / ٢٥٦٢٢٠  
البريد : أمام كلية الآداب ت ٣٤٧٤٢٢ من ب ٢٢٠ تليفون ٢٥٦٢٢٠ / ٢٤٢٧٢٩



تطلب جميع منشوراتنا من :

دار النشر للجامعات المصرية - مكتبة الوفاء  
٤١ ش.شريف ت : ٢٩٢١٩٩٧ / ٢٩٢٤٦٠٦





To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)